

الفصل الثاني

الأداء السياسي للجماعة الإسلامية

الأداء السياسي للجماعة الإسلامية

أولاً: مقارنة الجماعة الإسلامية للسياسة والعمل العام:

1. سمات عامة:

يمكن من خلال تحليل ومتابعة أدبيات الجماعة في فترات مختلفة من تاريخها تحديد عدة سمات فكرية منهجية في مقارنة الجماعة للعمل السياسي، وهذه السمات هي: الشمولية، والمرونة، والعلاقة اللصيقة بالمجتمع، ورفض التكفير، ورفض التطرف والعنف، وفهم متطلبات كل مرحلة، والقدرة على التكيف معها. فمنذ تأسيسها، آمنت الجماعة بشمولية المنهج الإسلامي، رافضة الفصل بين الدين والسياسة، باعتبار أن السياسة هي رعاية شؤون الأمة وإدارة أمورها الداخلية والخارجية. وهو أمر ينسجم مع شمولية الحركة الإسلامية كما كانت الجماعة تراها، إذ إن الحركة الإسلامية "شاملة لا تقتصر على صلاح جانب من جوانب الحياة دون الآخر"¹؛ وبالتالي فهي في أحد أوجهها "سياسية تعمل على رعاية شؤون الأمة بالإسلام على كل صعيد"².

وعرّفت الجماعة الإسلامية نفسها بأنها "ليست تجمعاً سياسياً همّة تحقيق مكاسب قريبة"³. كما رفضت منذ تأسيسها أن تنأى عن مجتمعها، سواء محيطها الإسلامي الأقرب الذي كان بعيداً في سواده عن الرؤية الحركية للدين، أو المحيط اللبناني الذي طالما اتسم بكثرة ألوانه الطائفية، واختلافاته العقدية، وتنوع الاتجاهات الفكرية، والحزبية فيه، وتناقضها، بل وتصادمها أحياناً.

وبناء على ذلك، لم تكن الجماعة الإسلامية بعيدة يوماً عن العمل السياسي. فلم يقتصر نشاط الجماعة على المشاركة في العمل الجبهوي، والعمل العام، وإنكار المنكر، وتوضيح موقفها الحركي من مختلف القضايا التي كانت الساحة اللبنانية تعج بها، بل إن الحركة الفتية وجدت نفسها، بعد أقل من عشرة أعوام على تأسيسها الرسمي،

¹ فتحي يكن، ماذا يعني انتمائي للإسلام، ط 15 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1988)، ص 114.

² المرجع نفسه، ص 115.

³ الأستاذ فتحي يكن يتحدث في مركز صيدا: الجماعة الإسلامية مبادئ وأهداف، مجلة الشهاب، بيروت، العدد 8، تموز/ يوليو 1974، ص 2.

تخوض لجة العمل السياسي وفق دستور وقوانين الحكم اللبناني، وذلك من خلال خوضها الانتخابات النيابية للمرة الأولى سنة 1972.

2. رؤية سياسية 1983:

وفي بداية الثمانينيات، ومع تفرّع العمل العام الذي انخرطت فيه الجماعة سواء على الصعيد السياسي أم المؤسساتي، أصدرت اللجنة السياسية في الجماعة الإسلامية دراسة أكدت فيها بداية رفضها الانسحاب من حركة الحياة، ورفض اعتزال المجتمع أو رجمه بشتى النعوت، والأوصاف، أو تشكيل موقف اجتماعي سلبي، لأن الأمر يدفع بالمسلم إلى الدخول فيما يشبه "الشرنقة التي تؤدي به إلى عالم لا يمت إلى الواقع بصلة، مما يتولد عنه غلو روجي وعبادي، ومكث دائم في المسجد، وعدم اكتراث بأخبار المجتمع والعالم الذي سقط من حساب المسلم"⁴.

وأعلنت الجماعة في الدراسة نفسها رفضها الثورة على النظام الاجتماعي وتقويضه. ورأت أن هذا الأمر قد يجرب بعض المسلمين إلى العنف العشوائي، والانخراط في "مجموعات انتحارية في سبيل الخروج من المأزق النفسي الذي وجد نفسه فيه، بعد التشبع بفكرة الاستشهاد، وهي فكرة ذات وهج وجاذبية عالية"⁵. وأكدت الجماعة أن مهمة أسلمة المجتمع ليست بسيطة، بل إنها تتطلب إجراءات عديدة قد تطول سنوات وسنوات، وأعطت الأولوية "لبلورة رؤية إسلامية متكاملة قبل الشروع في عملية الأسلمة، بحيث تعالج هذه الرؤية الوضع الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والعسكري"⁶.

وبررت الجماعة ضرورة المشاركة في العمل السياسي بالأسباب التالية:

- أ. عدم ترك الساحة السياسية، لأن التخلي عن العمل السياسي من وجهة نظرها يعني التخلي عن القيادة، "فتؤول قيادة المسلمين إلى سواهم، ويكون المسلمون أداة تنفيذ بيد غيرهم، فيصبح من الممكن توجيههم لقتل أنفسهم وقتل إخوانهم"⁷.
- ب. إن البعد عن العمل السياسي يعني بقاء المسلمين، من وجهة نظر الجماعة، في حالة عجز وعقم سياسيين، وبالتالي يكونون محل تنفيذ ما يراد بهم من مخططات، دون

⁴ اللجنة السياسية، الجماعة الإسلامية، حاجة المسلم إلى الوعي السياسي، 1983/8/28، ص 8.

⁵ المرجع نفسه، ص 9.

⁶ المرجع نفسه.

⁷ المرجع نفسه، ص 10.

أن تكون لهم قدرة على معرفة كنه هذه المخططات. كما رأت الجماعة "أن التخلي عن العمل السياسي يعني إعطاء القوى المعادية للإسلام السلاح الماضي في محاربة دين الله"⁸.

وتعبّر هذه الدراسة عن رؤية سياسية إسلامية واعية ومتزنة، تمّ تقديمها في ظروف معقدة ومتداخلة، موضحة رؤية التيار الإسلامي المعتدل في مقابل الرؤى والمسارات الأخرى.

3. التطرف والعنف:

وبالتزامن مع ذلك أصدرت الجماعة الإسلامية دراسة أخرى، أكدت فيها على مسارها المعتدل، ضمن الخط العام لأهل السنة والجماعة، وبينت فيها موقفها من ظواهر التطرف والعنف، وأكدت "أن لا شيء يشينه العنف إذا دخله، مثل الدعوة إلى الله، التي يفترض أن تدخل إلى أعماق الإنسان لتجعل منه شخصاً ربانياً في مفاهيمه وشعوره وسلوكه، وهذا كله لا يتم إلا بالحكمة وحسن التأمي والترفق في فتح مغاليق العقول والقلوب"⁹.

وقد رفضت الجماعة جميع مظاهر التطرف والعنف بأشكالها المختلفة، فنأت بنفسها عن تكفير من ارتكب معصية، وعن المغالاة التي بلغت حدّ التناول على العلماء والفقهاء، ورفضت المنطق الذي يقضي بعدم الأخذ بالأسباب بحجة الإيمان بالله تعالى والاتكال عليه، ورفضت التعصب للرأي الذي لا يعترف بوجود الآخرين، والذي ينكر الآراء المخالفة ووجهات النظر الأخرى ويرى أن أصحابها على ضلال، ويتهمهم بالجهل والجبن واتباع الهوى، وأحياناً بالفسوق والعصيان. كما حذرت الدراسة من خطورة فرض الرأي على الآخرين بالعصا الغليظة، وليس المقصود هنا السلاح فقط، بل أيضاً الاتهام بالابتداع أو الاستهتار بالدين أو بالكفر والمروق، وعدت ذلك أشدّ خطراً من الإرهاب الحسي. كما رفضت التزام التشدد دائماً مع قيام موجبات التيسير؛ ورفضت الغلظة في التعامل، والخشونة في الأسلوب والفظاظة في الدعوة¹⁰.

⁸ المرجع نفسه، ص 11.

⁹ انظر: الأمانة العامة، الجماعة الإسلامية، الإسلام وظواهر التطرف والعنف، 1983/2/27.

¹⁰ المرجع نفسه.

ورفضت الجماعة، في الدراسة نفسها، الانزلاق إلى مواجهة مع الأنظمة أو الأعداء دون مراعاة سنن النصر. ورأت أن الغلو والتطرف يؤديان بصاحبهما "إلى خوض حرب غير متكافئة أو إلى أن يستدرجوا إلى القتال بتوقيت من عدوهم"¹¹.

4. الدولة الإسلامية والنظام الديمقراطي:

ومع انتهاء الحرب الأهلية اختارت الجماعة الإسلامية الاستمرار في المشاركة في العملية السياسية، والانتخابات النيابية باعتبارها ذلك واجباً شرعياً، كما أنه واجب وطني. وقد فتح الفوز (الذي لم تتوقعه العديد من القوى السياسية) لثلاثة من مرشحي الجماعة (فتحي يكن في طرابلس، وأسعد هرموش في الضنية، وزهير العبيدي في بيروت) في الانتخابات النيابية سنة 1992، الأعيُن على الجماعة وموقفها من الدولة، وما إذا كان هدفها النهائي السعي إلى إقامة الدولة الإسلامية في لبنان؛ فقدم مسؤولو الجماعة في مناسبات عديدة، على امتداد التسعينيات، مقارنة الجماعة الفكرية حول هذا الموضوع؛ والتي أكدوا فيها على أن السعي إلى دولة إسلامية (تحكيم الشريعة الإسلامية) بمثابة قضية مبدئية، غير أن الواقع اللبناني لا يمكن فيه إقامة دولة إسلامية طالما أنه مؤلف من 18 طائفة كما هو معروف. وبالتالي ما يستطيع المسلمون تطبيقه من الأحكام الشرعية بالتوافق والتفاهم مع إخوانهم المواطنين، فستسعى الجماعة إلى تطبيقه. وهذا ما يمكن أن يسمى بحسب وصف الجماعة "دولة الإنسان لأننا نعتقد أن دولة الإنسان الحقيقية هي دولة الإسلام"¹².

وأكد مسؤولو الجماعة أن الحل (في البيئة اللبنانية) بالنسبة للحركة الإسلامية هو اعتماد النظام الديمقراطي الذي يأخذ بعين الاعتبار تعددية الطوائف الموجودة وخصوصية كل طائفة ويحترمها، وخصوصاً ما يتعلق بالمسلمين. وشددت الجماعة على أن شرط الموافقة على استمرارية "النظام الديمقراطي المبني على القوانين الوضعية المستمدة من الخارج"، أن لا يقوم هذا النظام بتشريع القوانين التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية¹³. وقالت إن موقفها هذا جاء سعياً منها للقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولحماية المكتسبات الإسلامية، ولتحقيق ما يمكن من

¹¹ المرجع نفسه، ص 6.

¹² مقابلة مع فيصل مولوي، مجلة الشراع، بيروت، أيلول/سبتمبر 1998، ص 28.

¹³ مقابلة مع زهير العبيدي، مجلة الأفكار، بيروت، أيلول/سبتمبر 1992، ص 11.

المصالح، ودرء ما يمكن من المفسد، ولاختيار الأصلح لتمثيل الأمة في مجلس النواب، ولاختيار الأفضل في ممارسة الحكم، باعتباره باباً لخدمة الناس وتحقيق العدالة بينهم، وليس سبباً للسرقات والاحتكارات وجمع المال الحرام، وظلم الناس. والقاعدة الشرعية المعروفة "إن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"¹⁴.

5. مشروع الحزب:

وفي 1998/8/30، أطلق المؤتمر العام للجماعة الإسلامية فكرة إنشاء حزب سياسي يكون رديفاً للجماعة الإسلامية، فقدّمت دراسة لمجلس الشورى لبحث الموضوع من كل جوانبه، واتخاذ القرار المناسب. ومع أن هذا الحزب لم يرَ النور بعد، إلا أنه من خلال مراجعة الدراسة يمكن استخلاص تطورات فكرية جديدة في مقاربة الجماعة الإسلامية للعمل السياسي. فأصبح الدور السياسي الذي رسمته الجماعة لنفسها في لبنان هو رعاية شؤون المسلمين بما في ذلك "المحافظة على الحريات، وحماية المقدسات الدينية، والدفاع عن حقوق الإنسان، ومقاومة كل أنواع الفساد، والظلم، والاحتكار، والتقليل من مساوئ النظام السياسي الطائفي، والسعي لإلغاء الطائفية السياسية، وإقرار المساواة بين جميع المواطنين"¹⁵.

وفي إطار شرحها لمشروع الحزب، أشارت الجماعة إلى أن الحزب أصبح ضرورة يقتضيها التخصص، لأن تركيز الجماعة على العمل السياسي سوف يكون على حساب نشاطها الدعوي وبالتالي كانت الحاجة إلى التخصص، بحيث يتابع الحزب القضايا السياسية اليومية، فيما تهتم الجماعة بالقضايا الدعوية والعناوين السياسية الكبرى¹⁶.

وشرحت الجماعة أنها بتركيبها الدعوية الإسلامية لا تستطيع أن تستقطب إلا المسلمين الملتزمين، بينما الحزب السياسي يريد أن يتوجه إلى جميع اللبنانيين وخصوصاً المسلمين، الملتزمين بتعاليم دينهم وغير الملتزمين؛ لكي يعملوا من أجل التصدي للقضايا التي تهتم كل لبنان وكل اللبنانيين، وذلك رغبة في الإصلاح،

¹⁴ بيان صادر عن الشيخ فيصل مولوي، "المشاركة في الانتخابات واجب شرعي"، بيروت، 1992 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

¹⁵ حزب الإصلاح، المكتب السياسي، الجماعة الإسلامية، 1999/1/11، ص 2 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

¹⁶ مقابلة مع فيصل مولوي، الشراع، بيروت، 1998/9/14، ص 27.

ولذلك فإن هناك حاجة للتخصص¹⁷. وبالتالي كانت الجماعة الإسلامية تدرس إمكانية ضمّ مسيحيين إلى الحزب¹⁸.

وقد اقترحت الدراسة أن تكون أهداف الحزب:

أولاً: تنمية الحس الوطني، والعمل على بناء دولة المؤسسات الوطنية، بعيداً عن الطائفية والعشائرية والإقطاعية.

ثانياً: العمل على تصحيح مسار النظام اللبناني بحيث: يقضي على الظلم والفساد؛ ويحقق العدل الاجتماعي والمساواة بين المواطنين، والاستقرار للأسرة اللبنانية؛ ويحمي الحرية الاقتصادية، ويصون الملكية الخاصة، ويمنع الاستغلال والربا والاحتكار؛ يعتمد الكفاءة والأمانة والاختصاص في المراكز والمناصب والإدارة؛ ويحمي الأخلاق ويصون الأسرة من الانحلال.

ثالثاً: اعتماد الديمقراطية التي تضمن تحقيق الشورى والتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة.

رابعاً: إلغاء الطائفية السياسية، مع احترام نظام الأحوال الشخصية لكل طائفة.

خامساً: تطوير قانون الانتخاب، بحيث يكون أكثر عدالة وتمثيلاً للشعب اللبناني.

سادساً: نشر الفضيلة والقيم الأخلاقية المنبثقة عن الإيمان بالله ورسالاته السماوية.

سابعاً: إشاعة الألفة والتعاون، وتحقيق السلام والمؤاخاة بين المواطنين¹⁹.

ثانياً: أسباب الأزمة اللبنانية من وجهة نظر الجماعة الإسلامية:

فرّقت الجماعة الإسلامية بين نوعين من أسباب الأزمة اللبنانية، الأول من منظور عقدي وأخلاقي، والثاني من منظور واقعي سياسي. فمن المنظور الأول أكدت الجماعة الإسلامية أنه على الرغم من وجود أوجه سياسية، واجتماعية، واقتصادية محلية،

¹⁷ المرجع نفسه.

¹⁸ المرجع نفسه.

¹⁹ حزب الإصلاح، المكتب السياسي، الجماعة الإسلامية، 1999/1/11، ص 4.

وإقليمية، ودولية للأزمة اللبنانية، إلا أنها ترى أن هناك سبباً أساسياً وراء هذه الأزمة يجعلها مجرد حلقة في سلسلة من الأزمات التي تعصف بالعالم كله، وهذا السبب يتمثل في ”فشل النظم الوضعية في تحقيق الأمن، والاستقرار، والكفاية، والعدل، والحرية للإنسان“²⁰.

ولفتت الجماعة أيضاً إلى أن من أسباب الأزمة تدهور الجانب الأخلاقي في الحياة اللبنانية وشيوع الفواحش، وتفشي السرقات، والرشاوى، والاختلاسات في الإدارات والمؤسسات الحكومية، وانتشار الفساد، واستغلال السلطة لتحقيق المناصب، والمكاسب ”لدرجة أن غدا المنكر معروفاً، والمعروف منكراً، والشر مألوفاً والخير مقروفاً“²¹.

أما في المنظور الواقعي، فقد حددت الجماعة أسباب الأزمة بما يلي:

1. القضية الفلسطينية:

لم تستغرب الجماعة الإسلامية أن تكون القضية الفلسطينية أحد مبررات الأزمة اللبنانية، حيث رأت أن تفجير الأزمة كان لضرب المقاومة الفلسطينية وتطويعها. وقد أكدت الجماعة على أن ”إسرائيل“ هي صاحبة المصلحة الحقيقية في الحرب اللبنانية، حيث إن الولايات المتحدة كانت تسعى إلى إيجاد حل سريع لقضية الشرق الأوسط يتناسب مع المصالح الإسرائيلية، وبالتالي، كان لا بد من إنهاك المقاومة الفلسطينية وإضعاف دورها عسكرياً، وسياسياً بعد الانتصارات التي حققتها على الساحة الدولية، وحملها على أن تأتي إلى طاولة التسوية في جنيف ضعيفة مستسلمة. كما كان لا بد، بحسب رأي الجماعة، من إسقاط الكيان اللبناني القائم على التعايش بين الأديان كنموذج للشعار الذي تدعو إليه منظمة التحرير الفلسطينية بقيام دولة ديموقراطية تتعايش فيها الأديان الثلاثة في فلسطين كبديل للكيان الصهيوني العنصري.

وقد سعت الولايات المتحدة أيضاً، إلى إنهاء دور لبنان كمنبر إعلامي حر يرصد عبر الصحافة التحركات التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، وقد أدت الأزمة اللبنانية حسب رأي الجماعة الإسلامية إلى تحقيق ما أراده الخصوم والأعداء²².

²⁰ فتحي يكن، المسألة اللبنانية من منظور إسلامي (بيروت: المؤسسة الإسلامية للطباعة والنشر، 1979)، ص 125.

²¹ فتحي يكن، الوجه الآخر للأزمة اللبنانية، مجلة الشهاب، بيروت، العدد 1، السنة 9، تموز/ يوليو 1975.

²² انظر: أمانة الإعلام في الجماعة الإسلامية، الجماعة الإسلامية في الأزمة اللبنانية (بيروت: أمانة الإعلام في الجماعة الإسلامية، 1976)، ص 4.

2. الإشكالية الطائفية السياسية:

رأت الجماعة الإسلامية أن الأزمة اللبنانية لم تكن لتتفاعل لولا الخلل في الواقع اللبناني بسبب غياب التوازن في جميع مناحي الحياة الاقتصادية، والسياسية، والخدماتية، وأكدت أنه لو لم تقم أحداث طائفية لقامت أحداث بدوافع سياسية أو طبقية أو غير ذلك. وأعدت الجماعة هذا الخلل إلى رواسب تاريخية بدأت تتفاعل باتجاه واحد منذ بداية القرن العشرين²³. وحددت الجماعة مواطن الخلل بما يلي:

أ. التمييز الطائفي: وهو الذي جعل المسلمين والمسيحيين من غير المواردنة يشعرون بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية أو الثالثة؛ حيث أن وظائف الدولة الرئيسية كانت حكراً على المواردنة، إذ انفردوا برئاسة الجمهورية وقيادة الجيش ومنصب حاكم مصرف لبنان المركزي، ومدير الأمن العام، وقائد الدرك، ورئيس مجلس القضاء العالي، ورئيس محكمة التمييز العليا، ومديريات الوزارات السيادية، والمراكز الحساسة في السلك الخارجي²⁴.

هذا التمييز جعل المسلمين، برأي الجماعة، في شعور دائم بالتحدي، حيث ظلّ الإنسان المسلم يشعر بأنه لا يعامل على قدم المساواة مع الآخرين، ولا يشعر تجاه الدولة بأي احترام، طالما أنها تنظر إليه نظرة تمييز²⁵. وقد انعكس هذا التمييز حتماً على المسلمين من تولي وظائف معينة، وحرماناً للمناطق التي يعيش فيها المسلمون، وحرمان بعض المسلمين مثل عرب وادي خالد من الهوية اللبنانية فقط لأنهم مسلمون. هذا بالإضافة إلى شعور المسلمين بأن زعاماتهم التقليدية أبعد ما تكون عن تحسّس قضاياهم ومشاكلهم، بل وشعورهم أيضاً بأن الزعامات التقليدية تستغلهم وتتاجر بهم، وقيام السلطة بمساعدة ومساعدة الزعامات الجديدة — المسماة حينها بالوطنية والتقدمية — في ادعائها بأنها تتحدث باسم المسلمين²⁶.

²³ إبراهيم المصري: ليس للبنان أن ينمو ويستقر ويستمر إلا إذا كان جناحاه متكافئان متعاونان، مجلة الشهاب، بيروت، العدد 21، السنة 8، أيار/مايو 1975.

²⁴ أمانة الإعلام في الجماعة الإسلامية، الجماعة الإسلامية في الأزمة اللبنانية. انظر أيضاً: محمد علي ضناوي، المسلمون في لبنان مواطنون لارعايا (د.م. د.ن، 1973)، صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في تموز/يوليو 1973، ثم أعيد طبع الكتاب للمرة الثانية في تشرين الأول/أكتوبر 1973.

²⁵ انظر: إبراهيم المصري، مشاعر التحدي.. لماذا تلازم المسلمين، مجلة الشهاب، بيروت، العدد 19، السنة 8، نيسان/أبريل 1975.

انظر أيضاً: محمد علي ضناوي، المسلمون في لبنان مواطنون لارعايا.

²⁶ المراجع نفسها.

ب. الخلل الدستوري: أكدت الجماعة أن لبنان ورث عن سلطة الانتداب الفرنسي دستور سنة 1926، الذي كان يعطي الحاكم، أي المندوب السامي، صلاحيات مطلقة، ولم يجر أي تعديل جذري على هذا الدستور؛ فرئيس الجمهورية كان بنص الدستور هو رئيس السلطة الإجرائية، وهو يعين الوزراء ويقيلهم ويعين من بينهم رئيساً، وهو يحل مجلس النواب، ويعقد المعاهدات، وهو المسؤول الأعلى عن الجيش، ومع كل هذا لم يكن مسؤولاً أمام أي جهة برلمانية أو قضائية إلا في حالتي خرق الدستور أو الخيانة العظمى، وحتى هاتين الحالتين فإن النص الدستوري بتشكيل المحكمة العليا التي تملك هذه الصلاحية كان معطلاً، فلم يكن هناك محكمة عليا في لبنان، ورئيس الجمهورية كان يتصرف بكل شؤون الحكم بلا تبعة ولا مسؤولية أمام أي جهة، بينما رئيس الوزراء المجرّد من أي صلاحية دستورية، هو الذي كان يمثل أمام مجلس النواب ويتلقى الحساب العسير. وبما أن رئيس الوزراء كان بمثابة رجل المسلمين وممثلهم في الحكم والسلطة، وأن رئيس الجمهورية كان ممثلاً للموارنة في الحكم، فقد كان اللبنانيون يشعرون بكثير من الغبن والتسلط الذي يمارسه الموارنة بحجة أنهم يمثلون غالبية السكان²⁷.

وبالتالي، رأت الجماعة أنه لا يجوز أن يكون هناك حاكم يباشر السلطات ولا يُسأل (رئيس الجمهورية)، ومسؤول (رئيس مجلس الوزراء) لا يحكم ولكنه يُحاسب. ودعت إلى تحديد صلاحيات الرئاسات الثلاث: رئاسة الجمهورية، ومجلس الوزراء، ومجلس النواب، وإجراء تعديل دستوري يعيد النظر في صلاحيات رئيس الجمهورية الواسعة أو يجعله مسؤولاً أمام مجلس النواب؛ فإما أن يكون النظام، برأي الجماعة، برلمانياً فتناط السلطة برئيس الوزراء، أو رئاسياً فيكون رئيس الجمهورية مسؤولاً أمام مجلس النواب²⁸.

ومن ناحية أخرى، رأت الجماعة الإسلامية في الميثاق الوطني لسنة 1943، سبباً أساسياً من أسباب الخلل في الوضع اللبناني، فالميثاق الذي كان هدفه الأساسي عند الاستقلال تطمين المسيحيين، قد أفضى إلى تخلي المسلمين عن منصب رئاسة الجمهورية لتحقيق هذا الهدف، مما أدى إلى سوء استخدام المسيحيين لهذا الميثاق؛ فتساهل المسلمون حرصاً على الاستقلال والاستقرار، دفع النصارى عوضاً عن أن يبادلوا هذه المواقف بمثلها، إلى "اعتبارها مكاسب نهائية وتوظيفها كلياً لحسابهم، وبدأوا يخططون ويعملون

²⁷ أمانة الإعلام في الجماعة الإسلامية، الجماعة الإسلامية في الأزمة اللبنانية.

²⁸ انظر: إبراهيم المصري، مطلب أساسي إسلامي واحد، مجلة الشهاب، بيروت، العدد 2، السنة 9، تموز/ يوليو 1975.

على إقصاء المسلمين من مراكز الدولة أولاً، ثم إجلائهم عن لبنان ثانياً بحجة أن بلادهم في الحجاز²⁹. وشددت الجماعة على أن "غموض الميثاق أدى إلى التسلط النصراني وأدى في المقابل إلى فتنتين عامتين خلال ثلاثين عاماً.. وهذا يكفي لإعادة النظر في ذلك الميثاق وفي الدستور"³⁰.

ج. الإحصاء: رأت الجماعة أن الموارد كانتا ينطلقون في استئثارهم بحكم لبنان من أنهم أكثرية، وذلك نتيجة إحصاء أجرته سلطة الانتداب الفرنسي سنة 1932، أعلنت بعده أن الموارد هم الطائفة الأولى من حيث العدد، بعد أن أغفلت إحصاء قرى إسلامية ومناطق كبيرة، حيث كان المسلمون يفرون من عملية الإحصاء على اعتبار أنه إجراء يقوم به المستعمر الفرنسي. ومنذ ذلك التاريخ، ولبنان لم يجرَ فيه أيّ إحصاء نتيجة تشبث الموارد بما أفرزه الإحصاء المذكور. وقد ترتب على هذا الأمر بقاء آلاف اللبنانيين محرومين في ذلك الحين من حقّ المواطنة، فقط لأنهم مسلمون، ولأن إحصاء سنة 1932 لم يعترف بهم، على الرغم من أن مناطقهم تقع ضمن الأراضي اللبنانية بنصّ الدستور³¹.

ثالثاً: طروحات الجماعة الإسلامية لحلّ الأزمة ونحقيق الوفاق:

كان لكل طرف من الأطراف اللبنانية المتخاصمة طرحه الخاص فيما يتعلق بالوفاق وحلّ الأزمة اللبنانية، وكان للجماعة الإسلامية رؤيتها الخاصة للحل وإرساء الوفاق بين الأطراف المتنازعة، وقد كانت رؤيتها نابعة من نبض الشارع المسلم الذي كان شبه متفق على الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب اللبنانية. ويمكن تلخيص رؤية الجماعة وثوابتها فيما يلي:

²⁹ غسان حبلص، رداً على مذكرة الرهبنات المارونية، مجلة الشهاب، بيروت، العدد 7 السنة 9، كانون الأول/ديسمبر 1975. في 1975/11/6، أصدرت لجنة البحوث اللبنانية المنبثقة عن الرابطة المارونية والرهبانيات بعد اجتماعات مطولة عقدت في الكسليك، المذكرة الأولى من سلسلة المذكرات التي كانت تنوي إصدارها دفاعاً عن الميثاق الوطني لسنة 1943، وقد تطابقت المذكرة مع مذكرة سابقة أصدرها حزب الكتائب في 1974/3/20، حيث اتفقتا على وجوب التمسك بالميثاق الوطني وما نتج عنه من امتيازات طائفية مطالبين بوجوب حلّ مشكلة الخوف عند النصارى، وهو شعار الذي كان يرفع دائماً بوجه أي مطالب للمسلمين بشيء من حقوقهم.

³⁰ المرجع نفسه.

³¹ أمانة الإعلام في الجماعة الإسلامية، الجماعة الإسلامية في الأزمة اللبنانية.

1. تعديل الدستور اللبناني ليكون منسجماً من حيث صلاحيات ومسؤولية السلطة التنفيذية؛ بحيث يتحمل المسؤولية من يتمتع بالصلاحية، سواء كان رئيس الجمهورية أم رئيس الوزراء.
2. إلغاء الطائفية السياسية على كل المستويات، سواء في الحكم أم الإدارة أم التمثيل النيابي، وتحقيق العدالة الطائفية بعد إجراء إحصاء سكاني جديد. وإعادة النظر في قانون الانتخابات، وإقامة مشاركة فعلية بين جناحي لبنان.
3. وضع قانون جديد للجنسية بحيث تمنح لكل من يستحقها، وإنهاء مشكلة المكتومين والجنسيات قيد الدرس.
4. اعتماد خطة دفاعية بالتنسيق مع الدول العربية، والمقاومة الفلسطينية للمحافظة على الجنوب.
5. إصلاح المؤسسة العسكرية من خلال قانون جديد وعصري للجيش، بحيث توزع الصلاحيات على أساس هرمي، ينقذ المؤسسة العسكرية من التحكم الفئوي والطائفي. وإنشاء جيش قوي متوازن أفراداً وضباطاً، قادر على مواجهة العدو الخارجي ضمن التوجهات العربية المشتركة، على رأسه مجلس قيادة فعلي.
6. اعتماد التخطيط المحلي كأساس لاقتصاد علمي مبرمج، يخرج بالبلد من مجرد كونه مصرفاً، وفندقاً، ومنتجلاً، وبناء صناعة وطنية ودعم صمود المواطن اللبناني في المناطق الزراعية.
7. تأمين التعليم المجاني في كل مراحل لجميع المواطنين، واعتماد سياسة تعليمية واحدة بتوحيد البرامج المدرسية بين التعليم الرسمي والخاص. وإعادة دراسة السياسات والمناهج التعليمية والتربوية والإعلامية وإرسائها على أصول ومرتكزات أخلاقية بما في ذلك تحقيق إلزامية التعليم الديني.
8. الحيلولة دون أي خطوة تقسيمية تجزئ البلد جغرافياً أو سياسياً أو فكرياً، والمحافظة على وحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات، ورفض كل المشاريع التقسيمية.
9. عودة جميع المهجرين إلى مناطقهم بعد تأمين الحماية الكافية، وإعادة بناء المناطق المتضررة أو التعويض على أصحابها.
10. قيام حوار بناء يواجه المشاكل على أساس من الموضوعية والمصارحة.
11. تأكيد عروبة لبنان، هوية وسياسة وتوجهات، وتأكيد التزامه بوحدة المصير العربي، ورفض كل أشكال التعامل مع العدو الصهيوني.

12. تحقيق شكل متوازن سليم من أشكال اللامركزية الإدارية.
13. إقامة حياة اجتماعية نظيفة، وهذا يقتضي معالجة المشكلات التي خلفتها الحرب، ووضع ضوابط لوسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة، بما يساعد على استنقاذ الأجيال من عوامل الجريمة والفساد والانحلال والضياع.
14. اعتبار الروح الدينية الصحيحة، والتربية الأخلاقية القويمة العلاج الأكثر فاعلية في مكافحة الآفات المستشرية في المجتمع اللبناني، والعمل على تحقيقها عبر المناهج التربوية، والوسائل الإعلامية، والقوانين، والسياسات المختلفة³².

وبناء على ذلك، فقد ركزت الجماعة على مبدأ إلغاء الطائفية السياسية من القمة إلى القاعدة مروراً بالمجلس النيابي، ورأت فيه المطلب المتزن الذي تزيده الأيام وضوحاً ومتانة، ورأت في الطائفية مشكلة المشكلات، فهي برأي الجماعة، وإن تمكنت من المحافظة على لبنان، إلا أنها ليست الدواء الناجع لجراحاته. وذهبت الجماعة إلى القول بأنه إن كان مقبولاً في فترات ماضية، وفي سبيل منح الطمأنينة لفريق أن توزع الرئاسات طائفيًا، وأن يحكم لبنان عبر أشخاص ينتسبون إلى طوائف، فإنه من الأجدر أن يتم تجاوز هذا التوزيع إلى الكفاءة والجدارة³³. وظل هذا المطلب حاضراً في رؤية الجماعة الإسلامية للإصلاح، وفي كل برامجها الانتخابية حتى يومنا هذا، مع تطوير في طرحها لموضوع إلغاء الطائفية السياسية بما يتناسب مع المتغيرات في الوضع السياسي اللبناني.

ومن ناحية أخرى، رفضت الجماعة الإسلامية الحلول والمبادرات المجتزأة التي لا تعالج أسباب الأزمة كما كانت تراها. فقد رفضت الوثيقة الدستورية التي قدمها الرئيس سليمان فرنجية سنة 1976 على إثر الوساطة السورية لحل الأزمة، التي نصت على ما يلي:

³² انظر: أمانة الإعلام في الجماعة الإسلامية، **الجماعة الإسلامية في الأزمة اللبنانية**؛ وانظر أيضاً: تصور الجماعة الإسلامية للوفاق والمبادئ المعلنة، الأمان، 14/3/1980 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)؛ وانظر أيضاً: مذكرة الجماعة الإسلامية إلى الرأي العام، الجماعة الإسلامية، لبنان، 21/8/1975 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)؛ وفتحي يكن، المطلب الإسلامية من جديد، مجلة الشهاب، بيروت، العدد 3، السنة 9، 1/8/1975، ص 2؛ وانظر أيضاً: بيان صادر عن الجماعة الإسلامية، هذه مطالبنا ونرفض أنصاف الحلول، بيروت 14/3/1975 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

³³ انظر: محمد علي ضناوي، **المسلمون في لبنان مواطنون لارعايا**.

تأكيد العُرف السائد، فيما يتعلق بالتوزيع الطائفي للرئاسات الثلاث، رئاسة الجمهورية للموارنة، ورئاسة مجلس النواب للمسلمين الشيعة، ورئاسة مجلس الوزراء للمسلمين السُّنة. توزيع مقاعد مجلس النواب، بالتساوي، بين المسلمين والمسيحيين، انتخاب رئيس مجلس الوزراء من قبل النواب بالأكثرية المطلقة. تصويت مجلس النواب، بأكثرية ثلثي أصواته، في شأن المسائل الحيوية. وتكون أكثرية الثلثين ضرورية، في الدورة الأولى لانتخاب رئيس الجمهورية، وتخفّض إلى نسبة 55%، في الدورة الثانية.

وقد أصدرت الجماعة حينها بياناً، رحبت فيه بالمبادرة السورية التي أفضت إلى وقف لإطلاق النار، لكنها، رفضت المحاولة الإصلاحية الواردة في رسالة رئيس الجمهورية التي بنيت على أساس المبادرة السورية المذكورة، حيث رأت أنها انطلقت من واقع الانقسام الطائفي ولم تتجاوز هذا الواقع.

لم تقتصر مواقف الجماعة من القضية اللبنانية على الحراك السياسي الداخلي، بل بادرت منذ وقت مبكر إلى مواكبة التحركات الدولية والإقليمية، وخصوصاً العربية منها، التي كانت تسعى إلى نزع فتيل الحرب، ومحاولة إيجاد حلّ للوضع اللبناني المأزوم، وتوجيه الرسائل والمذكرات إليها عارضةً وجهة نظر الجماعة فيما يحصل ومقترحة التوصيات والحلول. ومنها المذكرة التي رفعتها الجماعة في 14/10/1975، إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في تونس بدعوة من دولة الكويت لبحث الأزمة اللبنانية. وقد عكست المذكرة رؤية الجماعة المرعبة بالتحرك العربي لحل الأزمة، حيث رأت أن الأمر يحظى بقبول الجماهير الواعية في لبنان لأنها تعدّ نفسها جزءاً لا يتجزأ من الشعب العربي، رافضة في المقابل التدخل الدولي أو تدويل الأزمة اللبنانية³⁴.

وعلى الرغم من البعد الفلسطيني في الأزمة اللبنانية، إلا أن الجماعة لفتت النظر في مذكرتها إلى أن الأصل في الأزمة هو داخلي بحت، على الرغم من ارتباطه في بعض أوجهه بتصفية القضية الفلسطينية. وقد شددت الجماعة على هذه النقطة لأن أطراف الأزمة الفاعلين على الصعيد المسيحي الماروني كانوا يُرجعون أسباب الأزمة إلى الوجود الفلسطيني، رافضين الاعتراف بوجود خلل في تركيبة الحكم في الداخل اللبناني.

³⁴ المكتب العام، الجماعة الإسلامية، مذكرة مرفوعة إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب من حركة الجماعة الإسلامية في لبنان، 14/10/1975 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

كما أصدرت الجماعة بياناً في 1975/9/10، اتهمت فيه الدولة باللا مبالاة، وأنها تمارس التخريب في المناطق؛ وأنها أنزلت الجيش في صيدا وتسببت في مقتل الأبرياء وعلى رأسهم معروف سعد، مؤسس التنظيم الشعبي الناصري، وأنها في بيروت فشلت في إنزال الجيش، فأُنزلت حزب الكتائب اللبنانية وساعدتهم بما يحتاجون، وأنها في طرابلس تركت جيش التحرير الزغرتاوي (المردة) يقتل العشرات من العزل والأبرياء. واستنكرت الجماعة في البيان كل مظاهر الاقتتال الطائفي، وطالبت بتسليم القتلة وإعدامهم؛ حتى لا يتحول لبنان إلى قبائل تشتعل بينها حروب الثأر والانتقام³⁵.

وفي 1975/11/18، عقد المكتب العام للجماعة الإسلامية اجتماعاً طارئاً وأصدر نص برقية إلى رئيس الجمهورية سليمان فرنجية ورئيس الحكومة رشيد كرامي، أكد فيه على مطلب إلغاء الطائفية السياسية من الرئاسات الثلاث، كما أكد رفضه المطلق للتقسيم، أو لتدويل المسألة اللبنانية، وطالب الدولة بإفshal مخطط التدويل؛ كما طالبها بحماية المقاومة الفلسطينية من التآمر الانعزالي، وأن تحترم الدولة اتفاقياتها "مع المقاومة الفلسطينية وتقضي على الخارجين على القانون من محور الانعزال، فهؤلاء هم الذين خرجوا على سلطة الدولة وعرضوا أمنها ووحدها للخطر"³⁶.

وفي 1982/3/4، أدلى الأمين العام للجماعة الإسلامية فتحي يكن بتصريح حول زيارة المبعوث الأمريكي فيليب حبيب إلى لبنان، الذي أبرم اتفاقاً لوقف إطلاق النار بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية في تموز/ يوليو 1981، و1982/8/18، قال فيه: "إن قضايانا لن يحلها المبعوث الأمريكي حبيب أو الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران François Mitterrand أو أي مبعوث آخر إلى منطقة الشرق الأوسط، إن لم يكن الحل نابعاً من إرادتنا نحن ومن إيماننا نحن". وأضاف أن الأنظمة العربية التي تنتظر الحلول ليست قادرة على "إعادة الحق إلى نصابه سواء بالنسبة للقضية الفلسطينية وملحقاتها أو للقضية اللبنانية ومشتقاتها، بل إن هذه الأنظمة غير جديرة بالتصدي لمسؤولية هذه الفترة التاريخية الحاسمة من حياة الأمة"³⁷.

³⁵ الجماعة الإسلامية، دولة الفضائح والمهازل والمجازر، 1975/9/10 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

³⁶ المكتب العام لحركة الجماعة الإسلامية، طرابلس، نص البرقية التي وجهتها الجماعة الإسلامية في لبنان إلى المراجع العليا، 1975/11/19 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

³⁷ أمانة الإعلام، الجماعة الإسلامية، تصريح من الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان حول زيارة المبعوث الأمريكي فيليب حبيب، 1982/3/4 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

وفي سنة 1983، وجهت الجماعة الإسلامية مذكرة إلى مؤتمر الحوار اللبناني في جنيف، وكان المؤتمر قد عقد بهدف معالجة جذور الأزمة اللبنانية، طالبت فيها بـ:

1. إلغاء ميثاق سنة 1943، وإعادة النظر في الدستور اللبناني بما يجعله قادراً على مواجهة المتغيرات والمستجدات، ضامناً تحقيق العدالة والمساواة بين الجميع (وإن كنا نعتقد بأن تحقيق ذلك وضمانه مرهون بتطبيق شرع الله وحده، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه).
2. عدم المساس بالشخصية والحرية الدينية لكل طائفة، واعتبار المساس بالدين خيانة تفوق خيانة الوطن.
3. إعادة النظر في الاتفاق اللبناني - الإسرائيلي بما يحفظ على الوطن كرامته واستقلاله وحرية.
4. فتح حوار مباشر مع سورية والمقاومة الفلسطينية بما من شأنه أن ينعكس إيجاباً على الساحة اللبنانية.
5. إجراء إحصاء شامل، وتعديل قانون الجنسية بما يضمن إزالة الغبن اللاحق بالمكتومين، وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين.
6. تعديل قانون الجيش بما يحقق التوازن في مؤسساته وأجهزة قيادته.
7. تعديل كافة القوانين بما يجعلها محققة للعدالة غير مكرسة لمصلحة فئة أو طائفة وضمان تطبيق هذه القوانين على الجميع من غير مفاضلة ولا تمييز.
8. تأصيل انتماء لبنان إلى محيطه العربي والإسلامي، بما يجعله امتداداً له، وليس امتداداً غربياً أو انبعاثاً فينيقياً³⁸.

رحبت الجماعة الإسلامية باتفاق الطائف الذي تمّ توقيعه بين الأطراف اللبنانية المختلفة سنة 1989 منذ البداية، على أساس أنه ينهي حقبة الحرب الأهلية، ويساعد في فتح صفحة جديدة، وبالتالي لم تعارض الاتفاق في ذلك الوقت، ولكنها لم تكن في موقع سياسي مؤثر يُمكنها من التأثير المباشر على مجرى تنفيذ الاتفاق³⁹.

³⁸ الأمانة العامة، الجماعة الإسلامية، المذكرة الإسلامية إلى مؤتمر الحوار اللبناني في جنيف، 1983/10/31 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

³⁹ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع عماد الحوت، 2014/9/27.

رابعاً: جهود الجماعة الإسلامية السياسية في المحافظات:

1. بيروت:

إذا كان العمل الدعوي والجهادي قد انطلق في شمال لبنان من مدينة طرابلس، فقد شكلت بيروت مركز العمل السياسي للجماعة، خصوصاً بعد بداية الحرب اللبنانية سنة 1975. كانت بدايات العمل السياسي في الشمال، باعتبار أن الوجود العسكري للجماعة كان يستدعي تمثيلها في المؤسسات التي أفرزتها الحرب اللبنانية، لا سيما ما سمي بالمجلس السياسي في كل مدينة، فطرابلس كان فيها مجلس سياسي تتمثل فيه كل القوى السياسية والفصائل الفلسطينية الموجودة على الساحة الشمالية.

وعندما بدأت الجماعة في بيروت تمارس دوراً جهادياً عسكرياً أواخر سنة 1975، وتوفرت الإمكانيات المادية لتسليح شباب الجماعة، كان لا بد أن ينعكس هذا العمل الجهادي حضوراً سياسياً في بيروت، حيث كانت القوى السياسية اللبنانية تمثل فيها برموزها الرئيسيين، وكان قادة العمل السياسي، وخصوصاً التيارات اليسارية يتمثلون في تلك المكاتب؛ بالإضافة إلى التمثيل الفلسطيني القوي كياسر عرفات وغيره من قادة الفصائل الفلسطينية. وبدأت الجماعة بالمشاركة تدريجياً إلى أن انتهت المرحلة الأولى من الحرب اللبنانية أواخر سنة 1976.

أما عن علاقة الجماعة مع الفصائل الفلسطينية، فقد بدأت منذ بداية اعتبار مدينة بيروت مركزاً أساسياً لقيادات هذه الفصائل، وفي طليعتهم ياسر عرفات⁴⁰.

تعرفت الجماعة على قيادات إسلامية في حركة فتح، كان أبرزهم محمد يوسف النجار قبل أن تغتاله "إسرائيل" سنة 1973، وعلى خليل الوزير (أبو جهاد)، وصبحي أبو كرش وغيرهم. وقد وظفت هذه العلاقة للحصول على أسلحة ثقيلة ومتوسطة لم تكن متوفرة لديها. وفي إحدى الجلسات طرحت الجماعة على عرفات إنشاء فصيل إسلامي فلسطيني، قبل بروز حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، فردّ بأنه يرحّب بذلك شرط أن يندمج هؤلاء الشباب في حركة فتح، وهو يتكفل بتدريبهم وتسليحهم وتوفير كل حاجاتهم⁴¹.

⁴⁰ إبراهيم المصري، ملاحظات على مسودة النص التي تمّ استلامها في بيروت، 2015/12/11.

⁴¹ المرجع نفسه.

وعندما نشبت الحرب الأهلية سنة 1975 كانت الجماعة في بيروت تنسق مع حركة فتح، وكان تنظيم المجاهدون الذي أنشأته الجماعة يشارك بالمرابطة على خطوط التماس، ويتلقى بعض ما يحتاجه من الذخيرة عندما كان يحتاج إليها⁴².

كما أقامت الجماعة علاقات سياسية مع الحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة كمال جنبلاط، وحركة الناصريين المستقلين المعروفة بـ”المرابطون“، وغيرها من الفصائل الوطنية اللبنانية⁴³.

2. طرابلس:

تأسست أول لجنة سياسية للجماعة في طرابلس تحت اسم ”اللجنة السياسية في طرابلس“ سنة 1975، برئاسة محمد علي الضناوي، وترأسها من بعده إبراهيم المصري سنة 1982، ثم عبد الله بابتي خلال الفترة 1985-1988، وكمسؤول سياسي مركزي في لبنان أيضاً. وخلال الفترة 1988-1992، تسلّم أسعد هرموش رئاسة المكتب السياسي الذي استُحدث في تلك الفترة، ثم عاد وتسلم عبد الله بابتي رئاسة المكتب خلال الفترة 1992-1996، وأسعد هرموش خلال الفترة 1996-2000⁴⁴.

على الرغم من مركزية بيروت في العمل السياسي، إلا أن سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية ثم سورية على المشهد السياسي في بيروت، جعلت الزخم السياسي للجماعة الإسلامية متركزاً في طرابلس، خصوصاً خلال فترة الحرب اللبنانية، حيث استطاعت الجماعة الإسلامية أن تكون رقماً أساسياً من خلال مشاركتها في صناعة الحدث السياسي وحتى الأمني في معظم الحياة السياسية الطرابلسية. كما كانت الجماعة قوة وازنة استطاعت أن تصوغ الاتفاقات، وتحول دون تدهور الأوضاع السياسية والأمنية نحو الأسوأ في كثير من المواقع، بالإضافة إلى الأدوار التي مارستها في مختلف أشكال العمل الجبهوي. ففي بداية الحرب الأهلية، شاركت الجماعة الإسلامية في اللجنة الأمنية في الشمال التي تشكلت حينها من الأحزاب الوطنية، والهيئات الإسلامية، والمقاومة الفلسطينية، والجيشين اللبناني والسوري، وكانت تهدف إلى مساعدة ما تبقى

⁴² المرجع نفسه.

⁴³ المرجع نفسه.

⁴⁴ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع أسعد هرموش، بيروت، 2014/9/18؛ ومراسلات إلكترونية أجرتها فاطمة عيتاني مع أسعد هرموش، طرابلس، 2015/9/18؛ ومقابلة هاتفية أجرتها فاطمة عيتاني مع عبد الله بابتي، طرابلس، 2015/12/17.

من أجهزة الدولة، وأصبحت فيما بعد مرجعاً لأي شكوى، غير أن تلك اللجنة لم تعمّر طويلاً لأن تفشي المشاكل الأمنية والسياسية كان مطلوباً لرفع حدة الأحداث، وكانت اللجنة الأمنية محدودة الصلاحيات، مما أدى إلى فشلها أو إلغائها، لكنها كانت تتجدد من حين إلى آخر وفق متطلبات كل مرحلة⁴⁵.

وشاركت الجماعة أيضاً في "التجمع الوطني للعمل الاجتماعي" (1976-1986)، وهو تجمع شمل فعاليات من كل الاتجاهات والانتماءات والطوائف في طرابلس، حيث ضمّ النقابات الأساسية، والهيئات الاجتماعية، والجمعيات على مختلف أنواعها وأنشطتها الخيرية، والتربوية، والثقافية، والرياضية. وكان يهدف إلى تقديم الخدمات الاجتماعية بمختلف أوجهها لمنطقة الشمال، في مواجهة حالة انهيار الدولة وفقدان الخدمات⁴⁶.

وشاركت الجماعة أيضاً في "مجلس التنسيق والإيناء" الذي كان بمثابة مجلس لإدارة كافة شؤون الشمال المعيشية والسياسية والأمنية، والذي ضمّ ممثلين عن الهيئات الإسلامية؛ الجماعة الإسلامية، وجند الله، والأحزاب الوطنية والتقدمية ممثلة بحركة "24 تشرين" والحزب الشيوعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، ومنظمة العمل الشيوعي، والتجمع الوطني للعمل الاجتماعي. وقد سعى المجلس إلى تلبية الاحتياجات الخدمية للناس، كما أنه أجرى تسوية بشأن فروقات سعر البنزين تؤول إلى إقامة مشاريع اجتماعية تعود بالنفع العام على طرابلس، وبلغ المجموع العام لهذا المبلغ نحو خمسة ملايين ليرة لبنانية (نحو 1.67 مليون دولار)، قرر المجلس استخدامها لاستحداث دار للمعوقين نتيجة أحداث الحرب الأهلية اللبنانية⁴⁷، لكن ظروفًا حالت دون ذلك، وتمّ بقرار من الجماعة صرف المبالغ على مشاريع عمرانية في طرابلس، جرى تنفيذ بعضها، ولم يتم تنفيذ الآخر⁴⁸.

كما شاركت الجماعة في "هيئة التنسيق الشمالية" خلال الفترة 1976-1986، التي ضمت جميع الفصائل الفلسطينية، والهيئات الإسلامية، والأحزاب الوطنية، ومندوبي الدولة من درك، وجيش، وأمن، وكذلك ممثلين عن الطرف السوري، مما جعلها قيادة

⁴⁵ انظر: عبد الله بابتي، طرابلس أحداث ومواقف (طرابلس: مجموعة النجمة للطباعة، 2000)، ص 20.

⁴⁶ المرجع نفسه، ص 22.

⁴⁷ المرجع نفسه، ص 25.

⁴⁸ عبد الله بابتي، ملاحظات على مسودة النص التي تمّ استلامها في بيروت، 2015/12/7.

فعلية للمدينة، تُعرض فيها القضايا السياسية وكل ما يتعلق بالحلول والمراجعات مع أي طرف معادٍ أو صديق. وقد ترأس تلك الهيئة الرئيس رشيد كرامي، وفي حال غيابه كان ينوب عنه رئيس بلدية طرابلس عشير الداية؛ وكانت الهيئة محاولة جادة لتجنيب مدينة طرابلس الصراعات الداخلية، مما جعلها هيئة توافقية تجمع معظم الأطراف، ومظهراً عاماً للنشاط على أنواعه⁴⁹. وقد لعبت الجماعة دوراً بارزاً فيها محلياً وعلى الساحة اللبنانية، وكذلك خارجياً مع الأطراف الفاعلة كسورية وغيرها⁵⁰.

وبعد الأحداث التي وقعت عقب وصول أبو عمّار إلى طرابلس سنة 1983، شاب العلاقة بين الجماعة الإسلامية وبين بعض الأحزاب شيء من التوتر، وذلك عقب إخراج الأحزاب اليسارية والقومية؛ والحزب الشيوعي، والحزب القومي، وحزب البعث من مدينة طرابلس من قبل حركة التوحيد⁵¹.

وبعد قيام حركة التوحيد بإفراغ الساحة الطرابلسية من الأحزاب اليسارية، والسيطرة على المشهد الطرابلسي والانفراد بالقرار هناك، اتفقت الجماعة الإسلامية وحركة التوحيد على تشكيل "اللقاء الإسلامي" (1983-1985)، تكريساً لخط الجماعة القائم على الاعتراف بالآخرين ورفض التفرد بالقرار السياسي والعسكري. وكان اللقاء يهدف إلى جمع الصف الإسلامي وليس توحيد الحركتين، وقد أفاد في استمرار التيار الإسلامي ومخاطبة الآخرين، وسهّل كثيراً حل إشكالات كبيرة، كان من أبرزها سعي النظام السوري وحلفائه لضرب حركة التوحيد في منتصف الثمانينيات⁵².

في سنة 1985، وقعت معركة طرابلس التي أعقبها دخول السوريين إلى المدينة. وفي سنة 1986، غلبت الملاحقات الأمنية، والضغطات التي كانت تمارس على الحالة الإسلامية في طرابلس، ومن ضمنها الجماعة، وانتقل بعض رموز الجماعة خلال العام 1987/1986 إلى صيدا، وبعضهم سافر إلى الخارج، والبعض انتقل إلى الضنية، كما حدث مع أسعد هرموش⁵³.

⁴⁹ عبد الله بابتي، طرابلس أحداث ومواقف، ص 30.

⁵⁰ عبد الله بابتي، ملاحظات على مسودة النص التي تمّ استلامها في بيروت، 2015/12/7.

⁵¹ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع أسعد هرموش، بيروت، 2014/9/18.

⁵² عبد الله بابتي، طرابلس أحداث ومواقف، ص 33.

⁵³ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع أسعد هرموش، بيروت، 2014/9/18.

وبعد انتهاء الحملة السورية التي عصفت بالمدينة، تراخت القبضة الأمنية في العام 1987/1988، وعاد النشاط السياسي والدعوي، كما عاد حضور الجماعة إليها. وبدأ تنشيط عمل التجمع الوطني للعمل الاجتماعي، وهيئة التنسيق الشمالية، التي كان أسعد هرموش (المسؤول السياسي في الشمال آنذاك) ممثل الجماعة فيهما، في إطار سياسي يضم كل القوى السياسية⁵⁴. وبعد اتفاق الطائف، سنة 1989، انطلق وتساعد العمل المقاوم في الجنوب، وحضرت الجماعة على مستوى الانتخابات النيابية سنة 1992⁵⁵.

وفي هذه الفترة، كانت علاقة الجماعة مع الوجود السوري علاقة تواصل، لتذليل الكثير من المشكلات الأمنية والسياسية العالقة نتيجة ملاحقة التيار الإسلامي بعد معركة طرابلس، ومحاولة لاجتياز المرحلة الضاغطة أمنياً بأقل خسائر ممكنة؛ على الرغم من الضغوط الأمنية، والسياسية التي كانت تمارس على الجماعة، والتي تهدف إلى جرها للصدام مع النظام السوري، وتهميش دورها في الحياة اللبنانية⁵⁶.

اتخذت الجماعة الإسلامية خياراً صعباً هو الثبات في مواقعها في الشمال، والمحافظة على وجودها وعلى مؤسساتها ومراكزها، ومنع أن يحصل معها ما حصل مع حركة التوحيد الإسلامي، التي انقسمت على نفسها واعتقل الكثير من شبابها، أو خرجوا إلى المنافي خارج لبنان. وهذا تطلب جهداً سياسياً مضاعفاً، وهو ما دفع اللواء غازي كنعان بالقول لأسعد هرموش: "يا أسعد لقد كنتم أذكياً، الجماعة تعاملت مع الوجود السوري بذكاء؛ لم تتنازل عن مبادئها وفي الوقت نفسه لم تقدم تنازلات، ورفضت أن تنجر هي وجسمها الممتد على سائر المناطق اللبنانية إلى صراعات مع الوجود السوري"⁵⁷.

3. صيدا:

كانت تجربة الجماعة الإسلامية في صيدا في السبعينيات تجربة ناشئة، وكانت العناصر المنتمية إلى الجماعة في ذلك الوقت عناصر شابة، وشجعت القيادة عناصرها على خوض التجربة، بينما قامت هي على قيادتها، ورعايتها، وتوجيهها.

⁵⁴ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع أسعد هرموش، بيروت، 2014/9/18.

⁵⁵ المرجع نفسه.

⁵⁶ المرجع نفسه.

⁵⁷ المرجع نفسه.

كان صلاح الدين أرقه دان أول مسؤول سياسي في مكتب صيدا سنة 1985، على رأس لجنة سياسية. وفي سنة 1987 تشكل ما سمي "مجلس محافظة" على مستوى الجنوب اللبناني، أي صيدا وكل الجنوب؛ لأن الجماعة كانت موجودة في بعض المناطق الجنوبية خارج صيدا، وكان إقليم الخروب تابعاً للجنوب. في تلك الفترة، أصبح صلاح الدين أرقه دان مسؤولاً سياسياً على مستوى المحافظة، وعلي الشيخ عمار مسؤولاً سياسياً على مستوى صيدا، وهنا بدأ دور عمار مع القوى المحلية الصيداوية والقوى الفلسطينية، وحتى مع المخابرات السورية في الفترة 1985-1987⁵⁸. وتوالى على منصب المسؤول السياسي على مستوى المحافظة: صلاح الدين أرقه دان، ثم علي الشيخ عمار⁵⁹.

في السبعينيات وأوائل الثمانينيات (قبل الاجتياح الإسرائيلي)، كان الوضع السياسي في مدينة صيدا تهيم عليه الأحزاب اليسارية على اختلاف ألوان الطيف اليساري، من شيوعيين، إلى ناصريين، إلى قوميين. وكان هناك تساؤل حول كيفية مشاركة الجماعة الإسلامية في مجلس بينها وبين مكوناته تنافر عقدي ومنهجي؛ خصوصاً أنه لم يكن هناك في ذلك الوقت بلورة لتأصيل شرعي للتحالفات السياسية مع تيارات أخرى تخالف العقيدة والرأي والتوجه. وحين حاولت الجماعة أن تشارك في المجلس السياسي لمدينة صيدا كانت أمام أسئلة صعبة مرتبطة بخيارها الإسلامي، وما يترتب عليه من قناعات تؤثر على قرارات الجماعة على المدى البعيد.

وكانت الإشكالية متبادلة، فالمجلس السياسي نفسه كانت لديه إشكالية ضمّ إسلاميين إليه. وفي أواخر السبعينيات، تمّ ضمّ صلاح الدين أرقه دان للمجلس بصفته شخصية عامة في صيدا، وهو ضمناً يمثل الجماعة الإسلامية التي ينتمي إليها، وكانت تلك الصيغة مقبولة. وبعد انضمامه للمجلس السياسي أصبحت الجماعة جزءاً مشاركاً في عملية صناعة القرار على مستوى المدينة⁶⁰.

من جهة أخرى، عند احتلال "إسرائيل" صيدا سنة 1982، رفضت الجماعة الإسلامية التعامل مع إطار صيداوي تألف من جماعات رضيت بالتعاون والتعامل

⁵⁸ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع علي الشيخ عمار، بيروت، 2014/9/9.

⁵⁹ المرجع نفسه.

⁶⁰ مقابلة أجرتها أمل عيتاني مع صلاح الدين أرقه دان، صيدا، 2011/2/16.

مع القوى الانعزالية. وبعد الانسحاب الإسرائيلي بلغت الجماعة الإسلامية أوج قوتها السياسية والأمنية في المدينة، بسبب مشاركتها في المقاومة وفي حرب تحرير صيدا، وظلت على قناعتها بضرورة مشاركة كل الأطياف الصيداوية في صناعة قرار المدينة⁶¹. وقد أعيد تشكيل المجلس السياسي للجماعة الإسلامية في صيدا بعد الانسحاب الإسرائيلي منها سنة 1985، وبعد عودة قيادات الجماعة، الذين خرجوا من المدينة لأسباب أمنية، وعودة الشباب الذين قاوموا⁶².

وقد كان للجماعة حضور مؤثر، ونجحت في بناء علاقات مميزة مع المجتمع الصيداوي، مما أسهم في رفق جناحها العسكري بالمتطوعين. وكان تركيز الجماعة على خدمة المجتمع والدفاع عن حقوقه، وحماية الأرض وتحريرها، وصون الحقوق والحريات⁶³.

أما على صعيد علاقاتها مع أطياف المجتمع الصيداوي الحزبية والشعبية، فقد نجحت الجماعة في تبديد صورة "المسلم الإرهابي" في نظر المسيحيين، عندما حَمَت مَنْ بقي من المسيحيين في شرق صيدا، وهو أمر ما زال يثني عليه العديد منهم حتى يومنا هذا⁶⁴.

وكان للجماعة الإسلامية موقفٌ ضدّ إحراق السرايا الحكومي في مدينة صيدا على يد أحزاب يسارية. كما رفض المكتب السياسي للجماعة فكرة الانضواء تحت قيادة الجيش الشعبي في صيدا، والتي أسهم في إنشائها رفيق الحريري مالياً ولوجيستياً بقيادة مصطفى سعد والتنظيم الناصري، بدلاً من آليات الدولة (الغائبية) وعناصر الدرك⁶⁵. وفي المقابل أنشأت الجماعة الإسلامية جهازاً خاصاً للتدخل في الأوقات الحرجة لوضع حدٍّ للإشكالات التي قد تحصل في المدينة⁶⁶، واكتفت بالتنسيق مع الجيش الشعبي والشرطة الأمنية.

⁶¹ مقابلة أجراها عبد القادر العلي مع علي الشيخ عمار، صيدا، 2007/12/9.

⁶² مقابلة أجرتها رنا سعادة مع علي الشيخ عمار، بيروت، 2014/9/9.

⁶³ مقابلة أجراها عبد القادر العلي مع علي الشيخ عمار، 2007/12/9.

⁶⁴ المرجع نفسه.

⁶⁵ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع صلاح الدين أرقه دان، بيروت، 2014/9/13.

⁶⁶ مقابلة هاتفية أجرتها فاطمة عبتاني مع علي الشيخ عمار، صيدا، 2015/8/1.

أما علاقة الجماعة بالفصائل والقوى الأخرى فلم تكن متوترة، لأنها كانت تشعر أنها مسؤولة عن المدينة مع كافة الفصائل اللبنانية والفلسطينية، وحزب البعث السوري. كما نشأت علاقة بينها وبين التنظيم الشعبي الناصري في سنة 1985، وتمّ الاتفاق بينهما على لجنة مشتركة، بحيث إن حصل أي سوء تفاهم يُحال إلى هذه اللجنة⁶⁷. واستطاعت أن تبني علاقة متزنة مع حركة أمل، فلم تدخل معها في صراع مسلح على الساحة اللبنانية، على الرغم من الصراع العسكري الذي كانت تخوضه حركة أمل مع المخيمات الفلسطينية. وكان أبناء الجماعة الإسلامية يتصدون ببسالة دفاعاً عن مخيم الرشيدية. وإبان الحرب بين حركة أمل وحزب الله، كان المنتمون إلى حزب الله يدخلون صيدا بتصاريح من الجماعة الإسلامية، لوجود المعسكر التدريبي الذي سمحت الجماعة لهم بإقامته في منطقة شواليق، بعد انسحاب الاحتلال الإسرائيلي، وهزيمة عملائه في معركة شرق صيدا، مع الإشارة إلى أن الجماعة لم تسمح لعناصر حزب الله بتوظيف المعسكر في معركتهم مع حركة أمل، حتى لا يمزج بالجماعة في معركة يمكن أن تتحول إلى معركة طائفية؛ واستطاعوا بموجبها أن يتجولوا في المدينة دون أن يتعرض لهم أحد⁶⁸. حتى مرّ وقت كان فيه السيد عباس الموسوي، أمين عام حزب الله حينها، إذا أراد الدخول إلى الجنوب، دخل برعاية أمنية من الجماعة الإسلامية، كي لا يتعرض له أحد من حركة أمل⁶⁹.

وفي سنة 1991، تمّ الاتفاق على دخول الجيش اللبناني مدينة صيدا بشكل سلمي، دون أن يتعرض لقوى المقاومة، ودون أن يمسّ مواقع الجماعة في شرق صيدا، على أن يخرج عملاء العدو الصهيوني من منطقة كفرالوس وجزين، وكان ذلك بالتوافق مع القوى السياسية، وبالتنسيق مع اللواء نبيه فرحات رئيس جهاز أمن الدولة المفوض بمحاورة الأطراف السياسية والاتفاق معها، وخصوصاً الإسلامية التي كان لها دور على مستوى المقاومة؛ وبتوافق مع القوى المحلية الصيداوية؛ وكان المفتي محمد سليم جلال الدين رحمه الله هو من أدار التفاوض⁷⁰. ولكن ما إن دخل الجيش صيدا بشكل

⁶⁷ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع صلاح الدين أرقه دان، بيروت، 2014/9/13.

⁶⁸ مقابلة أجرتها أمل عبتاني مع موفق الرواس، صيدا، 2011/7/4؛ ومحمد الشيخ عمّار، ملاحظات على مسودة النص التي تمّ استلامها في صيدا، 2015/12/24.

⁶⁹ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع علي الشيخ عمّار، بيروت، 2014/9/9.

⁷⁰ المرجع نفسه؛ ومحمد الشيخ عمّار، ملاحظات على مسودة النص التي تمّ استلامها في صيدا، 2015/12/24.

سلمي حتى تبعته فرقة محسوبة على الجنرال ميشال عون في ذلك الحين، وبدأت بإطلاق النار يميناً ويساراً واجتاحت منطقة شرق صيدا، واستشهد اثنان من الجماعة هما إبراهيم كايد وهيثم شريدة، واعتقلت ما بين 40-50 شخصاً، وزجت بهم في سجن رومية فترة طويلة، كما قتلت واعتقلت العديد من الفلسطينيين، وداهمت بعض مراكز الجماعة داخل مدينة صيدا وجردت حراسها من الأسلحة، أما مراكز القوى الأخرى اليسارية، والتنظيم الشعبي الناصري، فلم تدخلها. وتمّ أفتعال معركة مع القوى الفلسطينية الموجودة شرق صيدا، مما اضطرها إلى دخول مخيم عين الحلوة ومخيم المية ومية، وحاول الجيش أن يحاصر المخيمات في ذلك الوقت، ولكن الجماعة تدخلت سياسياً، وحالت دون دخول الجيش إلى المخيمات. وكان المشرف في ذلك الوقت على عملية الدخول إلى صيدا قائد الجيش إميل لحود، وكان العقيد زياد والعقيد نصار وآخر من المخابرات السورية هم الذين يديرون انتشار الجيش. ولكن لم يؤثر ذلك على حضور الجماعة السياسي داخل صيدا⁷¹.

4. إقليم الخروب:

شاركت الجماعة في العام 1982/1983 خلال الاجتياح الإسرائيلي وبعده خلال حرب الإقليم، في إغاثة أهل الإقليم المهجرين، الذين توزعوا داخل الإقليم وفي مختلف المناطق اللبنانية من بينها بيروت والبقاع، وكان ذلك بالتعاون مع إفتاء جبل لبنان والقوى السياسية الأخرى. وهنا بدأت الجماعة تحت اسم "شباب المساجد" تشارك في لقاءات الأحزاب، كما نشطت الزيارات السياسية، بالإضافة إلى إقامة مهرجانات مشتركة مع القوى السياسية الأخرى، وأبرزها حزب التقدمي الاشتراكي.

وبعد تحرير الإقليم مباشرة وانسحاب القوات الإسرائيلية من ساحل الإقليم وأطرافه سنة 1984، أقيم احتفال جماهيري ضخم في شحيم شاركت فيه الجماعة بكلمة للمسؤول السياسي في صيدا صلاح الدين أرقه دان. وهكذا استمر تشبيك العلاقات بين الجماعة (شباب المساجد) والأطراف السياسية الأخرى في الإقليم حتى سنة 1992، عندما أجريت الانتخابات النيابية التي أسفرت عن نتائج لافئة للجماعة في كافة المناطق وفوز ثلاثة من مرشحيها، فأقامت الجماعة مهرجاناً سياسياً شارك فيه الفائز عن الجماعة أسعد هرموش، وعلاء الدين ترو الفائز عن الحزب التقدمي الاشتراكي.

⁷¹ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع علي الشيخ عمار، بيروت، 2014/9/9.

كان لبروز مرشح الجماعة في الإقليم أنور الخطيب دوراً في تعيينه أول مسؤول سياسي في الإقليم، والذي استمرت مسؤوليته لسنتين؛ 1992-1994، ثم تبعه أحمد عثمان، والذي تسلم المنصب خلال الفترة 1994-2000. والاثنان جمعا بين مسؤوليتهما الإدارية كمسؤولي منطقة الإقليم والمسؤولية السياسية طوال تلك الفترة. وشاركت الجماعة في سنة 1994، في لقاء الأحزاب في المنطقة وهو اجتماع دوري يضم الحزب التقدمي الاشتراكي، وحزب البعث، والأحزاب الناصرية، والشيوعية، والقومية⁷².

5. البقاع:

أثار بروز الجماعة في البقاع بعد سنة 1986 حفيظة الجيش السوري والمخابرات السورية، وتعرّض الكثير من أعضاء وقيادات الجماعة للاعتقال والتعذيب، وأصبح عدد من شبابها من الملاحقين، مما جعل الأداء السياسي شبه مستحيل. إلا أن انتشار الجماعة في القرى وقبولها بين الناس حرّك الحماسة في صفوف الجماعة سنة 1992، وجعلها تعلن عن خوضها الانتخابات النيابية في تلك المنطقة. وقد شكّل حصول مرشح الجماعة على عدد كبير وغير متوقع للأصوات (4,800 صوت)، بداية لبروز الجماعة على الساحة السياسية، مما أثار حفيظة النظام السوري المسك بزمام الأمور في البلاد. وهذا الأمر عطّل حدوث أي تقارب بين الجماعة والأحزاب الأخرى⁷³.

مرّ عمل الجماعة في البقاع بمرحلتين: ما قبل سنة 1996 حيث كان العمل دعويّاً تربوياً نتيجة التضييق على العمل السياسي الإسلامي بشكل عام، كسياسة منهجية للنظام السوري، وباعتبار أن البقاع هو البوابة الغربية لدمشق ولسورية بشكل عام. وجاءت المرحلة الثانية بعد مشاركة الجماعة في انتخابات سنة 1996 بعنوانها واسمها، حيث نشأ أول قسم سياسي برئاسة عبد اللطيف عراجي، فكان أول من تولى مسؤولية القسم السياسي⁷⁴.

⁷² مقابلة أجرتها رنا سعادة مع أحمد عثمان، بيروت، 2014/9/6.

⁷³ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع سامي الخطيب، بيروت، 2014/9/9.

⁷⁴ أمانة سرّ القسم النسائي في الجماعة الإسلامية، البقاع، 2015/7/22.

الرابطة الإسلامية لأبناء فلسطين:

في مطلع الثمانينيات، أطلق الإخوان الفلسطينيون في جامعة بيروت العربية "الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين"، وانطلقوا منها لتغطي الوجود الفلسطيني في بقية الجامعات. بعد ذلك جرى إطلاق "الرابطة الإسلامية لأبناء فلسطين" في مخيم برج البراجنة قرب بيروت، وكان على رأس الرابطة الأخ خالد (أبو أحمد) مع مجموعة، من أبرز أسماؤها: وليد شحادة، وماهر سنونو، ومشهور عبد الحليم، ونزار حسين، ومحمد طافش، وفهد حسين⁷⁵.

في مطلع سنة 1985، بدأ الانقسام داخل حركة فتح في مخيم نهر البارد بقيادة العقيد أبو موسى ضد ياسر عرفات، وذلك بدعم من القوات السورية. وبعد ذلك بأشهر انتقلت المعارك إلى مخيم برج البراجنة في بداية شهر رمضان 1406هـ الموافق حزيران/يونيو 1985م، حيث فرضت حركة أمل بدعم من القوات السورية حصاراً على المخيم الذي عانى ظروفاً معيشية صعبة⁷⁶.

شكل الإخوان في المخيم مجموعات عسكرية بما كان تحت أيديهم من سلاح، وسقط منهم 13 شهيداً، هم: فادي أبو هاشم، ومحمد ناشي طه، وفادي الخطيب، وطارق الصفدي، وغسان الجشي، وأحمد وحسين العلي، وعوض عوض، وصالح أبو الرقطي، وحسين الأنس، وخليل قاسم، ومحمد عبد الحليم، ويوسف الخطيب، تغددهم الله بواسع رحمته⁷⁷.

وكانت الرابطة الإسلامية لأبناء فلسطين قد أعلنت هويتها كما يلي:

- قضية فلسطين بالنسبة لنا نحن المسلمين ليست مجرد قضية سياسية عارضة، ولا خلاف حدود أو هوية نظام... إنها أرض مقدسة اغتصبها أعداء الله والإنسانية، والإسلام لا يقبل الاغتصاب ولا يقره.
- لذلك فإن تحرير فلسطين لا بد أن يكون مغروساً في وعي كل مسلم، ولا سيما الشعب الفلسطيني المشرد، على أنه واجب شرعي، هدفنا فيه هو التحرير الكامل واستعادة الأرض المغتصبة.

⁷⁵ إبراهيم المصري، ملاحظات على مسودة النص التي تمّ استلامها في بيروت، 2015/12/11.

⁷⁶ المرجع نفسه.

⁷⁷ المرجع نفسه.

- انطلاقاً من هذا المفهوم... ومن واقع قضيتنا اليوم...
- وإيماناً بضرورة العمل الجاد من أجل استعادة فلسطين...
- ومن أجل العمل على إعداد الجيل المؤمن المؤهل عقيدة وفكراً وسلوكاً وجهاداً في سبيل الله...
- من أجل هذا كانت رابطتنا... الرابطة الإسلامية لأبناء فلسطين... الجهاد سبيلنا... والشهادة أمنيّتنا... والقدس موعدنا بإذن الله.

الجماعة في البقاع والمبعدون:

عند بزوغ فجر الجمعة في 1992/12/18، وصل 415 مبعداً فلسطينياً إلى منطقة مرج الزهور، بعد أن أبعدهم "إسرائيل" إثر عملية اختطاف وقتل لجندي صهيوني قامت بها كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس. وكانت تلك المنطقة معروفة بوعورتها وانعزالها وبعدها عن باقي القرى وامتلائها بالصخور والأفاعي. ولقد كان للجماعة الإسلامية فضل السبق في وصول أول مجموعة للمساعدة، وقد استغرقتها الأمر 12 ساعة لاستكشاف الطريق المؤدية إلى مرج الزهور. وكان من أوائل الذين وصلوا للمبعدين هم شباب الجماعة من قرية الرفيد، وهم محمد عبد الله سياح، وعبد الله عبد الله، وتوفيق القادري. وكانت الرفيد هي نقطة الانطلاق لكونها آخر بلدة جغرافياً في غربي البقاع قبل مرج الزهور وفيها وجود منظم للجماعة، وبالتالي أوكل إلى مسؤول الجماعة في الرفيد علي أبو مراد مسؤولية التنسيق مع الوفود الآتية من داخل وخارج لبنان لزيارة المبعدين. كما نسق عملية إيصال المؤونة لهم، التي كانت تتم، عبر حمل الأشخاص لها أو عبر استعانتهم ببعض البغال وسلوك الطرق الجبلية، إذ كان يتعذر وصول السيارات إلى المنطقة.

وفي تلك الليلة، بعد وصول المبعدين جال شباب الجماعة، وفي ظليعتهم مسؤول المنطقة محمد سعيد صالح على القرى المجاورة، حيث جمعوا أكبر كمية من البطانيات والفرش ليرتاح عليها المبعدون الذين قضوا يوماً كاملاً دون نوم ولا طعام⁷⁸.

وفي صبيحة اليوم التالي، وصل رتل من سيارات نواب الجماعة: فتحي يكن، وأسعد هرموش، وزهير العبيدي، إلى تجمع المبعدين ومعهم عدد من شباب الجماعة،

⁷⁸ المرجع نفسه.

بعد تجاوزهم حاجز الجيش الذي كان يمنع العبور إلى المنطقة. وكان اللقاء حاراً مع الإخوة المبعدين، واستمر لساعات⁷⁹.

لقد أثبت المبعدون للعالم أجمع أنهم قيادات راقية لها مكانة علمية ودعوية، وبالتالي كان لهذا الأمر أثرٌ إيجابي على نظرة الناس لهم، وللجماعة الإسلامية التي كانت الجهة الأبرز في دعمهم واحتضانهم. كما كان لوجود المبعدين الأثر الإيجابي على شباب الجماعة في البقاع، فقد زاد الاهتمام بالمبعدين للحمّة بين أعضاء الجماعة الذين برزت أمامهم قضية محقّة، يتحملون الصعاب والمخاطر في سبيل نصرتها، مما ترك أثراً تربوياً وتزكويّاً في نفوسهم. وفي المقابل، أقام المبعدون لشباب الجماعة عدداً من الدورات الثقافية والرياضية. كما تعرضت الجماعة من جراء تبنيها دعم المبعدين لصراع غير مباشر مع مخابرات الجيش والمخابرات السورية وغيرهما⁸⁰.

خامساً: علاقة الجماعة الإسلامية مع الأطراف الفاعلة على الساحة اللبنانية:

حاولت الجماعة في أثناء الحرب الأهلية اللبنانية، أن تقيم علاقة مع مختلف الفرقاء في المناطق التي كانت موجودة فيها كطرابلس، وصيدا، وبيروت الغربية، وكانت الجماعة في أغلب المناطق جزءاً من لقاءات الأحزاب بمختلف أنواعها. وبسبب الحرب، مرت العلاقة بحالة توتر مع بعض الأحزاب، وبعد اتفاق الطائف فتحت الجماعة صفحة جديدة مع كل القوى. وحتى سنة 2000، لم يحصل أي لقاء أو أي حالة تنسيقية بين الجماعة والكتائب أو القوات اللبنانية. ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو تجربة الحرب، بمعنى أنه لم يكن هناك قرار محدد بالأحرى يكون هناك علاقات، ولكن الخلفية التاريخية السلبية الأليمة، جعلت البيئة المساعدة على هكذا علاقات غير متوفرة، وبالتالي كانت هناك صعوبة في أن يكون هناك لقاءات، خصوصاً أن رئيس حزب الكتائب كان خارج لبنان، وكذلك ميشال عون، وكان سمير جعجع في السجن⁸¹.

⁷⁹ المرجع نفسه.

⁸⁰ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع سامي الخطيب، بيروت، 2014/9/9.

⁸¹ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع عماد الحوت، 2014/9/27.

1. العلاقة مع سورية:

بدأت علاقة الجماعة الإسلامية مع القطر السوري، في مطلع السبعينيات، انطلاقاً من التاريخ المشترك ومن الانتماء للعالم العربي. وبما أن اللبنات الأولى لنشأة الجماعة انطلقت من مدينة طرابلس، فقد كانت متأثرة إلى حد كبير باسم المدينة "طرابلس الشام"، كذلك فإن تردد علماء سوريين على المدينة، وأبرزهم الدكتور مصطفى السباعي، أوائل خمسينيات القرن العشرين بعد لجوئه إلى لبنان على إثر انقلاب أديب الشيشكلي في دمشق، وكذلك عدد من رموز الإخوان المسلمين في سورية من حمص، وحماة، وحلب، واللاذقية؛ كل ذلك جعل علاقة الجماعة الإسلامية بسورية علاقة أخوة وتكامل، وعلى أنها بوابة لبنان إلى العالم العربي.

أما العلاقة الرسمية، فقد بدأت بعد الحرب اللبنانية بمرحلتها الأولى (1975-1976). فمع انتهاء معالم الدولة بسقوط سراي طرابلس، وفي ظل غياب حكومة فاعلة وجيش قوي قادر على حماية البلد، وتبعثر قوى الأمن الداخلي، كان لا بد من إقامة علاقات مع سورية؛ وقد شاركت الجماعة مع من ذهب في هذا الاتجاه من شخصيات أهلية ووفود شعبية ومراجع اقتصادية وسياسية بحثاً عن طريقة في التعامل مع حالة الدولة المنهارة. وقد تمّ تشكيل وفد من طرابلس بشخص عبد الله بابتي عن الجماعة، وعبد الله الشهال عن حزب البعث العربي الاشتراكي، ووليد جنيد عن حركة 24 تشرين، قام بزيارة سورية ولقاء كل من العماد حكمت الشهابي رئيس الأركان، واللواء ناجي جميل رئيس سلاح الطيران حينها، والعقيد علي دوبا رئيس جهاز المخابرات العسكرية، وخلاصة البحث الذي دار أنه لا بد من وقف التدهور في لبنان من خلال تدخل سوري فوري. غير أن بصمات حرق سراي طرابلس التي لم يكن حزب البعث السوري بعيداً عنها، لم توفر مصداقية الإنقاذ المطلوبة، وإنما كانت النتيجة تدخل سوري مباشر في الأحداث اللبنانية؛ وذلك بعد دخول قوات الردع العربية بموجب قرار من جامعة الدول العربية، ثم تراجع دور الدول العربية الأخرى التي شاركت في تلك القوات وسحب قواتها المشاركة، لتصبح بعدها قوات ردع سورية بالكامل، مارست دوراً كبيراً في منع انتصار أي فريق على الآخر⁸².

وبما أن الجماعة في طرابلس كانت سباقة إلى إنشاء تنظيم المجاهدون العسكري، والمشاركة في الدفاع عن طرابلس عند جبهة أبي سمراء - مجدليا، الجبهة الأمامية

⁸² مقابلة أجرتها أمل عيتاني مع عبد الله بابتي، طرابلس، 2011/4/26.

لقوات المردة في زغرتا، وكانت قد جهّزت بعض أسلحتها الثقيلة كي تسلمها إلى قوات الردع بعد وقف إطلاق النار، بادرت القوات السورية إلى استباق هذه الخطوة، فداهمت مركز الجماعة بطرابلس ليلاً وصادرت الأسلحة الموجودة فيه، إضافة إلى كل ما وجدته من أوراق ووثائق وتجهيزات، وهذا ما أسس لعلاقة متوترة بين الطرفين. غير أن تلك العلاقة المتوترة لم تعنِ انقطاع حبل التواصل بينهما، وكانت الخطوة الأولى بمشاركة الجماعة في لجنة أمنية ضمت قوات الردع ممثلة بالعقيد علي العلي، والجيش اللبناني ممثلاً بالعقيد يحيى رعد، وممثلين عن الأحزاب الوطنية هما فؤاد أدهمي ومحمد مقدم، والفصائل الفلسطينية، بالإضافة إلى عبد الله بابتي ممثلاً عن الهيئات الإسلامية التي كانت الجماعة تمارس دوراً بارزاً فيها⁸³.

ومع تطور العلاقة سلبياً بين النظام السوري وبين الحركة الإسلامية داخل سورية وأخر السبعينيات بسبب تناقض المشروعين الإسلامي الذي يمثله الإخوان المسلمون، والبعثي العلماني الذي يحكم النظام السوري، فقد ترك هذا التناقض أثره على علاقة الجماعة سياسياً وأمنياً مع القوات السورية المنتشرة في المناطق الوطنية والمسلمة من لبنان، وصولاً إلى تفجر العلاقة داخل القطر السوري بين "الطليعة المقاتلة لجماعة الإخوان المسلمين" والنظام السوري أواخر سنة 1979.

وبما أن هناك علاقة قديمة بين الجماعة في لبنان والإخوان السوريين، فقد لجأ بعضهم إلى لبنان، إلى أن كان حادث اختطاف أمين عام الجماعة وقتها فتحي يكن صباح السبت في 1979/10/27 أمام مكتبه بطرابلس، وقامت حملة احتجاج واعتصامات في الشارع الطرابلسي واللبناني عامة، أسهم فيها بشكل كبير مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد، انتهت بالإفراج عنه بعد أسبوعين بعد أن جرى نقله إلى دمشق، حيث ذكر أنه اعتقل للتحقيق معه "حول ما أشيع عن علاقته بخطط مشبوهة للإخوان المسلمين سواء في سورية أم في لبنان"⁸⁴، وأكثر تحديداً "المشاركة في تدريب عناصر الإخوان المسلمين المقيمين في لبنان"⁸⁵. وعند الإفراج عنه عرض عليه مسؤول فرع فلسطين (التابع للمخابرات السورية) حيث كان معتقلاً، أن يجري ترتيب زيارة يقوم

⁸³ المرجع نفسه.

⁸⁴ يكن: ثبتت براءتي فأطلق سراحني، والتحقيق مع الشيخ المجذوب لم ينته بعد، صحيفة اللواء، بيروت، 1979/11/13.

⁸⁵ الإفراج عن فتحي يكن لبراءته من تهمة تدريب الإخوان، صحيفة السفير، بيروت، 1979/11/12.

بها مع إخوانه لعقد لقاء مع الرئيس حافظ الأسد. وتحققت الزيارة بعد أسابيع، شارك فيها إلى جانب فتحي يكن كل من المهندس عبد الله بابتي، وإبراهيم المصري، استمرت نحو ثلاث ساعات وعشرين دقيقة، جرى خلالها توضيح العلاقة بين الطرفين، حيث دعا خلالها فتحي يكن حافظ الأسد وحزب البعث إلى "تبني الإسلام منهجاً للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية"، منوهاً للرئيس السوري بأن "الظواهر تشير إلى تزايد الحس الديني، وفي اعتقادنا أن تعميق الحس الديني من شأنه أن يتجاوز بنا كعرب ومسلمين الحساسيات المذهبية والطائفية ويحقق ولادة وحدتنا... كما يحقق انتصارنا على أعدائنا ويعيد إلى سوريا دورها الرائد ويعيدها قلعة للإسلام والمسلمين"⁸⁶. كما دعا الرئيس الأسد الجماعة لرعاية مصالحه بين الإخوان السوريين والنظام السوري⁸⁷.

ولم تخلُ فترة الثمانينيات من الاعتقالات والتوقيفات السورية بالعشرات لأعضاء الجماعة، ولكن الجماعة لم تنجرّ إلى العمل العسكري، رداً على هذه الاعتقالات، حفاظاً على دعوتها وأبنائها ومؤسساتها، بل كانت تلاحق، وتطالب، وتضغط باللقاءات وبالزيارات مع السوريين للإفراج عنهم. كما استطاعت الجماعة الإسلامية أن تجنب نفسها خوض معركة مباشرة مع النظام السوري، وأن تمنع الوصول إلى ما وصلت إليه مدينة حماة والإخوان هناك⁸⁸.

كما التقى محرم العارفي، وعبد الله بابتي، وفتحي يكن، وعلي الشيخ عمار مع حافظ الأسد في أثناء حرب المخيمات التي وقعت خلال الفترة 1985-1987، قرابة الأربع ساعات، عندما طوّقت حركة أمل المخيمات، حتى ينقلوا له صورة معاناة الناس وتدمير المخيمات وما يتم ارتكابه بحق الفلسطينيين في لبنان على يد حركة أمل المحسوبة على النظام السوري، ولكن الأسد دافع حينها عن تلك التجاوزات التي يرتكبها حلفاؤه⁸⁹.

وجرى لقاء في التسعينيات، ضمّ الجماعة الإسلامية ممثلة بإبراهيم المصري وأسعد هرموش وممثلين عن جمعية المشاريع الإسلامية بدعوة من عبد الحليم خدام، قال ممثلو الجماعة في اللقاء: "... نحن نعلن أمامكم علناً أننا "إخوان مسلمون"، فهل

⁸⁶ فتحي يكن، قلنا للرئيس الأسد... الأمان، 1979/12/21.

⁸⁷ إبراهيم المصري، ملاحظات على مسودة النص التي تمّ استلامها في بيروت، 2015/12/11.

⁸⁸ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع أسعد هرموش، بيروت، 2014/9/18.

⁸⁹ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع صلاح الدين أرقه دان، بيروت، 2014/9/13؛ ووفد الجماعة الإسلامية يتوجه إلى دمشق، السفير، 1985/7/14.

لديكم ملاحظات على أداء الجماعة؟“، وذلك بعد التعبئة التي قامت بها جمعية المشاريع لدى السوريين أن الجماعة هم إخوان مسلمين. فردّ عبد الحليم خدام حينها وقال: ”نحن نعرف أن الجماعة ما تورطت بأحداث الإخوان في سورية، وأنه في وقت مشاكل مدينة حماة كانت الجماعة حريصة على إيجاد مخرج سلمي للموضوع، ونحن ليس لدينا ملاحظات على أداء الجماعة، بالعكس نحن نحترم الجماعة ونقدرها“⁹⁰.

لم تنقطع علاقة الجماعة الإسلامية بالسلطات السورية، باعتبار وجودها في لبنان، وبهدف تدليل العقبات أمام المبادرات المحلية والوطنية، وتخفيف الضغوط التي كانت تتعرض لها الساحة الإسلامية، فحصل عدد من اللقاءات السياسية مع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، وأخرى أمنية مع اللواء غازي كنعان مسؤول جهاز الأمن السوري في لبنان، ثم مع العميد رستم غزالة. وكان كلا الرجلين يقيمان في منطقة عنجر في البقاع. وقد انعكست هذه العلاقة على الأجهزة الأمنية السورية في المدن والقرى اللبنانية⁹¹.

كان التنسيق مع الجهات السورية عالياً في صيدا عقب انسحاب الإسرائيليين منها في شباط/ فبراير 1985. وتمّ ترتيب لقاء بين صلاح الدين أرقه دان، وعبد الحليم خدام في تلك السنة، بالتنسيق مع القيادة في الجماعة الإسلامية، كان الهدف منه تجنب صيدا ما وقع في طرابلس، كما أن الجانب السوري لم يكن يرغب في الصدام المباشر مع الجانب الإسلامي⁹². وبشكل عام، لعب النفوذ السوري طوال وجوده في لبنان دوراً غير معلن في تحجيم الجماعة سياسياً، كما أسهم في عرقلة العمل الدعوي في العديد من المناطق.

2. العلاقة مع الأحباش:

بدأت مجموعة الأحباش عملها في لبنان مع قدوم الشيخ عبد الله الحبشي (الهرري) من سورية إلى لبنان. وهو متخصص في علم الحديث، وله صولات وجولات في دمشق قبل قدومه إلى بيروت، وذلك في أواسط ستينيات القرن العشرين⁹³. كان الحبشي يقيم حلقات ودروساً في المساجد والمنازل، وكان معروفاً بنهجه المعادي للخط السلفي. وقد

⁹⁰ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع أسعد هرموش، بيروت، 2014/9/18.

⁹¹ عماد الحوت، ملاحظات على مسودة النص التي تمّ استلامها في بيروت، 2016/1/9.

⁹² مقابلة أجرتها رنا سعادة مع صلاح الدين أرقه دان، بيروت، 2014/9/13.

⁹³ مقابلة أجرتها أمل عيتاني مع إبراهيم المصري، بيروت، 2011/4/20.

تعرف على بعض عناصر الجماعة بطرابلس من خلال جلسات في مجلس الشيخ رؤوف العمري، حيث كان ينزل في زاوية له على أطراف مقبرة آل العمري. وفي بيروت كان يأتي إلى منازل بعض الإخوان ويقرأ على الحضور من كتاب "سبل السلام" وغيره، وكانت العلاقة معه طيبة قبل أن يظهر نهجه التكفيري في إطار جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية التي كان على رأسها الشيخ نزار الحلبي، وذلك في مطلع السبعينيات⁹⁴.

بدأت ظواهر التكفير لدى عبد الله الحبشي من خلال تكفير بعض رموز التيار السلفي السعودي، وتكفير سيد قطب رحمه الله لكلمات وردت في تفسير "الظلال"، ثم أطلق تكفير فيصل مولوي لخلاف فقهي. وكان أتباعه في لبنان بشكل عام يؤيدون السلطة القائمة. ونسّق الأحباش مع مجموعة "الصاعقة" عند دخول القوات السورية إلى لبنان سنة 1976، ووصل الأمر بهم إلى ما يشبه "الارتهان لأجهزة المخابرات (اللبنانية والسورية)"، وبذلك حظوا بنوع من الحماية والرعاية، من الجهات المتنفذة، مما جرّاهم على خصومهم، واستفادت منهم هذه الجهات في محاولة "تقليل أظافر" الجماعة الإسلامية، و"ضبط الإيقاع" على الساحة السننية. وكانوا يهاجمون في مساجدهم وإعلامهم جماعة الإخوان المسلمين، لا سيّما في سورية، عند بداية مواجهتهم مع النظام السوري سنة 1979⁹⁵.

رأت الجماعة أنه يصعب التعامل مع الأحباش على أساس الفكر، بسبب تكفيرهم كل من يخالفهم أيّاً كان، من أكبر العلماء إلى عامة الناس؛ وبسبب اختياراتهم في بعض مسائل العقيدة وتكفيرهم لمن يخالفها، وهي في الأصل موضع خلاف بين المسلمين؛ وهذا ما وجدت فيه الجماعة تمزيقاً للمجتمع الإسلامي، لأن أقصى ما يمكن الوصول إليه هو التكفير، فإذا وقع التكفير بين المسلمين، انتهت المساحة المشتركة التي يمكن أن يتحركوا فيها، حسب رأي الجماعة⁹⁶.

انقطعت علاقة الأحباش مع الجماعة ومعظم القوى الإسلامية ودار الفتوى، حين كان على رأسها المفتي حسن خالد. وحظي الأحباش بدعم خلال الحرب اللبنانية من جهات عسكرية مختلفة، مما أدى إلى منع غيرهم من الجماعات القائمة على الساحة الإسلامية

⁹⁴ المرجع نفسه.

⁹⁵ المرجع نفسه.

⁹⁶ مقابلة مع فيصل مولوي، مجلة الوسط، لندن، العدد 325، حزيران/يونيو 1998.

اللبنانية من التحرك بحرية. وقد كان هذا المنع قائماً فعلاً، فكان كل إنسان يتحرك في مسجد أو في حلقة، عرضة للأذى في كثير من الأحيان. وكان الأحباش يتهمون أعضاء الجماعة بأنهم يتبنون حرفياً فكر سيد قطب، الذي كان الأحباش يكفرونه، وبالتالي تم تكفير الجماعة الإسلامية كلها بسبب هذا الأمر، علماً أن الجماعة وفي وقت مبكر يعود إلى بداية السبعينيات كانت قد أوضحت من خلال مجلة "الشهاب" موقفها من موضوع المجتمع الجاهلي رافضة تكفير المجتمع أو القول بردّته إلى الجاهلية. وبالإضافة إلى ذلك، دأب الأحباش على توزيع المنشورات المليئة بالمغالطات، وكانوا يكيلون من خلالها الاتهامات المختلفة للجماعة الإسلامية، وارتباطها بالإرهاب، والهجمات الإرهابية التي تحدث في العالم العربي، بالإضافة إلى إثارة الشبهات حول مصادر تمويلها⁹⁷.

ونشبت بينهم وبين شباب الجماعة احتكاكات في المساجد بتنسيق مع أجهزة المخابرات التي كانت تترصد الجماعة في كل مكان، وأبرزها اشتباك وقع في مسجد جامعة بيروت العربية في الثمانينيات، حين دخل عناصر الأحباش المسجد خلال صلاة العشاء، وكان معظم المصلين من أبناء الجماعة، فانهاوا عليهم ضرباً وطعناً، وجرى تسليم بعض المصلين من أبناء الجماعة، ممن تعرضوا للأذى، لجنود سوريين كانوا ينتظرون أمام المسجد، بينما تم ترك المعتدين من الأحباش، وجرى نقل بعض الجرحى إلى المستشفى. وتؤكد بعد عقد لقاء مع مسؤول جهاز المخابرات أنهم يريدون من الجماعة موقفاً سياسياً داعماً، ليجرى بعد ذلك إطلاق الموقوفين⁹⁸.

وفي الفترة 1987-1988، حاول الأحباش الدخول إلى منطقة الإقليم والانتشار بكافة القرى، لكنّ تواجد الجماعة كان أقدم وأعرق وأقرب إلى الناس، فباءت محاولاتهم بالفشل وانحسر عملهم بمناطق محددة مثل الزعرورية، وبعاصير، وفي أحد أحياء شحيم⁹⁹.

وفي مطلع التسعينيات أيضاً، حاك محسوبون على الأحباش مؤامرة لتفجير سيارة (فان) يستعملها بعض شباب الجماعة، وعندما فشلت عملية التفجير جاؤوا بدورية للجيش كي يثبتوا أن السيارة مفخخة بالمتفجرات، مما استدعى اعتقال بعض شباب

⁹⁷ بيان صادر عن الأحباش، حقائق فتنبهاوا واحذروا حزب الإخوان، لبنان. ورّع البيان في مطلع التسعينيات في إطار الحملة على الجماعة الإسلامية (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

⁹⁸ مقابلة أجرتها أمل عيتاني مع إبراهيم المصري، بيروت، 2011/4/20.

⁹⁹ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع أحمد عثمان، بيروت، 2014/9/6.

الجماعة وتعذيبهم. ثم أحييت القضية إلى القضاء العسكري الذي استمر في متابعتها إلى أن صدر الحكم بالبراءة¹⁰⁰.

وبعد انتخابات سنة 1992، ومع فوز الجماعة الإسلامية بثلاثة مقاعد في البرلمان مقابل فوز الأحزاب بمقعد واحد عن مدينة بيروت، اشتد التوتر بين الطرفين، كما اشتدت هجمة الأحزاب الكلامية على الجماعة الإسلامية¹⁰¹.

3. الجماعة الإسلامية وحركة التوحيد:

كان سعيد شعبان من مؤسسي العمل الإسلامي في طرابلس، وكان مع المجموعة الأولى التي بدأت العمل أوائل خمسينيات القرن العشرين، ثم تابع دراسته الأزهرية في مصر وتعرف على الإخوان المسلمين، لكنه بعد عودته سافر إلى المغرب مدرّساً، ثم إلى الرمادي في العراق، وكان يندمج مع العاملين في الحقل الإسلامي أينما حلّ أو ارتحل. لذلك، فقد كانت توجهاته في ممارسة العمل الحركي منفتحة ومتأثرة بما عايش ومرّ به من تجارب. وقد اقترب من حزب التحرير فترة من الزمن، ومن جماعة الدعوة والتبليغ فترة أخرى، وخرج معهم وشارك في اجتماعاتهم السنوية في الهند. لكن أداءه التنظيمي كان في إطار جماعة عباد الرحمن أولاً، ثم الجماعة الإسلامية بعد ذلك¹⁰².

عند انتصار الثورة الإسلامية في إيران ونشوء الجمهورية الإسلامية، كان سعيد شعبان مشدوداً إليها، وإلى دور رجل الدين في التجربة الإيرانية. وفي صيف سنة 1982، كان في زيارة لإيران مع مجموعة من إخوانه، وانقطعت بهم السبل هناك عندما شنت القوات الإسرائيلية عدوانها الواسع على لبنان، وأقفل مطار بيروت مطلع حزيران/ يونيو سنة 1982، حيث عاد الجميع إلى لبنان عبر جزيرة قبرص عن طريق البحر.

وفي ذلك الوقت، جرى إخراج رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، من بيروت. غير أن عرفات بدأ يحشد قواته في الشمال والبقاع. وكان حريصاً على العودة إلى لبنان عبر المدينة الساحلية، طرابلس. وهكذا تلاقت عدة مجموعات، بعضها إسلامي، وبعضها الآخر إما أنه كان قد عمل مع حركة فتح، أو أنه كان قريباً منها. أما المجموعات الإسلامية فأبرزها:

¹⁰⁰ مقابلة أجرتها أمل عيتاني مع إبراهيم المصري، بيروت، 2011/4/20.

¹⁰¹ مقابلة أجرتها أمل عيتاني مع منى حداد، طرابلس 2011/5/19.

¹⁰² مقابلة أجرتها أمل عيتاني مع إبراهيم المصري، بيروت، 2011/4/20.

- أ. قوات جند الله بقيادة فواز حسين آغا.
 ب. تجمعات مسجدية جهادية بقيادة علي مرعب (أبو عمارة)، وكلا الرجلين آغا ومرعب أمضيا فترة في الجماعة الإسلامية.
 ج. المقاومة الشعبية في التبانة بقيادة خليل عكاوي (أبو عربي).
 د. حركة لبنان العربي بقيادة الدكتور عصمت مراد.

وقد بايعت هذه المجموعات سعيد شعبان (خطيب جامع التوبة) أميراً لحركة التوحيد في آب/أغسطس سنة 1982¹⁰³.

في أواخر سنة 1983، خاضت حركة التوحيد مواجهات حادة ضد القوات السورية، والأحزاب، والفصائل الفلسطينية المتحالفة مع سورية، تفرّدت على أثرها الحركة، متضامنة مع ياسر عرفات، وقوات حركة فتح، بالقرار الأمني والعسكري. وكان موقف الجماعة متعاوناً مع حركة التوحيد¹⁰⁴، ولكن دون تبني التفرد بقيادة المدينة وإلغاء الآخرين من أحزاب وفصائل فيها¹⁰⁵.

بعد معارك سنة 1983 وخروج ياسر عرفات من طرابلس، جرى اغتيال أبو عربي، وأبو عمارة، والدكتور عصمت مراد. ثم عقد لقاء سياسي بين سورية وحركة التوحيد ضمّ مالك علوش، والشيخ هاشم منقارة، وعبد الحليم خدام، واتفق الطرفان على أن تكون بينهما علاقات طيبة، وسمح السوريون لحركة التوحيد أن تقتطع 5% من إيرادات مرفأ طرابلس كوسيلة دعم تعوض عن التمويل الذي كانت الحركة تتلقاه من ياسر عرفات، غير أن حركة التوحيد لم تكتفِ بذلك، بل سيطرت أيضاً على سنترال طرابلس الذي كان يدر مبالغ وفيرة، وعلى القلعة التي كانت تعج بالسلح الذي تركه ياسر عرفات قبل خروجه من طرابلس. وقد حصلت تجاوزات وممارسات من عناصر محسوبة على حركة التوحيد، مما تسبب في تنفير الناس. ولما تفاقم الأمر، شعرت الجماعة الإسلامية أن ما يحصل ينعكس عليها سلباً بشكل مباشر، لأنه يعود بالسوء على سمعة الإسلاميين، فاقترحت الجماعة حينها تشكيل هيئة تنسيق إسلامية تُعين حركة التوحيد على تسيير شؤون المدينة، فتشكل "اللقاء الإسلامي" الذي ضمّ القوى الإسلامية في المدينة. غير أن ذلك لم يُحسّن الأوضاع. فزادت التجاوزات والاعتقالات كما زادت

¹⁰³ المرجع نفسه.

¹⁰⁴ المرجع نفسه.

¹⁰⁵ عبد الله بابتي، ملاحظات على مسودة النص التي تمّ استلامها في بيروت، 2015/12/7.

الخلافات بين أقطاب حركة التوحيد، وأدت في وقت من الأوقات بالشيخ كنعان ناجي وهاشم منقارة إلى محاولة عزل سعيد شعبان عن إمارة الحركة، بحجة عدم قدرته على اتخاذ القرار¹⁰⁶.

زاد إلحاح السوريين على ضرورة عودة الأحزاب الوطنية واليسارية التي طردت من طرابلس، وضرورة تسليم السلاح وتسليم الميناء والسنترال والقلعة للجهات الرسمية واختفاء المظاهر المسلحة، وإعادة تفعيل هيئة التنسيق. لم تستجب حركة التوحيد لتلك المطالب، كما لم يحدث تحسن في الوضع الأمني. وتفاقت الأمور أكثر حين قام الحزب العربي الديمقراطي (علويون) (المحسوب على النظام السوري) بقصف مدينة طرابلس قصفاً عنيفاً أدى إلى مقتل العشرات، فكانت هذه فاتحة مناوشات دائمة بين باب التبانة وجبل محسن، أراد النظام السوري من خلالها جرّ حركة التوحيد إلى مناوشات أمنية، تثبت فيما بعد أن الحركة غير قادرة على الإمساك بزمام الأمور في المدينة، وبالتالي يجري فرض الشروط السورية عليها¹⁰⁷.

في 18/9/1984، توصلت الجماعة إلى اتفاق أَرْضَى جميع الأطراف، والتقى في دمشق قيادة أطراف اللقاء الإسلامي والحزب العربي الديمقراطي لدى نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، وبعد مناقشة أوضاع لبنان السياسية منها والأمنية، والوقوف على أزمة طرابلس وكل مسبباتها، تمّ التوصل بين الأطراف المجتمعة إلى الاتفاق التام، وكان من أهم بنود الاتفاق؛ إزالة جميع المظاهر المسلحة في طرابلس، ومنع حمل السلاح والظهور به، وتسليم جميع أنواع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة في طرابلس وضواحيها، واستلام الأمن الداخلي والجيش اللبناني مسؤولية الأمن في المدينة بمساعدة من قوات الردع؛ والسماح للمؤسسات المحلية للدولة بتحمل مسؤولياتها كاملة في إدارة شؤون المواطنين، وقيام هيئة التنسيق العليا بتحديد رسم إضافي على المواد المستوردة أو المصدرة من المرافئ؛ تُخصص للتعويض على المتضررين في طرابلس، وتشكيل لجنة من مندوبي الجيش اللبناني في منطقة الشمال، وقوات الردع واللقاء الإسلامي والحزب العربي الديمقراطي للإشراف على تنفيذ الاتفاق، ويجري الإعداد فوراً لمؤتمر المصالحة الوطنية، بمشاركة هيئة التنسيق العليا في طرابلس تشارك فيه جميع الفعاليات الوطنية.

¹⁰⁶ مقابلة أجرتها أمل عيتاني مع عبد الله بابتي، طرابلس، 2011/4/21.

¹⁰⁷ المرجع نفسه.

وقع الاتفاق عن اللقاء الإسلامي: سعيد شعبان، وعبد الله بابتي، وهاشم منقارة، وكنعان ناجي، وحسام درويش، ومالك علوش. وعن الحزب العربي الديمقراطي علي عيد، ونجاج قزوعون، وغسان العريان، وعلي بزي، وسهيل حمادة¹⁰⁸.

بعد توقيع الاتفاق عادت الأحزاب والقوى جميعها إلى طرابلس. غير أن مرحلة جديدة هي مرحلة الاغتيالات قد بدأت، فاغتيال أبو عربي، فرأت الشخصيات الأخرى أن اغتياله مؤشر على تصفيتهم قريباً، ومنهم هاشم منقارة، الذي جرت محاولة لاغتياله وأصيب فيها ونقل إلى المستشفى، ثم تمّ تهريبه من المستشفى بعيداً عن أعين السوريين إلى الضنية التي لجأ إليها¹⁰⁹، وأعاد تشكيل قوة عسكرية، فقام السوريون باعتقاله وقضى في سجونهم 16 عاماً. أما كنعان ناجي فخرج من لبنان في ذلك الوقت ولم يعد له نشاط يذكر.

وفي أواخر سنة 1985 أبلغ رشيد كرامي بأن القيادة السورية قد نفذ صبرها، وأنها تنوي ضرب حركة التوحيد، وأن القرار لا رجعة عنه. علمت قيادات المدينة ومنها الجماعة الإسلامية بالأمر، وحاولت مجتمعة وضع وثيقة، تكلف بموجبها رشيد كرامي بالتفاوض مع السوريين للوصول إلى حلّ دون أن تقصف المدينة وسلمت الوثيقة لكرامي. وجرى التحضير للقاء في منزل رشيد كرامي قبل سفره، حضره مفتي طرابلس الشيخ طه الصابونجي، وسعيد شعبان وكنعان ناجي وعبد الله بابتي، وعلي عيد عن الحزب العربي الديمقراطي. غير أن اللقاء لم ينجح في ترطيب الأجواء، بل زاد إصرار القيادة السورية على ضرب أطراف اللقاء الإسلامي، كما زاد إصرار هاشم منقارة وكنعان ناجي، حيث قالوا: "فلتكن الحرب"¹¹⁰.

بدأت المعركة في 15/9/1985، واستمرت لمدة 21 يوماً، وأصبحت المعركة معركة الجميع وليست معركة حركة التوحيد فقط. خلت طرابلس من أهلها وبقي فيها المقاتلون، واستمات السوريون في محاولة اقتحام المدينة، فعجزوا عن ذلك. غير أنهم في الأيام الأخيرة تسللوا من ثغرة في أحد الأودية يطلق عليه وادي هاب أوصلتهم إلى مشارف منطقة أبي سمراء، فتوقفوا هناك ولم يتجرأوا على الدخول. غير أن تطوراً أمنياً حدث في بيروت أدى إلى تغيير مسار الأحداث، حيث استطاع عنصران من حركة التوحيد

¹⁰⁸ وثيقة اتفاق دمشق، 18/9/1984 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

¹⁰⁹ محمد الشيخ عمار، ملاحظات على مسودة النص التي تمّ استلامها في صيدا، 24/12/2015.

¹¹⁰ مقابلة أجرتها أمل عيتاني مع عبد الله بابتي، طرابلس، 21/4/2011.

في بيروت مهاجمة السفارة السوفياتية وقتل اثنين من العاملين فيها، فغضب السوفييات كثيراً وعاتبوا السوريين عتاباً شديداً، واتهموهم بالفشل في حمايتهم. حينها تدخلت السفارة الإيرانية عبر الشيخ صبحي الطفيلي الذي كان الأمين العام لحزب الله في ذلك الوقت، ووافق قادة التوحيد على وقف النار والتفاوض، حيث كانت كل الأطراف قد أنهكت، لكنهم رفضوا التوجه إلى سورية خوفاً من القتل والاعتقال. فتوجه إلى سورية كل من سعيد شعبان وعبد الله بابتي، والتقوا بعبد الحليم خدام والرئيس الأسد¹¹¹. وتم الاتفاق في تشرين الأول/أكتوبر 1985 على تشكيل هيئة تنسيق برئاسة رئيس الوزراء حينها رشيد كرامي، وتتألف من أعضاء من اللقاء الإسلامي وأحزاب البعث العربي الاشتراكي، والقومي السوري، والعربي الديمقراطي، والشيوعي، والعمل الاشتراكي، من مهماتها "العمل على إعادة الأوضاع الطبيعية إلى مدينة طرابلس وتحقيق التعاون بين جميع الفئات، وكذلك العمل على إعادة إعمار ما خربه القتال المؤلم بين الأطراف"، وتشكيل غرفة عمليات أمنية يقودها قائد القوات السورية في الشمال، تكون مسؤولة عن جميع العمليات الأمنية في المدينة، ووقف شامل لإطلاق النار، وإزالة جميع المظاهر المسلحة¹¹².

وجاء اغتيال مصطفى كردية، المسؤول الإعلامي للجماعة في طرابلس سنة 1986، كردة فعل على المعركة الفاصلة مع الشيوعيين في ميناء طرابلس—إثر سيطرة حركة التوحيد على المدينة—وقد حدث الاغتيال بعد معركة عودة الأحزاب سنة 1985. ونظراً لاعتباره رمزاً قيادياً للجماعة، له حضوره الفاعل في الميناء، فقد دفع حياته ثمناً للانتقام من عادوا وسبق التصادم معهم¹¹³.

4. الجماعة الإسلامية وحزب الله:

منذ انطلاق عمل الجماعة الإسلامية سنة 1964 وافتتاح مركزها في بيروت، بدأت علاقاتها تتوطد مع الشيعة في لبنان. وكان يمثلهم في ذلك الوقت جناحان، الأول يتمثل بالمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الذي كان على رأسه الإمام موسى الصدر، والآخر

¹¹¹ المرجع نفسه.

¹¹² وثيقة اتفاق بين الأطراف في طرابلس من أجل وقف الاقتتال، 1985/10/31 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

¹¹³ عبد الله بابتي، ملاحظات على مسودة النص التي تم استلامها في بيروت، 2015/12/7.

مجموعة من الطلاب الشيعة الذين كان يرعاهم ممثلو حزب الدعوة العراقي في الساحة اللبنانية، وكانوا يعملون تحت عنوان الاتحاد اللبناني للطلاب المسلمين¹¹⁴.

ترى الجماعة الإسلامية أنّ الشيعة طائفة إسلامية، بل كانت قبل ذلك بسنوات تقيم في طرابلس احتفالاً سنوياً إحياء لذكرى الشهيد نواب صفوي مؤسس منظمة "فدائيي الإسلام"، الذي زار مراكز الإخوان في مصر مطلع الخمسينيات، وزارهم كذلك في سورية، قبل أن يعدمه شاه إيران بعد عودته من تلك الجولة. وبالتالي، فقد كانت العلاقة مع الشيعة تكاملية، سواء في المجال الطلابي أم السياسي. وكانت الجماعة تدعو موسى الصدر لإلقاء محاضرات في طرابلس، قبل أن يشتد عودها في بيروت والجنوب¹¹⁵.

وكان طلاب الجماعة ينسقون مع شباب حزب الدعوة في الجامعات والثانويات. وفي مطلع السبعينيات، وفد إلى لبنان الشيخ علي الكوراني الذي كان يوجّه الطلاب الشيعة الناشئين، ويصحبهم إلى مراكز الجماعة، وكانت قيادات الجماعة تزوره في داره مما وطد العلاقة بين الطرفين، وقد كان كل ذلك قبل بروز حزب الله على الساحة اللبنانية¹¹⁶.

وكانت مجلة "الشهاب" التي أصدرتها الجماعة منذ أواسط الستينيات وحتى الحرب اللبنانية سنة 1975، ثم مجلة الأمان الأسبوعية التي صدرت سنة 1979، خير معبر عن هذه التوجهات الوجدانية، حيث لم يكن في لبنان مجلة إسلامية سياسية سواها، بحيث تمثل كل التيار الإسلامي، بجناحيه السني والشيوعي¹¹⁷.

وبعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في حزيران/ يونيو 1982، انطلقت المقاومة الإسلامية بجناحين، الأول تمثله الجماعة الإسلامية في صيدا عبر جناحها العسكري "قوات الفجر"، والثاني شباب حزب الله في مناطق الجنوب الأخرى، وكان التنسيق واضحاً في عدد من العمليات، وفي العلاقة بقيادة الحرس الثوري الإيراني إلى أن جرى إطلاق حزب الله رسمياً سنة 1983¹¹⁸. وكان الحرس الثوري الإيراني يمد الجماعة

¹¹⁴ مقابلة أجرتها أمل عيتاني مع إبراهيم المصري، بيروت، 2011/6/24.

¹¹⁵ المرجع نفسه.

¹¹⁶ المرجع نفسه.

¹¹⁷ المرجع نفسه.

¹¹⁸ المرجع نفسه.

الإسلامية، بشكل غير مشروط، بالأسلحة التي كانت تُخبأ في مستودعات خاصة وفي مجارير صيدا¹¹⁹.

كانت العلاقة وثيقة عبر قيادات الجماعة والحزب، وكان التنسيق السياسي يتم بشكل دوري عبر المكتب السياسي للجماعة والمجلس السياسي للحزب، إذ كان اللقاء الشهري دورياً في مركز الجماعة أو مكتب المجلس بالضاحية الجنوبية، وغالباً ما كان يصدر بيان مشترك عن هذا اللقاء يجري تعميمه على وسائل الإعلام. أما في ميدان المقاومة فقد جرى تنفيذ سلسلة عمليات مشتركة. بعد وقبل الصدام العسكري بين حزب الله وحركة أمل سنة 1986، وحظر وجود حزب الله في قرى الجنوب، استقبلت الجماعة الإسلامية في مناطق شرق صيدا، التي كانت تسيطر عليها، عناصر للحزب في منطقة الشواليق¹²⁰، وكان التنسيق يتم مع السيد عباس الموسوي في أثناء حرب المخيمات خلال الفترة 1985-1987¹²¹. وعلى الرغم من ذلك، التزمت الجماعة الإسلامية الحياد في الصراع الدائر بين الحركة والحزب، ورفضت أن تكون مواقعها العسكرية منطلقاً لعبور قوات حزب الله من أجل ردّ الضربة لحركة أمل، واستعادة وجود الحزب في الجنوب، وذلك خوفاً وتحسباً من أيّ فتنة قد تتعرض لها مدينة صيدا خصوصاً، والمسلمون السنة في الجنوب عموماً¹²².

وفي سنة 1983، قامت الجماعة بتنفيذ عملية ناجحة بالتنسيق مع حزب الله على الحدود بهدف الدخول إلى فلسطين، وكان عباس الموسوي الأمين العام للحزب في ذلك الوقت، واستشهد من الجماعة حينها ثلاثة من الإخوان الفلسطينيين، فأتى عباس الموسوي إلى صيدا، واجتمع بالإخوة في الجماعة الإسلامية، واعتذر عن إكمال التعاون العسكري بين الحزب والجماعة. فسأله علي الشيخ عمار ”ممن أنتم محرجون؟ هل هناك ضغوط تُمارس عليكم، سورية مثلاً، أو من إيران، حتى لا تتعاونوا؟“ فهزّ الموسوي برأسه. وكان ظاهراً أن السوريين يضغطون على الحزب حتى يوقف العلاقة مع الجماعة على مستوى المقاومة¹²³.

¹¹⁹ مقابلة أجرتها رنا سعادة وفاطمة عيتاني مع عبد الله الترياق، صيدا، 2015/9/21. رئيس تيار الفجر في لبنان، ومسؤول عسكري سابق في الجماعة الإسلامية.

¹²⁰ مقابلة أجرتها أمل عيتاني مع موفق الرواس، 2011/7/4.

¹²¹ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع صلاح الدين أرقه دان، بيروت، 2014/9/13.

¹²² مقابلة أجرتها أمل عيتاني مع موفق الرواس، 2011/7/4.

¹²³ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع علي الشيخ عمّار، بيروت، 2014/9/9.

في سنة 1992 خاض حزب الله الانتخابات النيابية كما خاضتها الجماعة، لكن التنسيق كان في نطاق محافظة الجنوب وحدها، لأن قانون الانتخابات والتقسيمات فيه لم تساعد على تنسيق أوسع في الدوائر الأخرى. غير أن الحزب كان ينسق مع الجماعة في صيدا، إضافة إلى تيار سياسي آخر هو التنظيم الشعبي الناصري، مما أدى إلى توزيع أصوات ناخبي الحزب على مرشح الجماعة حينها علي الشيخ عمار ومرشح التنظيم النائب الراحل مصطفى سعد مع ميل واضح لمصلحة المرشح الآخر، مما حسم النتيجة لصالح سعد¹²⁴. وقد تكرر الأمر في الانتخابات النيابية سنة 1996، حيث أعلن الحزب تأييده ترشيح بهية الحريري، تاركاً المقعد السني الثاني دون دعم رسمي من الحزب، لكنه حثّ جمهوره دون إلزام لهم على التصويت لمرشح التنظيم الشعبي الناصري، مما أدى إلى تكرار النتيجة نفسها، وفوز مرشح التنظيم الناصري. أما في انتخابات سنة 2000، فلم يحصل توافق على تحالف انتخابي بين الحزب والجماعة. ويلاحظ بشكل عام أن التنسيق والتحالفات الانتخابية مع الحزب لم تكن تحالفات مبدئية بين حركتين إسلاميتين، بل كانت تحكمها معادلة المصالح التي فضّل خلالها الحزب تحديد تحالفاته بالطريقة التي تضمن له التمثيل الأعلى في البرلمان، بعيداً عن الاعتبارات العقدية أو الحركية؛ كما أن الحزب كان محكوماً بتحالفه المبدئي مع حركة أمل وما يستتبعه ذلك من مراعاة مصالح الحركة في تحالفاتها مع القوى الأخرى الفاعلة على الساحة اللبنانية. أما التنسيق النيابي فلم يرقَ إلى المستوى المطلوب، فأحياناً كانت المواقف بين الجماعة والحزب متقاربة في المجلس النيابي، وأحياناً أخرى متباينة، لكن بشكل عام لم يكن هناك تناقض أو تصادم بين الطرفين، وبقي التنسيق في إطار اللقاءات الدورية على مستوى المكتب السياسي، التي كان يشارك فيها النواب من الطرفين¹²⁵.

5. العلاقة مع رفيق الحريري:

شكل رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري ظاهرة على الساحة السنية، وكان مشروع زعامة سياسية في ذلك الوقت، وكان يرغب في تصدّر الساحة السياسية منفرداً؛ فحاصر الشخصيات السنية التقليدية، من رؤساء حكومات سابقين وما إلى ذلك، وحاول أن يحجم القوى السياسية التي يمكن أن تناوئه، ومن بينها الجماعة الإسلامية.

¹²⁴ مقابلة أجرتها أمل عيتاني مع إبراهيم المصري، بيروت، 2011/6/26.

¹²⁵ المرجع نفسه.

وقد استدعى حضوره على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللبنانية منذ بداية التسعينيات، وتحقيقه انتصارات انتخابية قوية في كل أنحاء لبنان سنة 1996، أن تقوم الجماعة الإسلامية بالتعامل مع هذه الظاهرة الجديدة ودراسة إمكانية التعاون معها، فعقدت الجماعة الإسلامية خلوة بهذا الخصوص، في كانون الأول/ ديسمبر 1995 دعا إليها المكتب السياسي، وحضرها عدد من أعضاء المكتب وبعض المهتمين والعارفين بالحريري ومؤسساته، وقد توصلت الخلوة إلى قناعات وتوصيات تبني المكتب السياسي بعضها. وقد أجمعت الآراء أنه على الرغم من نشأة الحريري في بيئة مسلمة تقليدية، فإنه زامل خلال فترة شبابه مجموعة من الشباب القومي الماركسي ممن جمعتهم منظمة العمل الشيوعي، وعلى الرغم من عدم انعكاس ذلك على انتمائه الفكري، إلا أنه يحمل ولاء لهؤلاء الزملاء دفعه إلى أن يجعل منهم رؤساء وموجهي مؤسساته الاجتماعية والإعلامية وكبار مستشاريه. وتوصلت الخلوة إلى أن الحريري رجل أعمال يحترم من يحتاج إليه أو من يملك وزناً وتأثيراً سياسياً وشعبياً.

كان هناك تمايز بين الجماعة والحريري فيما يتعلق بالتسوية السلمية مع الكيان الصهيوني؛ فالجماعة تؤمن أن السلام مع الكيان الصهيوني وهم؛ من منطلقين؛ منطلق عقائدي مبدئي، بمعنى أن العدو الإسرائيلي يحتل أرض فلسطين فلا يمكن أن ينعقد سلام معه ويُعطى جزءاً من هذه الأرض، ما يعني التسليم للاحتلال باحتلاله، وللمغتصب باغتصابه. وحتى من منطلق تحليلي مصلحي، فإن العدو الصهيوني عدو غادر، يستخدم مشروع التسوية لتهويد أرض فلسطين، وتقوية وجوده وتوسيع نفوذه، وبالتالي فإن السلام معه سيكون مضرراً لشعبنا، وسيكون هو الكاسب الأكبر. أما نظرة رفيق الحريري في ذلك الوقت فكانت متلائمة مع نظرة الأنظمة العربية، بمعنى أن هناك من كان يعتقد أن السلام مع الكيان الصهيوني يمكن أن يُدخل المنطقة في نوع من الهدوء الطويل الأمد، ولو كان على حساب خسارة جزء من فلسطين. ولكن لم يكن هذا الموضوع المؤثر الأكبر على العلاقة بين الجماعة الإسلامية وبين رفيق الحريري¹²⁶.

لاحظت الجماعة أن الحريري استطاع أن يدير معركته الانتخابية بكفاءة عالية، نتيجة اعتماده على قدرات مالية ضخمة، وعلى أرقى التقنيات والكفاءات. كما رأته أنه أصبح يُعد في نظر الكثيرين ضرورة وطنية واقتصادية لملء موقع رئيس الوزراء،

¹²⁶ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع عماد الحوت، 2014/9/27.

خصوصاً أنه أبدى مرونة عالية في إدارة خلافه، سواء مع رئيس الجمهورية أم مع بعض المواقع السورية. وكخلاصة، رأت الجماعة نفسها في تلك الفترة في حالة تنافس معه، لأن الجماعة والحريري يعملان في ساحة واحدة، ويسعيان إلى تأطير شريحة شعبية وطائفية واحدة¹²⁷. إلا أن هذه النظرة إلى الظاهرة الحريرية لم تمنع الجماعة من مد يد التعاون مع الحريري، وخصوصاً في الانتخابات النيابية في دورتي 1996 و2000 وتحديداً في الشمال، فكان هناك لقاءات مستمرة مع تيار المستقبل، وكذلك مركزياً، وكان أسعد هرموش هو المكلف من قبل الجماعة بالتواصل مع التيار¹²⁸. غير أن الظروف التي واكبت الانتخابات النيابية حالت دون أن يتم التحالف وخصوصاً في دورة انتخابات 2000 في طرابلس وعكار. كما تحالفت الجماعة مع الحريري في الانتخابات البلدية في بيروت، وظلّ مرشح الجماعة في بيروت عصام برغوت عضواً في لائحة الحريري المرشحة للمجلس البلدي لأكثر من دورة، حيث نجحت اللوائح التي شكلها الحريري جميعها في دورتين انتخابيتين. ويستدل من ذلك أن العلاقة بين الطرفين كانت قائمة على تبادل المصالح، دون الوصول إلى تحالف دائم.

6. الجماعة الإسلامية وإيران:

في سنة 1979، شكل انتصار الثورة الإسلامية في إيران منعطفاً فائق الأهمية في تاريخ الحركات الإسلامية، إذ كانت الثورة أول حركة إسلامية شعبية تصل إلى الحكم لإقامة دولة إسلامية. مما أعطى دفعاً لتلك الحركات التي علقت آمالاً كبيرة على نجاح الثورة الإسلامية في تخطي التحديات وتثبيت مشروعها، لأن ذلك كان يعني إمكانية تكرار التجربة الناجحة في أماكن أخرى من العالمين العربي والإسلامي ومع أكثر من حركة إسلامية تحمل مشروعاً شاملاً، وتسعى لإقامة الدولة الإسلامية.

وقد دعت الجماعة الإسلامية الحركات الإسلامية قاطبة إلى دراسة تجربة الثورة الإيرانية من حيث العمل المنظم، وتبني مطالب الناس، وقيادة الشارع، "ليس فقط بالإسلام كفكرة ومبدأ، وإنما أيضاً بالمواقف الآنية والخطط المرحلية.. حيث لم تفرط حركة آية الله الخميني Ayatollah Khomeini بأصولها الإسلامية، ولكنها أيضاً لم

¹²⁷ بيان داخلي صادر عن الجماعة الإسلامية، كانون الأول/ ديسمبر 1998.

¹²⁸ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع أسعد هرموش، بيروت، 2014/9/18.

تتجر في إطار هذه الأصول كنظرية مجردة، ودخلت بها معترك الصراع، حتى تحقق لها ذلك الانتصار¹²⁹.

في ذلك الوقت، لم يكن حزب الله قد برز في لبنان، كان هناك تواجد للعلامة محمد حسين فضل الله، ولحزب الدعوة الإسلامية، وكان الإيرانيون موجودين في لبنان كسفارة، وصاروا يتواصلون مع الجهات الإسلامية في لبنان ويدعونها إلى زيارة إيران من أجل التعرف على الثورة وعلى الخميني، وأرسلت الجماعة حينها ممثلين لها إلى إيران¹³⁰.

لم تؤثر "شيعية" الثورة على تأييد الحركات الإسلامية السنية لها، إذ حرص الخميني عند انطلاقة ثورته على إخراج الثورة من عباءتها الشيعية المذهبية وإعلانها ثورة إسلامية؛ كما أن مشاركة المسلمين السنة في إيران، وتأييد المسلمين في العالم أعطى الثورة في ذلك الحين البعد الإسلامي الشامل¹³¹. وقد رأى فيصل مولوي في هذا الإطار أن الخلاف الأساسي بين السنة والشيعية حول موضوع الإمامة، لم يؤثر على التأييد السني للثورة الإيرانية، لأن الطرفين متفقان على وجوب اختيار الحاكم المسلم الذي يطبق على الأمة شريعة الله، سواء كان ذلك كمرحلة انتقالية (لحين عودة المهدي) كما يرى الشيعة، أم دائمة، كما يرى المسلمون السنة، وبالتالي فإن التركيز كان على "التوافق المرحلي في إعادة الثقة التي أراد الاستعمار زرعها وتعميقها، وفي فتح باب الحوار الأخوي للوصول إلى توافق دائم أساسه كتاب الله وسنة رسوله ﷺ"¹³².

وقد انعكس ذلك كله تأييداً وتفاعلاً من قبل الجماعة الإسلامية مع فعاليات الثورة، عند انطلاقتها وبعد انتصارها. فإبان ثورة الخميني وانتقاله إلى باريس، كانت وفود من الجماعة تشارك وفوداً إخوانية أخرى بزيارة الخميني في منفاه، وعلى رأسهم كان فيصل مولوي. أما في لبنان، فقد كانت الجماعة تشارك في المظاهرات قبيل وبعد انتقال الخميني إلى طهران، وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران وقيام الجمهورية الإسلامية، كان ممثلو الجماعة من بين الوفود التي كانت تذهب إلى طهران في المناسبات والمؤتمرات

¹²⁹ فيصل مولوي، القضايا الإسلامية في مرحلة ما بعد الخميني، الأمان، العدد 4، شباط/فبراير 1979، ص 2.

¹³⁰ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع علي الشيخ عمار، بيروت، 2014/9/9.

¹³¹ فيصل مولوي، القضايا الإسلامية في مرحلة ما بعد الخميني، ص 8.

¹³² المرجع نفسه.

العامّة¹³³، ومنها المؤتمر العالمي الذي انعقد في طهران في حزيران/يونيو 1980 لشجب التدخل الأمريكي في إيران، وكان مناسبة للحركات الإسلامية عامة والجماعة الإسلامية خصوصاً، لطرح الكثير من الأسئلة، ومعرفة طبيعة المتغيرات التي أحدثتها الثورة الإسلامية في الواقع الإيراني¹³⁴.

وبشكل عام، لم تتعامل الجماعة مع إيران من وجهة نظر طائفية، وسعت إلى التعاون المشترك في خدمة الإسلام وقضايا الأمة، وخصوصاً قضية فلسطين.

7. الجماعة الإسلامية وبلدان أخرى:

كان للجماعة الإسلامية علاقات واسعة وعلى مستويات مختلفة مع العديد من القوى والأحزاب في البلدان المختلفة، كما كانت تحدث بعض الاتصالات مع أنظمة رسمية، بحسب ما تقتضيه الظروف والأحوال.

ومن نماذج العلاقة، التي نأخذها هنا كمثال، تلك العلاقة القديمة مع الحركة الإسلامية في السودان بقيادة حسن الترابي. وبعد أن نجح التيار المحسوب عليها في السيطرة على الحكم في السودان في صيف 1989، ذهب وفد من الجماعة إلى السودان. كما شاركت الجماعة والكثير من الأحزاب الإسلامية والوطنية، في احتفالات كبيرة كانت تُقام في السودان.

وقامت الجماعة بجمع تبرعات لمصلحة الثورة في السودان، واقترح فيصل مولوي حينها التبرع لمساعدة الحكومة السودانية، فتم جمع المال واقتطاع جزء من صندوق الجماعة الخاص وتمّ التبرع به لصالح الثورة¹³⁵.

وبعد تمكن الحكم في السودان، أصبحت العلاقات متينة مع السودانيّين وكانت تجري لقاءات وزيارات متبادلة. نشطت هذه اللقاءات مع قدوم العديد من السفراء السودانيّين المنحدرين من أصول حركية إسلامية إلى بيروت، وكانت تربطهم مع قيادة الجماعة الإسلامية الكثير من العلاقات واللقاءات والمؤتمرات المشتركة، مما زاد

¹³³ مقابلة أجرتها أمل عيتاني مع إبراهيم المصري، بيروت، 2011/6/24.

¹³⁴ انظر: عبد الله بابتي، نتائج المؤتمر الدولي لشجب التدخل الأمريكي في إيران: ثورة الإسلام هي ثورة العصر الرائدة، صحيفة الإنشاء، طرابلس، 1980/6/27.

¹³⁵ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع علي الشيخ عمار، بيروت، 2014/9/9.

من متانة العلاقة، بالإضافة إلى الكثير من اللقاءات السياسية¹³⁶. وكان هناك تشاور بين الطرفين في بعض الأمور الإقليمية والأوضاع الدولية، كما كانت توسطهم في بعض الأحيان في حل الخلافات داخل الساحة اللبنانية.

وفي أيار/ مايو 1992، قام وفد من الجماعة الإسلامية برئاسة فتحي يكن يرافقه عضو المكتب السياسي عبد الله بابتي وأسعد هرموش، بناء على دعوة وزارة الخارجية السودانية، بزيارة دمشق ولقاء الرئيس السوداني عمر البشير، والوفد المرافق معه في اجتماع مطول في قصر تشرين. واستعرضوا كافة التطورات السياسية، وأكد وفد الجماعة الإسلامية على تأييده ودعمه لجهاد الشعب السوداني في "بناء دولة الحق والحرية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية". وعرض الأوضاع السياسية والاقتصادية التي يمر بها لبنان، وضرورة دعم موقف الشعب اللبناني للخروج من الأزمة¹³⁷.

من جهة أخرى، كانت الجماعة الإسلامية تتواصل مع السفارة الليبية في لبنان قبل سنة 2000، وتم تعريفهم على طبيعة عمل الجماعة، ولم تتم مطالبتهم بأي دعم، بالرغم من أن ليبيا كانت تدعم القوى الناصرية، والتنظيم الشعبي الناصري، والفلسطينيين بالمال والأسلحة. كما التقى إبراهيم المصري، على هامش مؤتمر يجمع القوى الإسلامية في ليبيا، مع مجموعة من الحضور، بالرئيس الليبي معمر القذافي¹³⁸.

وبالنسبة للعراق، دُعي علي الشيخ عمار لحضور مؤتمر فيه، ولكن الصراع بين النظام السوري والرئيس العراقي صدام حسين حينها كان قوياً، فلم يذهب تحاشياً لأي صدام مع السوريين¹³⁹.

أما تركيا، فقد زارها النائبان زهير العبيدي وفتحي يكن في سنة 1994، والتقى مع رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan، رئيس بلدية إسطنبول حينها¹⁴⁰.

¹³⁶ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع أسعد هرموش، بيروت، 2014/9/18.

¹³⁷ الجماعة الإسلامية تلتقي الرئيس السوداني عمر البشير في دمشق، 1992/5/8 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

¹³⁸ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع علي الشيخ عمار، بيروت، 2014/9/9.

¹³⁹ المرجع نفسه.

¹⁴⁰ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع أسعد هرموش، بيروت، 2014/9/18.

وكانت العلاقة مع نجم الدين أربكان Necmettin Erbakan جيدة، وكانت الجماعة تقوم بزيارته في تركيا، حيث كان إبراهيم المصري مسؤولاً عن العلاقات الخارجية في ذلك الوقت. وجرى لقاء بين فيصل مولوي، وفتحي يكن، وإبراهيم المصري، وعلي الشيخ عمار مع أربكان، خلال فترة رئاسته للحكومة، في مؤتمر سنوي، يدعو جميع الحركات الإسلامية من كل الدول للمشاركة فيه، وألقى يومها فتحي يكن كلمة باسم الجماعة والتيار الإسلامي في لبنان، بحضور أردوغان وعبد الله غول Abdullah Gül، النائب عن حزب الرفاه حينها¹⁴¹.

وعلى الصعيد الغربي، وبعد فوز ثلاثة من مرشحي الجماعة الإسلامية في الانتخابات النيابية سنة 1992، جرت عدة لقاءات حوارية مع ممثلين عن الولايات المتحدة الأمريكية. وكان أول لقاء للقنصل في السفارة الأمريكية ديفيد هيل David Hale في الشمال في منزل فتحي يكن سنة 1992، وكان جلّ اهتمامه معرفة كيف تفكر الجماعة الإسلامية، وما هي الجماعة الإسلامية، وما هي طروحاتها؟، وما هي خلفياتها؟، وماذا تريد؟. كما حصلت عدة لقاءات مع السفير الأمريكي رونالد شلايكر Ronald Schlicher ومع القائم بالأعمال بالتنسيق مع السكرتير زياد حافظ، بناء على طلبهم¹⁴².

وفي سنة 2000، عقدت جلسة ليوم كامل في بيروت بين مجموعة من قيادات الجماعة على رأسهم إبراهيم المصري وبعض رؤساء مراكز الأبحاث، والجامعات، وبعض السفراء الأمريكيين السابقين، في أوتيل أليكسندر في الأشرفية، لمعرفة المزيد عن الموقف الإسلامي من قضايا لبنان والمنطقة، والصراع العربي الإسرائيلي، ومعرفة أسباب مواقف الجماعة ضدّ أمريكا، كما أبدت الجماعة رفضها لوقوف الإدارة الأمريكية إلى جانب العدو الإسرائيلي، وللموقف الأمريكي الداعم للأنظمة الاستبدادية¹⁴³.

سادساً: الانتخابات النيابية:

كانت انتخابات سنة 1992 أول مناسبة لمشاركة الجماعة بانتخابات نيابية على مستوى الساحة اللبنانية بعد اتفاق الطائف. وقد جرى إجازة قرار المشاركة في مجلس

¹⁴¹ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع علي الشيخ عمار، بيروت، 2014/9/9.

¹⁴² مقابلة أجرتها رنا سعادة مع أسعد هرموش، بيروت، 2014/9/18.

¹⁴³ المرجع نفسه.

شورى الجماعة، حيث تقدمت الجماعة بعدة مرشحين في مناطق بيروت والشمال والجنوب والبقاع.

وكانت عملية الترشيح تتم بداية من خلال استفتاء بين الإخوة العاملين على صعيد المنطقة، فيختارون شخصاً ما، ثم يقوم المكتب الإداري بتزكيته نتيجة هذا الاستفتاء، ثم يؤكد المكتب السياسي هذا الترشيح، ومن بعده المكتب العام الذي يبت في النهاية في مسألة الترشيح النهائي فيما يتعلق بالمناطق كلها¹⁴⁴.

وقد قدّم فيصل مولوي رؤية أصولية فقهية تستند إلى المنقول والمعقول من الأدلة الشرعية بعنوان ”المبررات الشرعية لخوض المعركة الانتخابية“. وقد صدرت هذه الدراسة في 1992/6/9 موقعة باسم المجلس العلمي للجماعة، وذلك رداً على الجدل الذي حصل في الأوساط الإسلامية حول مشروعية المشاركة في الانتخابات¹⁴⁵.

1. ثوابت البرامج الانتخابية لمرشحي الجماعة الإسلامية:

قدمت الجماعة الإسلامية في الدورات الانتخابية الثلاث برنامجاً شاملاً لكل مناحي الحياة اللبنانية، ويمكن من خلال مراجعة هذه البرامج رصد مجموعة من المعالم أو الثوابت، أهمها:

جعلت الجماعة الإسلامية مشروع الإصلاح عنواناً أساسياً في برامجها الانتخابية، فمن ”التحرير والإصلاح والتغيير“ في دورتي 1992 و1996، إلى ”مشروع الإصلاح“ في دورة 2000 ظلّ المضمون محافظاً على التشديد على النواحي الإيمانية والأخلاقية، بحيث رأت في ”الإيمان منطلقاً، والسياسة تكليفاً، والأخلاق ضرورة، والعلم عبادة، والعمل فريضة، والتنمية جهاداً“، وأن مشروعها ”يعبئ كل قوى الأمة في معركة الحرية والتربية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية“. واستنفرت الجماعة في مشروعها الأمة لمقاومة الخطر الصهيوني؛ كما هدفت إلى زيادة الإنتاج الوطني، وترشيد الإنفاق والاستهلاك، وهي تؤمن بضرورة عدالة التوزيع والحد من الاستيراد والتبعية الاقتصادية مع الإيمان بالحرية الاقتصادية ضمن ضوابط المصلحة العليا. وتبنت في

¹⁴⁴ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع علي الشيخ عمار، بيروت، 2014/9/9.

¹⁴⁵ محمد أبو زيد، سماحة العلامة المستشار فيصل أنور مولوي: سيرة فقه وفكر وعدل واعتدال، ص 253-254.

مشروعها إطلاق المبادرات التي تفجر الطاقات المخزونة في ظلّ المؤسسات السياسية والدستورية المنتخبة، وفي ظلّ نظام شوري يحقق الشعور بالأمان، والحرية في القول والعمل. كما هدف مشروع الجماعة أيضاً إلى حماية الأسرة من التفكك، والتفسيخ، وإطلاق طاقات المرأة في الأداء والإنتاج. وأقرت الجماعة أن هذا الإصلاح والتغيير المنشود لا يمكن أن يتحقق إلا بتكاتف وتناصر جميع قوى الخير، داعية الجميع إلى المشاركة من خلال برنامج انتخابي تكرر في معظمه في الدورات الثلاث¹⁴⁶. وفي سنة 2000، ومع تحرير الجنوب اللبناني، أضافت الجماعة الإسلامية على مشروعها الانتخابي الإصلاحي دعوة الدولة إلى المشاركة الفاعلة في البناء والتنمية بعد الانتهاء من معركة التحرير¹⁴⁷.

كما حضر موضوع إلغاء الطائفية السياسية بقوة، ابتداء من الدعوة إليه من خلال البرنامج الانتخابي لدورة 1992، إلى إسقاط نظام الامتيازات الطائفية، والدعوة إلى تطوير صيغة مقبولة للتعايش تلحظ خصوصية كل طائفة وحقها في الحياة الكريمة بعيداً عن الشعور بالغبن وعقدة الخوف¹⁴⁸؛ مروراً بالدعوة في برنامج دورة 1996 لإلغاء الطائفية السياسية على كل مستويات التمثيل والإدارة، حتى تكون الكفاءة هي مبرر اختيار الرجل المناسب للمكان المناسب، على اعتبار أن هذا من قواعد بناء الدولة الحديثة وتحقيق المساواة بين المواطنين¹⁴⁹. وفي البرنامج الانتخابي لسنة 2000، تبنت الجماعة السعي إلى إلغاء الطائفية السياسية التي نصّ عليه الدستور على اعتبارها مطلباً وطنياً عاماً للخروج من الطائفية الضيقة إلى رحاب الوطن، مؤكدة أن الالتزام بالتدين الصحيح "لا يتضارب مع الانتماء للوطن، بل يغني التجربة الوطنية ويرتفع بها إلى المستوى الأمني والإنساني، لكن استغلال الانتماء الطائفي، واستثماره في الخلافات السياسية هو الثغرة الخطيرة التي تدمر الإدارة وتعطل أي إصلاح أو تطوير للحياة

¹⁴⁶ انظر: البرنامج الانتخابي لمرشي الجماعة الإسلامية، دورة عام 1992، 1992/8/1، ص 4 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)؛ والبرنامج الانتخابي لمرشي الجماعة الإسلامية، دورة عام 1996، 1996/7/25، ص 5 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

¹⁴⁷ انظر: البرنامج الانتخابي لمرشي الجماعة الإسلامية، دورة عام 2000، 2000/7/28، ص 3 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

¹⁴⁸ انظر: البرنامج الانتخابي لمرشي الجماعة الإسلامية، دورة عام 1992، ص 7.

¹⁴⁹ انظر: البرنامج الانتخابي لمرشي الجماعة الإسلامية، دورة عام 1996، ص 8.

السياسية¹⁵⁰. كما دعت كل البرامج الانتخابية للجماعة إلى إعادة النظر في القانون الانتخابي، بحيث يكون لبنان كله دائرة انتخابية واحدة، على أساس النظام النسبي ويخفض سن الاقتراع¹⁵¹.

وكان من ثوابت الجماعة في برامجها الانتخابية الدعوة إلى تبني سياسة دفاعية واضحة تُسَدِّد عقيدة الجيش القتالية وتُعدُّه للدفاع عن الأرض والشعب، وتؤمِّن مستلزمات ذلك تسليحاً، وتدريباً، وتنظيماً، في مواجهة الخطر الصهيوني؛ وتعبئة الأمة وتوعيتها بهذا الخطر الذي يتهدها بوجودها وكل مقوماتها، والعمل على بناء المجتمع المقاوم بالفكرة، والممارسة، وتدعيم مسيرة الجهاد، والبناء والمقاومة. كما تبنت ترسيخ فكرة أن المشروع الصهيوني هو الخطر الذي يهدد لبنان في المنطقة¹⁵²؛ وأكدت على رفضها مفاوضات التسوية السلمية باعتبارها "ملهاة يقصد بها تمييع الموقف العربي، واستدراجه إلى مزيد من التنازلات"¹⁵³. كما ركزت كل البرامج الانتخابية على "اعتبار فلسطين القضية المركزية للأمة العربية، مما يوجب العمل الجاد من أجل تحريرها وإعادة شعبها إليها"¹⁵⁴.

ومن ناحية أخرى، كانت هناك مجموعة من الثوابت على الصعيد الاجتماعي أهمها: إعادة توزيع الثروة الوطنية ومحاربة الاحتكار، وتبني مطالب العمال، والفلاحين، والمعلمين، وصغار الكتبة، والعمل على التكافل الاجتماعي بين قوى الشعب، وتطبيق مبدأ "من أين لك هذا؟"، وملاحقة موارد الكسب الخبيث الناتجة عن الاتجار بالمخدرات والرشوة واستغلال النفوذ، وإعادة تأهيل المستشفيات الحكومية مع إعادة النظر بالسياسة الصحية في مجملها، والعمل على إطلاق بطاقة الاستشفاء المجاني، وتفعيل دور النقابات، والمحافظة على الأخلاق العامة، وإغلاق نوادي القمار، وسباق الخيل، ونوادي صيد الحمام، والملاهي الليلية¹⁵⁵.

¹⁵⁰ انظر: البرنامج الانتخابي لمرشحي الجماعة الإسلامية، دورة عام 2000، ص 4.

¹⁵¹ راجع المستوى السياسي في البرامج الانتخابية لمرشحي الجماعة الإسلامية خلال السنوات 1992، و1996، و2000.

¹⁵² انظر: البرنامج الانتخابي لمرشحي الجماعة الإسلامية، دورة عام 1992، ص 7.

¹⁵³ انظر: المرجع نفسه، ص 8.

¹⁵⁴ البرنامج الانتخابي لمرشحي الجماعة الإسلامية، دورة عام 2000، ص 8.

¹⁵⁵ انظر: البرنامج الانتخابي لمرشحي الجماعة الإسلامية، دورة عام 1996، ص 13.

وحضر في البرنامج الانتخابي ثوابت وبرامج تربوية أهمها: دعم التعليم الرسمي، وتحقيق مجانية التعليم وإلزاميته، والعمل على إنشاء المدارس المهنية والتقنية، وإعادة العمل بدور المعلمين وخصوصاً في المناطق، ومراقبة التعليم الخاص، والحد من ارتفاع الأقساط المدرسية، ودعم وتطوير الجامعة اللبنانية وخصوصاً الكلية التطبيقية، وتوحيد المناهج وتعريبها، وجعل مادة التربية الدينية مادة إلزامية، ودعم الحركات الرياضية والكشافية¹⁵⁶. كما دعت الشباب اللبناني إلى العمل على الإبداع والخروج من حالة التسبب واللامسؤولية، وتحمل مسؤولية التغيير المنشود، من خلال المشاركة الفاعلة في المجالس التمثيلية، ومجالات العمل، والإنتاج¹⁵⁷.

وتبنت الجماعة برنامجاً اقتصادياً وإدارياً ثابتاً في كل الانتخابات، أهم خطوته العريضة: محاربة الفساد والترهل في الإدارة، والعمل على تحديثها وتطويرها، وتصحيح الخلل في الدورة الاقتصادية، وحماية الإنتاج الوطني وزيادته، وإطلاق الحوافز الاقتصادية المشجعة، وتأمين فرص العمل، ومقاومة البطالة والجوع والفقر والجهل والمرض. وتحقيق الإصلاح في الإدارات بعيداً عن الفساد والمحسوبية، وتفعيل أجهزة التفتيش المركزي والمجلس التأديبي، وتبسيط المعاملات وتأمين المراقبة الدقيقة لها¹⁵⁸، والمطالبة بتحقيق اللا مركزية الإدارية وإطلاق دور البلديات في التنمية الشاملة. وبالإضافة إلى ذلك دعت البرامج الانتخابية إلى تطوير السياسة المالية والاقتصادية لتحقيق الكفاية للإنسان اللبناني وحقه في الحياة الحرة الكريمة، وإعادة النظر بالنظام الربوي باتجاه إلغاء كلياً لضمان المساواة بين العمل ورأس المال، ومعالجة الجمود الإداري والانكماش الاقتصادي، وتبسيط المعاملات، وإلغاء الروتين، وضخ السيولة، وتحريك عجلة النمو الاقتصادي، وتفعيل قطاع الخدمات العامة من كهرباء وماء وهاتف وتعميمها على كافة المناطق، ومعالجة معدل البطالة المرتفع وإيجاد فرص العمل، واستعادة سوق النفط من الشركات، وإعادة تشغيل المصافي وتطويرها، وتطبيق قانون تسوية المخالفات على الأملاك البحرية والنهرية،

¹⁵⁶ راجع المستوى الاجتماعي في البرامج الانتخابية لمرشحي الجماعة الإسلامية خلال السنوات 1992، و1996، و2000.

¹⁵⁷ انظر: البرنامج الانتخابي لمرشحي الجماعة الإسلامية، دورة عام 1996، ص 3.

¹⁵⁸ انظر: البرنامج الانتخابي لمرشحي الجماعة الإسلامية، دورة عام 1996، ص 9؛ وانظر: البرنامج الانتخابي لمرشحي الجماعة الإسلامية، دورة عام 2000، ص 5-6.

ومعالجة وضع القطاع الزراعي بشكل سريع، والاستفادة القصوى من الثروة المائية، والحفاظ على البيئة والحد من التلوث¹⁵⁹.

أما على صعيد العلاقات الخارجية فكانت ثوابت الجماعة قائمة على تشجيع قيام أوثق العلاقات مع "الأشقاء العرب"، وتوثيق علاقات الأخوة والتعاون مع الدول الإسلامية والصديقة¹⁶⁰.

وعند المقارنة بين البرامج الانتخابية الثلاثة، يمكننا أن نلاحظ مع الزمن تخفيف حدة الخطاب الديني في البرامج الانتخابية، وأن زخم الآيات والأحاديث والاستدلالات الشرعية التي اتسم بها البرنامج الانتخابي سنة 1992، تراجع لصالح خطاب عملي له صبغة سياسية. لكن البرامج الانتخابية للجماعة اتسمت بالكثير من العمومية، وكثرت فيها الأمور المطلوبة التي تصطدم بالواقع السياسي اللبناني، الذي ما زال حتى اليوم يعج بالكثير من المعوقات التي تمنع تحقيق معظم ما ورد في برامجها. ناهيك عن كون العمل البرلماني في لبنان قائماً بشكل أساسي على تقديم الخدمات للناس، بصفتها الأداة الأساسية لاستقطاب الأصوات والحصول على الدعم الشعبي.

2. الانتخابات النيابية سنة 1992:

أ. في المعركة الانتخابية:

شكل فوز ثلاثة مرشحين للجماعة الإسلامية سنة 1992 مفاجأة للأوساط السياسية والأمنية في لبنان وسورية. فقد خاضت الجماعة الإسلامية الانتخابات النيابية في كل المحافظات، ورشحت في بيروت زهير العبيدي، وفي طرابلس فتحي يكن، وفي الضنية أسعد هرموش، وفي البقاع محمد سعيد صالح، وفي بعلبك مشهور الصلح، وفي صيدا علي الشيخ عمار، وفي الإقليم أنور الخطيب، وفي العرقوب عبد الحكيم عطوي.

ويجمع قياديون في الجماعة أن هناك أيضاً عناصر داخلية ميزت تلك الدورة الانتخابية عن غيرها، حيث انطلقت العملية الانتخابية "بسهولة ومناقبية عالية، ولم يكن أحد من المرشحين عضواً في مكتب إدارة الحملة، وتميزت بقلّة التكلفة المادية، وبوجود روح الزهد في المنصب، بالإضافة إلى الإخلاص والاندفاع للعمل، وحشد للجماعة ماكينة

¹⁵⁹ انظر: البرنامج الانتخابي لمرشحي الجماعة الإسلامية، دورة عام 2000، ص 6.

¹⁶⁰ انظر: البرنامج الانتخابي لمرشحي الجماعة الإسلامية، دورة عام 1996، ص 8.

انتخابية كبيرة¹⁶¹. وقد سعت الجماعة عند اختيار مرشحها أن يكونوا ممن هم أقرب إلى الناس وهمومهم¹⁶².

وقد توفرت في تلك الانتخابات ظروف ساعدت الجماعة على الفوز، على الرغم من عدم تحالفها مع "عمالقة" السياسة في بيروت والشمال، ومن أهم تلك الظروف مقاطعة أطراف مسيحية لتلك الانتخابات، مما زاد من قيمة الصوت الإسلامي، وإرخاء القبضة الأمنية، وعدم وجود أي نوع من أنواع الضغوط السياسية (باستثناء البقاع)، لأن أحداً من الأطراف الأمنية والسياسية الفاعلة لم يكن يتوقع فوز أي من مرشحي الجماعة الإسلامية؛ هذا بالإضافة إلى عدم وجود مرشحين منافسين من الإسلاميين ما عدا جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية التي دخلت المعترك الانتخابي في بعض المناطق أيضاً، وفازت بمرشح واحد عن أحد المقاعد في بيروت.

لم تتحالف الجماعة الإسلامية في دورة 1992 مع "حيتان" السياسة في أي من مناطق لبنان، بل خاضت الانتخابات منفردة، أو قامت بتحالفات مع مرشحين معينين، تم الاتفاق معهم على تبادل الأصوات. ففي طرابلس، رفضت التحالف مع لائحة عمر كرامي، وسليمان فرنجية أو لائحة أحمد كرامي، كما لم تتحالف الجماعة في بيروت مع أي من رموز الحياة السياسية.

بعد فرز صناديق الاقتراع شكلت النتائج صدمة لكثيرين، ففي الشمال، اخترق يكن وهرموش قائمة رئيس الوزراء الأسبق عمر كرامي التي تضم 28 مرشحاً، وحصل يكن على 46,231 عن دائرة طرابلس، وحصل هرموش على 38,208 صوتاً عن دائرة الضنية. وفي بيروت فاز زهير العبيدي بـ 12,570 صوتاً، فحل ثانياً بين المقاعد الستة، فيما حصل رئيس الحكومة آنذاك رشيد الصلح على 11,730 صوتاً¹⁶³.

أما في البقاع، فلم تحقق الجماعة الفوز لعوامل عدة، أهمها أن الجماعة في البقاع بحاجة إلى التحالفات الانتخابية لخوض المعركة في منطقة تعتمد بشكل تام على الروابط

¹⁶¹ مقابلة أجرتها أمل عيتاني مع غسان حبلص، طرابلس، 2010/4/21، يقول: إنه كمدبر للحملة الانتخابية في الشمال لم يغادر المركز طيلة 18 يوماً سوى نصف ساعة بسبب دخول زوجته إلى المستشفى... وأن الكثيرين من أصدقاء الجماعة كانوا يقدمون طلبات للمشاركة في ماكينتها الانتخابية.

¹⁶² مقابلة أجرتها أمل عيتاني مع أسعد هرموش، طرابلس، 2011/7/1.

¹⁶³ مقابلة أجراها عبد القادر العلي مع محمد سعيد صالح، لوسي (البقاع الغربي، لبنان)، 2005/7/19.

العائلية والعشائرية وعلى التاريخ الخدماتي للمرشح، في حين أن الجماعة كانت تعاني من قلة التغطية المالية والإعلامية. أما أهم العوامل فكانت القبضة الأمنية السورية المحكمة التي فرضت على الجماعة أن تعمل بسرية وتحت سقف منخفض لسنوات طويلة، ولم تكن لدى الجماعة في البقاع الخبرة والدينامية السكانية لخوض هذا النوع من الانتخابات. كما تعرض المشاركون في المراكز الانتخابية لمرشحي الجماعة إلى التوقيف من قبل المخابرات السورية والمساءلة والضغط الشديد¹⁶⁴. وعلى الرغم من ذلك، فإن الأرقام التي حققها مرشحو الجماعة كانت محل اعتبار وتقدير مقارنة بالصعوبات والألغاب السياسية التي أحكمت طوقها على مرشحي الجماعة، فعلى سبيل المثال، نال محمد سعيد صالح ما يقارب 4,881 صوتاً.

أما بالنسبة لإقليم الخروب، فإنه على الرغم من عدم فوز مرشح الجماعة، إلا أن الأرقام التي حصل عليها تُعد مقبولة في منطقة معروفة تاريخياً بأنها منقسمة بين زعامة جنبلاطية وشمعونية، ناهيك عن أن الجماعة لم تكن قد أعلنت بعد عن نفسها في الإقليم حتى ذلك الحين، حيث ترشح أنور الخطيب تحت مسمى مرشح "الجماهير المؤمنة" منفرداً مقابل لائحة تابعة للحزب التقدمي الاشتراكي برئاسة وليد جنبلاط، ونال الخطيب حينها 4,500 صوتاً. وقد عدّ ذلك أول ظهور لقوة الجماعة الإسلامية في الإقليم وأول بروز لها، مما أكد على حضورها في كافة قرى الإقليم، وقد أعقب ذلك افتتاح مركز برج¹⁶⁵.

ب. تداعيات الانتخابات: صدمة سياسية وإعلامية وفبركات أمنية:

كان لفوز الجماعة الإسلامية ومعها القوى الإسلامية الأخرى مثل حزب الله وجمعية المشاريع وقع كبير ترددت أصدائه لدى الأوساط السياسية والأمنية كما في الإعلام. ففي ردود الفعل الآتية، كانت عناوين الصحف والمجلات وتصريحات بعض المسؤولين السياسيين تنضح بالخوف والارتباك والدهشة في آن معاً، ففي نموذج عن عناوين بعض الصحف كتبت مجلة "الوطن العربي" في عددها الصادر في 1992/9/7: "اتصالات ساخنة بين عواصم المشرق.. هل تقوم الجمهورية الإسلامية في لبنان". ورأت المجلة أن

¹⁶⁴ مقابلة أجرتها أمل عيتاني مع سامي الخطيب، الرفيد (البقاع، لبنان)، 2011/7/17.

¹⁶⁵ مقابلة أجراها عبد القادر العلي مع أحمد عثمان، عنوت (إقليم الخروب، لبنان)، 2007/2/19؛ ومقابلة أجرتها رنا سعادة مع أحمد عثمان، بيروت، 2014/9/6.

الانتخابات عكست نتائج عدة، أهمها: ترسخ التوجه الإسلامي العام حتى في لبنان على الرغم من التركيبة الدينية والمذهبية المعقدة فيه؛ وإتاحة الفرصة للإسلاميين في لبنان حتى يكون لهم صوت مسموع ودور في رسم سياسة البلاد، وضعف القوائم المدعومة حكومياً أو من جهات خارجية، وانحسار التزوير¹⁶⁶. وجاء في مجلة "الصيد" في 1992/9/4: "مفاجآت بالجملة في الجولة الأولى أقول نجومية السياسيين أمام الأصولية الزاحفة"، ونقلت عن وزير العدل في ذلك الوقت نصري المعلوف قوله إن "أهم ما فعلته الانتخابات هو أنها نقلت الظاهرة الأصولية من منطقة الضوء لتصبح كما ظواهر متطرفة أخرى جزءاً ديناميكياً من الهيكلية السياسية في لبنان"¹⁶⁷. وذهبت مجلة "الوسط" إلى أبعد من ذلك في تصوراتها، جاء مقالها تحت عنوان "لبنان: ماذا سيفعل الحلف الثلاثي الأصولي؟"، تساءلت فيه هل انتقال الأصولية الإسلامية بفروعها المتعددة والمتشعبة من الشارع إلى مجلس النواب، وللمرة الأولى في تاريخ السياسة اللبنانية، تشكل خطراً على النظام الجديد الذي أنتجه الطوائف؟ ونقلت فيه عن قطب سياسي لم تكشف عن اسمه قوله إن وصول الأصوليين "رسالة إنذار هدفها توجيه التحذير إلى الغرب من أجل حثه على التدخل لدى غالبية الموارد لدفعهم إلى الاعتدال لئلا نقول إن هناك من يريد أن يستغل مجيئهم بهذا الحجم للقول بأن التطرف المسيحي ولد تطرفاً على الجبهة الإسلامية"، معولاً على "قدرة قوى إقليمية على رأسها سورية على ضبط الأصوليين وعدم جرهم إلى التطرف، وأن دمشق تحتفظ بهذه الورقة التي قد تبقى مضبوطة شرط أن تتولى واشنطن ضبط الموجة المسيحية"¹⁶⁸.

إن تهويل فوز الإسلاميين لم يكن بريئاً وكان يهدف إلى تسليط الضوء عليهم لمواجهةهم وتحجيمهم؛ ففوز الجماعة الإسلامية بثلاثة مقاعد وإن كان إنجازاً نسبياً لها؛ إلا أن هذه المقاعد لم تكن تمثل أكثر من 2.3% من مقاعد المجلس أو 10.7% من المقاعد المخصصة للسنة. ولم تكن مثل هذه المقاعد لتجعلها في موضع قيادة سنة لبنان، ولا صناعة القرار السياسي في البلد. غير أن هذا الفوز أدخل الجماعة في المعادلة

¹⁶⁶ حول هذا الموضوع انظر: فتحي يكن، أضواء على التجربة النيابية الإسلامية في لبنان: الأداء النيابي عبر الإعلام (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1996).

¹⁶⁷ المرجع نفسه.

¹⁶⁸ محمد شقير، لبنان: ماذا سيفعل الحلف الثلاثي الأصولي؟، مجلة الوسط، لندن، 1992/9/7. نقلاً عن صحيفة الحياة الجديدة، 1992/9/7، انظر: <http://bit.ly/29IsLyM>

السياسية للبلد، وفتح لها المجال لتبني عليه مستقبلاً في تطوير إمكاناتها وقدراتها على التأثير السياسي؛ وهو ما دقَّ أجراس الإنذار لدى عدد من الجهات.

تضافر هذا التهويل الذي رسمته ريشتا الإعلام والسياسة، مع الصورة المشوهة للإسلاميين في أنحاء العالم، مضافاً إليهما صدمة الأجهزة الأمنية، والسياسية اللبنانية، والسورية التي كانت ممسكة بزمام الأمور في لبنان من هذا الفوز، لتبدأ محاصرة الإسلاميين والإمعان بتشويه صورتهم قدر الإمكان؛ فكان نصيب الجماعة الإسلامية معادلة قوامها فبركة أمنية سنوياً على مرّ الأعوام الأربع من ولاية المجلس. وكانت الفبركة الأولى في 1992/11/22 وهو يوم الاستقلال؛ أي بعد ثلاثة أشهر فقط من بدء مجلس النواب ولايته التشريعية. فمن المعتاد في ذلك اليوم أن تجري احتفالية وعرض عسكري يحضره الرؤساء الثلاثة، رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، ومعهم النواب، وقادة الجيش، والسفراء العرب والأجانب. في ذلك اليوم، تغيب نواب الجماعة الثلاثة؛ فقد كان يكن والعبيدي مسافرين، وهرموش راقداً في المستشفى بسبب وعكة صحية، فخرجت فبركة أمنية إعلامية مفادها أن الأمن اكتشف وجود ناقلة جنود مفخخة تهدف إلى تفجير منصة العرض واغتيال الرؤساء الثلاثة، واتهمت الجماعة الإسلامية بالتخطيط لها بدليل غياب نوابها الثلاثة عن الاحتفال. وظلّ الإعلام يصب الزيت على النار ويغمز من طرف الجماعة الإسلامية، مع أنه لم تكن هناك ناقلة أصلاً، ولم يتم القبض على أيّ متهم، ويذكر أسعد هرموش أنه اتصل يومها برئيس الجمهورية في ذلك الوقت إلياس الهراوي، الذي ردّ قائلاً بالحرف حسب تعبير هرموش "أن هذا تشفيط كلام" أي كذب¹⁶⁹.

أما الفبركة الثانية فكانت في سنة 1993، في أوج حرب البوسنة والهرسك، إذ عقد مؤتمر في جامعة بلنمند، وتردد أن هناك رهباناً صِرباً سوف يحضرونه، فحاولت مجموعة من الشباب الإسلاميين، الذين لا ينتمون إلى الجماعة الإسلامية زرع عبوة بدائية على الطريق التي سيمر منها الرهبان، غير أن العبوة انفجرت بهم وأودت بحياة واحد منهم وجرح اثنان، ولم يتأثر موكب الرهبان، وأُتُهمت الجماعة الإسلامية بالمتفجرة واعتقل 21 من عناصرها في القلمون ومعهم القيادي غسان حبلص واثنان من أبنائه، وسجنوا لمدة 19 يوماً في وزارة الدفاع في اليرزة. ويروي حبلص أنه بعد

¹⁶⁹ انظر: مقابلة مع النائب أسعد هرموش، صحيفة **التلغراف**، أستراليا، 1994/1/5، ص 5.

أسبوع واحد اتصل أحد قيادات الجيش وقال للضابط المسؤول ”هؤلاء ليس عليهم شبهة، ولكن أبقهم عندك قليلاً“. وأكد الضابط المسؤول لحبلص هذا الكلام وأبلغه أن فتحي يكن يضغط عليهم ليفرجوا عنهم. وأكد حبلص أن التحقيق لم يكن بشكل أساسي حول المتفجرة، بل كان يركز على جمع المعلومات عن الجماعة، ومعرفة قوتها ومنهجية تفكير قياداتها، ولأهداف سياسية أمنية، وقد سئل حبلص أكثر من مرة ”كيف فزتم بالانتخابات، ولم يسمع بكم أحد من قبل؟“ فكان ردّ حبلص أن الجماعة لم تأت من فراغ، فهي فاعلة على الأرض ولها مؤسساتها، ومدارسها، ومستوصفاتها، وحضورها بين الناس¹⁷⁰.

أما الفبركة الإعلامية الثالثة فكانت أحداث فنيديق؛ إذ كانت الحساسية على أشدها عقب الانتخابات بين الجماعة الإسلامية وجماعة الأحباش، حيث خسر مرشحهم طه ناجي أمام مرشح الجماعة فتحي يكن. ولم يكن للأحباش تواجد يذكر في أفضية عكار والضنية. وحاول هؤلاء بدعم من الأجهزة الأمنية السورية - اللبنانية القيام بزيارات سياسية وتنظيم لقاءات في عكار وخصوصاً فنيديق لمدّ نفوذهم إلى تلك المناطق. وكانوا يخرجون بكامل أسلحتهم، مما استفز بعض رجال المنطقة المعروفين بالرجولة وقوة الشكيمة، والذين لم يحلّ لهم الوجود الغريب في منطقتهم خصوصاً أنه مسلح. فحصل تلسن وعراك تطور إلى إطلاق نار أدى إلى سقوط بعض الجرحى من الأحباش.

على إثر هذا الحادث تحركت قوة عسكرية من الجيش اللبناني بدفع من المخابرات السورية، وداهمت ليلاً بلدة فنيديق، واشتبكت مع بعض أهالي البلدة، وعلى رأسهم أحمد كفا والد أحد الإخوة في الجماعة، سقط فيه بعض القتلى والجرحى، بسبب ظلام الليل وعدم التعرف على عناصر الجيش. وتدخلت الجماعة وبعض وجهاء المنطقة وعملت على حلّ الإشكال، هنا تحركت الماكينة السياسية والأمنية المضادة للجماعة، وحاولت تحميل الجماعة المسؤولية، وإصاق تهم الإرهاب، والتطرف، والعنف لتشويه صورتها أمام الرأي العام اللبناني¹⁷¹. والفبركة الرابعة هي قصة السيارة المفخخة في بيروت التي حاول محسوبون على الأحباش من خلالها إصاق التهمة بالجماعة الإسلامية.

¹⁷⁰ مقابلة أجرتها أمل عيتاني مع غسان حبلص، طرابلس، 2010/4/21.

¹⁷¹ مراسلات إلكترونية أجرتها فاطمة عيتاني مع أسعد هرموش، طرابلس، 2015/9/18.

ج. الأداء النيابي في الميزان: منجزات ومعوقات:

على الرغم من أن الجماعة الإسلامية استطاعت أن تتخطى الزعامات السياسية، وتفوز بعدد من مرشحيها في الانتخابات، إلا أنها لم تستطع بعد ذلك أن تجاري القدرة المالية لتلك الزعامات التي مكنتهم من لعب الدور المرسوم للنائب اللبناني، وهو دور تأديّة الخدمات.

إذ لا يهتم الكثير من الناخبين اللبنانيين المشروع السياسي لأي نائب، ولا قدرته في تقديم تشريعات تعود بالنفع العميم على البلد على المستوى القريب والمتوسط والبعيد، بل ينصب همّ معظم الناخبين اللبنانيين على من يقدم لهم كمية أكبر من الخدمات، ويستطيع أن ييسر أمورهم. إن السياسة اللبنانية، منذ تأسيس الكيان اللبناني، تفتقد الرؤية الاجتماعية الاقتصادية الإنمائية الواضحة التي توفر للمواطن الأمن الاجتماعي المطلوب وحقه في العيش الكريم. ولذلك، وعلى الرغم من قيام نواب الجماعة بتقديم العديد من الخدمات، إلا أن احتياجات المجتمع المعيشية والخدماتية ظلت أقوى من الإمكانيات المادية للجماعة الإسلامية. أضف إلى ذلك أن الحصار الذي فرض على نواب الجماعة بعد أن تفتحت العين عليهم صار عاملاً معوقاً عن قضاء حاجات الناس، لأن الكثير من المعاملات كان يمكن أن تتوقف بمجرد كونها مقدمة من نائب ذي توجه إسلامي¹⁷². غير أن ذلك لا يعني بحال من الأحوال أن الجماعة لم تقدم الخدمات للمواطنين، فقد بذل نوابها وسعهم في خدمة المواطنين. وفي بداية العمل النيابي كان هناك ما يسمى "مكتب كتلة نواب الجماعة"، فيه إخوة متفرغون يتلقون قضايا الناس ومطالبهم، يجهزونها للنواب الذين يقومون بالسعي إلى تحقيقها. ولكن الجماعة لم تستطع تأمين ميزانية لهذه المكاتب لتأمين الخدمات للناس، فكانت كل الخدمات تقع على عاتق النواب شخصياً، لأن الجماعة رأت أن مخصصات النواب هي لتحرك النائب، ولخدمة مصالح المنطقة التي يمثل. وعندما أصبح لدى الجماعة نواب سابقون أوكل كذلك إليهم أن يتحملوا بدلات المرافقين وخدمات الناس على عاتقهم، إذ لم يجرِ تنظيم فعلي لعمل النائب ومخصصاته في تلك الفترة¹⁷³.

وبشكل عام، فإن النواب الثلاثة كان يكمل بعضهم بعضاً، ففي حين كان فتحي يكن يمثل رأس حربية في الأداء السياسي والفكري الإسلامي، كان أسعد هرموش يمثل الدور

¹⁷² مقابلة أجرتها أمل عيتاني مع أسعد هرموش، طرابلس، 2011/7/1.

¹⁷³ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع أسعد هرموش، بيروت، 2014/9/18.

الخدماتي مع الوزارات والإدارات العامة، وكان زهير العبيدي يمثل حالة المعارضة والمواجهة للمشاريع غير المقبولة التي تطرح في المجلس النيابي، مع طرح مشاريع بديلة، وبالتالي كان الأداء متكاملًا.

وكان من أبرز مشاريع القوانين واقتراحات القوانين التي قدمتها كتلة الجماعة للمجلس:

1. إقرار قانون بإنشاء المصارف الإسلامية في لبنان، بعد أن تقدمت كتلة الجماعة الإسلامية باقتراح قانون بهذا الصدد سنة 1993، ونال موافقة لجنة الإدارة والعدل النيابية، واستمر النقاش حول الموضوع إلى أن أقرّ قانون إنشاء المصارف الإسلامية سنة 2002 انطلاقاً من البدايات المتعلقة بها منذ سنة 1993.

2. القانون المتعلق بإعطاء المرأة حقّ العمل التجاري منفصلة عن زوجها، وإعطاءها الذمة المالية المستقلة عن زوجها، وحقها في أن تفتح حسابات لها في المصارف لقوله تعالى "للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن"، لأن القانون القديم لا يعطيها الذمة المالية المستقلة كالدول الأوروبية.

3. الطعن بالقانون الصادر عن مجلس النواب المتعلق بتدخل السلطة التشريعية بتعيين قضاة في المحكمة الجعفرية، باعتبار الدستور ينص على مبدأ الفصل بين السلطات. وكان هذا الطعن أمام المجلس الدستوري هو الأول الذي يحظى بموافقة المجلس، وأدى إلى بطلان أو إبطال التعيين في المحكمة الجعفرية. وقد وقّعت كتلة الجماعة الإسلامية على عريضة الطعن مع غيرها من النواب سنة 1993.

4. أسهمت كتلة الجماعة الإسلامية بطرح مواضيع تتعلق بمحاربة الفساد، سواء في النفط أم الأملاك العمومية البحرية، كما أنها أسهمت بشكل واضح بوقف تمدد القضاء العسكري، أي المحكمة العسكرية؛ بتوسيع صلاحياتها على حساب القضاء العدلي المدني. وكان للكتلة في لجنة الإدارة والعدل الصولة والجولة الرئيسية، التي عدّلت اقتراح قانون القضاء العسكري المقدم من الأستاذ أوغست باخوس، ومنعت إقرار تعديلات مهمة، كان يراد لها أن توسّع من صلاحيات المحكمة العسكرية، لتزيد من نفوذ الأجهزة العسكرية والأمنية. وقد رأت الجماعة أن المحكمة العسكرية يجب أن تُخفّض سلطاتها وصلاحياتها؛ فالقضاء هو صاحب سلطة، أما العسكر فهم موظفون يتمتعون برعاية وحماية من الدولة ولكنهم ليسوا سلطة، فالسلطة هي للحكومة أو للمجلس النيابي أو

للقضاء. لذلك توقفت الكتلة في لجنة الإدارة والعدل عن متابعة قانون القضاء العسكري المقدّم، لأنه كان يراد له أن يحظى بموافقة مجلس النواب، حيث تمّ إيقاف ذلك. وقد تابع العبيدي رؤساء اللجان النيابية في الإدارة والعدل، ليضعهم في صورة التعديلات التي قدّمتها كتلة الجماعة لهذا القانون.

5. العمل على ضبط الموازنة، حيث كان هناك خلل واضح في تقديم الموازنات لمجلس النواب، باعتبار أن العجز يتراكم ويتضخم على حساب الخزينة والمواطن اللبناني.

6. قانون الإنماء المتوازن على الصعيد الاقتصادي والمشاريع والتنمية؛ كان لكتلة الجماعة رأي واضح في هذا الموضوع، إذ إن الإنماء المتوازن لا يعني توزيع الموازنة على المحافظات بالتساوي، بل محاولة لتنمية المناطق الفقيرة المدعومة التي لا تملك أساسيات الحياة من مشاريع وطرق ومياه للشرب ومؤسسات حكومية، حتى إذا ارتفع مستوى هذه المناطق يصبح بالإمكان بعدها توزيع أموال الموازنة بالتساوي على المحافظات. فليس مسموحاً برأي الكتلة أن تبقى مناطق عكار، والضنية، وغيرها مهملة وبعيدة عن الحياة الكريمة للمواطنين، وتبقى مناطق أخرى تنعم وكأنها جزء من العالم المتمدن. وقد عارض نواب الجماعة بعض الاعتمادات الموجودة في الموازنات العامة لكي تصحّ الأمور كما هو مطلوب.

7. كان للكتلة رأي واضح في خطة النهوض التربوية؛ فالتربية أساس التقدم والازدهار، والعقول يجب أن يُعمل على إنضاجها، وتنمية فكرة الإبداع لدى هذه العقول. والتربية تبدأ من مقاعد الدراسة، وإلغاء الطائفية السياسية هو مشروع طويل الأمد يجب أن يبدأ بتقارب التلاميذ وهم على مقاعد الدراسة، وفي نظرة التلاميذ للطرف وللرأي الآخر، فالتربية ليست مجرد أرقام وأشياء مادية بحتة. لذلك طالبت الكتلة بإيجاد مجلس استراتيجي استشاري في وزارة التربية يتعلق بتطوير المناهج في الوزارة، والمحافظة على التاريخ العربي الإسلامي الوطني في مناهج التعليم، وليس باختزال التاريخ العربي المتعلق بلبنان، لذلك كان للكتلة الصوت العالي بالنسبة لخطة النهوض التربوية، ولكن مع الأسف لم يُسمع لها في هذا الموضوع وأقرّت خطة النهوض التربوية مع بعض التعديلات الطفيفة.

8. قانون البثّ الفضائي، والقوانين الأخرى المتعلقة بإقرار قوانين النقابات المهنية دفاعاً عن حقّ المتخصص سواء كان مهندساً، أو خبيراً محاسبياً، أو صيدلياً،... أن يكون عضواً في نقابته يمارس صلاحياته ودوره في النقابة.

9. القانون الأبرز الذي تمّ التصدي له هو قانون الاستدانة من الخارج بالعملة الأوروبية الأجنبية. فقد طلبت الحكومة استدانة 750 مليون دولار أمريكي من الخارج. وعندما طرح وزير المالية بالوكالة فؤاد السنيورة المشروع على المجلس النيابي تبين أن الفائدة (الربا) التي وُقعت لهذا القرض تتجاوز الـ 9%، بينما الفائدة (الربا) في البنك الدولي على الدولار 6.5%. وإضافة إلى الموقف الشرعي من الربا، فإن هناك اختلافاً واضحاً ولمدة عشرين عاماً لمبلغ 750 مليون دولار على حساب المواطن اللبناني الذي تمّ تحميله هذا الدين وبهذه الفائدة الربوية العالية، مما دفع زهير العبيدي لأن يطرح الثقة بوزير المالية فؤاد السنيورة بعد تقديم استجواب حول موضوع الاستدانة بالعملة الأجنبية وبالفائدة الربوية المرتفعة، وقد حاول رئيس المجلس أن يثنيه عن طرح الثقة باعتبار أن المجلس منقسم إلى ثلاثة كتلات مرتبطة الأولى برئيس الجمهورية، والثانية برئيس المجلس النيابي، والثالثة برئيس الحكومة، إلا أن إصراره على طرح الثقة أسقط الاقتراح¹⁷⁴.

10. قدم النائب زهير العبيدي اقتراحاً لتنظيم أوضاع الحجاج اللبنانيين، فدعا إلى تأمين رحلات طيران خصوصاً للحجاج، والامتناع عن تقديم الخمر على طائرات طيران الشرق الأوسط، وكذلك تأمين قاعة للصلاة في مطار بيروت، وتشديد الرقابة على وكالات السياحة والسفر الناقلة للحجاج، للتأكد من صلاحية المركبات وتزويدها بأجهزة التكييف والإطارات الجديدة، وتأمين سائق إضافي ومرافق واختصاصي ميكانيك لكل مركبة، وحرمان كل وكالة سفر تخالف هذه التدابير من حقها في نقل الحجاج مستقبلاً، إضافة إلى إلزام كل مجموعة من الحجاج بمرشد ديني معترف به من دار الفتوى، لتوجيه الحجاج لأداء المناسك على الوجه الشرعي الصحيح.

11. تقدّم نواب الجماعة باقتراح قانون بإنشاء المصرف الإسلامي ليكون المصرف اللا ربوي وكي يكون الحل لمشكلة وأزمة التمويل — بدون فوائد (ربا) — للمشاريع الإنتاجية.

12. شارك نواب الجماعة بالتوقيع على اقتراح قانون معجل مكرر يرمي إلى إعادة احتساب تعويضات نهاية الخدمة للعسكريين الذين انتهت خدماتهم اعتباراً من 1/1/1991 ولغاية 1/12/1991 بحيث يعاد احتساب معاشات التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة للعسكريين.

¹⁷⁴ مقابلة أجرتها فاطمة عيتاني مع زهير العبيدي، بيروت، 2015/7/23.

13. وقّع النائبان زهير العبيدي وأسعد هرموش على اقتراح قانون بمادة وحيدة، يدعو إلى تعديل المادة الثالثة من القانون رقم 383 تاريخ 4/11/1994، المتعلق بضم الخدمات المؤقتة للموظفين العاملين في الملاكات الدائمة الخاضعة لنظام التقاعد، وإلغاء جميع النصوص المخالفة لأحكام هذا القانون.

14. شارك النائب زهير العبيدي بالتوقيع على اقتراح قانون معجل مكرر بمادة واحدة يدعو إلى أن تطبق على مستخدمي المؤسسات العامة الخاضعين لأحكام المرسوم رقم 4517 تاريخ 31/12/1972 أحكام المادتين 10 و12 من القانون رقم 161 الصادر في 13/8/1993، وتصفى تعويضات صرفهم من الخدمة على أساسه خلافاً لأي نص آخر¹⁷⁵.

كان لكتلة الجماعة الإسلامية متابعة لمجمل القوانين واقتراحات القوانين في المجلس النيابي، وكانوا يستعينون بالاختصاصيين من أفراد الجماعة الإسلامية لإفادتهم بأي معلومات تتعلق بالقوانين المطروحة. وعندما يذهبون إلى المجلس النيابي يأخذون معهم الدراسات اللازمة، سعياً منهم إلى القضاء على الفساد، ومراعاة مصلحة المواطن بعيداً عن الألاعيب، والمنافع السياسية، والمادية¹⁷⁶.

د. الانتخابات النيابية سنة 1996:

فتح نجاح مرشحي الجماعة في انتخابات 1992 واختراقهم للوائح مدعومة من السلطة ومن السوريين عين التركيبة السياسية الأمنية السورية اللبنانية التي كانت ممسكة بزمام الأمور في لبنان. فبدأ الاتجاه إلى مزيد من حصار الإسلاميين تمهيداً لإسقاطهم.

كانت ظروف المعركة الانتخابية في سنة 1996 مختلفة، فقد عقدت الجماعة جلسات مع بعض النواب من أقطاب النظام السياسي الأمني اللبناني السوري الذي كان يحكم لبنان آنذاك، وتشكلت لوائح بالتوافق مع غازي كنعان الذي كان يدير العملية الانتخابية بشكل فاعل، ويساعد في ترتيب التحالفات. خصص أقطاب هذا النظام للجماعة في ذلك الوقت مقعدان في الشمال، لأسعد هرموش وفتحي يكن، وكان قرار الجماعة خوض

¹⁷⁵ وائل نجم، التجربة النيابية للحركة الإسلامية في لبنان 1992-2015: إسهامات ومعوّقات، رسالة ماجستير، كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية، بيروت، 2015.

¹⁷⁶ مقابلة أجرتها فاطمة عيتاني مع زهير العبيدي، 23/7/2015.

الانتخابات بثلاثة مرشحين، إذ كانت تريد مقعداً لنائب في عكار. حصل أخذ وردّ ومفاوضات مع نواب اتصلوا بالجماعة وأرسلوا لإقناعها بأن يكون هناك مرشحان فقط، لكن الجماعة بضغوط مناطقية من قواعدها وواقع سياسي وربما باندفاع كبير، شعرت أنها قوة أساسية يجب أن يكون لديها نائب في عكار يهتم بشؤون المنطقة. استغرقت تلك المفاوضات وقتاً، فأثرت على نتائج الانتخابات.

إن إصرار الجماعة على أن يكون لها ثلاثة نواب أوغر صدر أقطاب النظام السياسي اللبناني السوري، الذي رأى أن مشروع الجماعة سيكبر، وإذا كانت تطلب اليوم ثلاثة نواب، فإنها غداً ستطلب أربعة وخمسة، وأصرروا على أن تكون ضمن التفاهم على مقعدين، فيما أصرت الجماعة على المقاعد الثلاثة، فرأوا أن الجماعة خارجة عن السيطرة، وبالتالي أصبحت عنصراً مكلفاً انتخابياً، فحاولوا بثتى الوسائل إخضاعها، ولكنهم لم يفلحوا.

كان هناك تفاهم مع أحمد كرامي ورفيق الحريري على تشكيل لائحة على مستوى الشمال من 22 مقعداً، وفي ذلك التحالف كانت الجماعة قوة أساسية في لائحة "الإنماء والتغيير". غير أن الأمور زادت تعقيداً مع كثرة المرشحين في الوسط الإسلامي، وتنوع كبير في صفوف مرشحي المسلمين السنة.

عانت الجماعة شيئاً من الارتباك الداخلي في اختيار مرشحها وفي عملية التفاوض وإدارة التحالفات. فقد فوجئت الجماعة قبل موعد إجراء الانتخابات بعشرة أيام، بترشح زوجة فتحي يكن (منى حداد يكن) في طرابلس دون التنسيق مع زوجها أو مع الجماعة، مما اضطر فتحي يكن إلى الانسحاب. وبما أن فرصة الترشيح كانت متاحة لموظفي الفئة الأولى فقط، فقد قررت الجماعة ترشيح فيصل مولوي (أمين عام الجماعة) لمقعد في طرابلس. وجاء ذلك متأخراً، إضافة إلى أن مولوي انتقل إلى بيروت قبل سنوات. ومع هذا فقد نال 54,610 أصوات، لكنها لم تكن كافية لنجاحه، وبالتالي لم يفز في النهاية في شمال لبنان سوى مرشح واحد هو خالد الظاهر (عن منطقة عكار). هذا بالإضافة إلى أن الجماعة كانت قد رشحت عبد الله بابتي ثم سحبتة؛ كما أن محمد شندب ترشح في الانتخابات، دون قرار أو ترتيبات مسبقة مع الجماعة¹⁷⁷.

¹⁷⁷ إبراهيم المصري، ملاحظات على مسودة النص التي تمّ استلامها في بيروت، 2015/12/11.

أما في البقاع، فقد تمّ ترشيح محمد سعيد صالح وعبد اللطيف عراجي سنة 1996 منفردين، ولم يتم التحالف مع أي طرف آخر، وكان البقاع دائرة انتخابية واحدة. وقد حورب مرشحا الجماعة بشكل واضح ومباشر من قِبَل النظام السوري. وبالرغم من أن دعوة الجماعة في البقاع كانت في تنامٍ وموضع ترحيب المجتمع في معظم القرى، وبالرغم من أن الجماعة أصبحت من القوى الرئيسية في الجامعات، وبالرغم من وصولها إلى رئاسة الاتحاد الطلابي العام في لبنان في فترة من الفترات، إلا أن النتائج عكست الإرادة السياسية ولم تعكس الثقل الجماهيري. فاللوائح التي كانت تنجح في تلك الفترة هي التي كانت تُشكل في مكتب ضابط المخابرات السوري. ومن ناحية أخرى، لم تستطع الجماعة إحصاء جميع أصواتها إذ إنها ترشحت في مناطق تعجز الجماعة عن تغطية جميع صناديق اقتراعها¹⁷⁸.

أما في مدينة صيدا، فقد ترشح في انتخابات 1996 علي الشيخ عمار عن المدينة، غير أن هذا الترشيح وقع ضحية الأعياب الانتخابية، وتحالفات هشة بين القوى المختلفة، وحدثت عمليات تشطيط لاسمه ممن يفترض أن يكونوا حلفاء، أو أن يكون معهم ضمن القوائم المشتركة؛ وهو ما أدى في النهاية إلى عدم فوزه في الانتخابات¹⁷⁹.

وبعد إعلان النتائج، شكّك رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية علي الشيخ عمار بالنتائج الرسمية للانتخابات النيابية في محافظتي الجنوب والنبطية، في ضوء الرقم الذي حصل عليه أحد المرشحين. وقال: "إن هذا الرقم لا يستند إلى واقع، لا سياسي ولا حسابي معقول، مقارنة مع أرقام باقي المرشحين الذين حصلوا على أعلى نسبة من الأصوات"¹⁸⁰.

وقال أسعد هرموش إن الساحة الإسلامية ما زالت هي الساحة الشعبية التي تتمتع بحيوية وقدرة على تحريك الشارع السياسي في البلد، نظراً لتجذرها في الواقع المجتمعي، وأضاف أن هذه الحالة الشعبية ما زالت تلاقي صدًى "مفتعلاً" من قِبَل الإقطاع السياسي والمالي، وتأثيرهما الكبير على بعض المواقع الشعبية التي تعاني حالة

¹⁷⁸ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع سامي الخطيب، بيروت، 2014/9/9.

¹⁷⁹ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع علي الشيخ عمار، بيروت، 2014/9/9.

¹⁸⁰ صحيفة الديار، بيروت، 1996/9/11، انظر: <http://bit.ly/2.fEzqfL>

الاستضعاف المعنوي والمادي؛ حيث يمارس هذا الإقطاع تأثيراً كبيراً على قناعاتها السياسية والانتخابية، وذلك من خلال التهويل بالسلطة والترغيب بالخدمات والمنافع المادية الضيقة. ورأى أن هذا الأمر يدل على "العيب الكبير" من عيوب العملية الانتخابية، وعلى سيف السلطة والمال. وقال هرموش فيما يخص تحجيم الجماعة الإسلامية بعد خسارتها ثلاثة مقاعد نيابية، إن ظروف انتخابات 1996 مغايرة¹⁸¹.

وأوضح زهير العبيدي أن هناك ثلاثة عوامل أثرت على النتائج الانتخابية للجماعة الإسلامية في المحافظات الثلاث، منها: الأوضاع المادية الداخلية، والحرص على الالتزام بالتعهدات والمواثيق أمام الآخرين، على الرغم من أن "حلفاءنا في معظمهم لم يكونوا مخلصين في عملية تبادل الأصوات بيننا وبينهم"، و"الحرب" الموجهة ضد الإسلاميين من بعض رموز السلطة¹⁸².

هـ. الانتخابات النيابية سنة 2000:

جرت هذه الانتخابات وفق قانون انتخابي جديد، سمي "قانون غازي كنعان"، وقد قسّم محافظة الشمال إلى دائرتين: الدائرة الأولى تضم أقضية: عكار - الضنية - بشري، دون المنية. والدائرة الثانية: طرابلس - زغرتا - الكورة - البترون، وكانت الجماعة أكثر القوى المتضررة من التقسيم الجديد، حيث كان المعمول به سابقاً محافظة الشمال كلها دائرة واحدة¹⁸³.

في الدائرة الأولى كان هناك مرشحان للجماعة: أسعد هرموش بالضنية، وخالد الظاهر في عكار. وكانت الحوارات تدور مع رئيس اللائحة عصام فارس والراعي الإقليمي أي النظام السوري، وكلا الفريقين كان يصر على وجود مرشح واحد للجماعة وأن اللائحة لا يمكن أن تتحمل مرشحين اثنين¹⁸⁴.

درس المكتب السياسي الموضوع، واجتمع وفد قوامه الأمين العام فيصل مولوي ونائبه إبراهيم المصري، مع المسؤولين السوريين في عنجر ودمشق، وحسم موضوع

¹⁸¹ المرجع نفسه.

¹⁸² المرجع نفسه.

¹⁸³ مراسلات إلكترونية أجرتها فاطمة عيتاني مع أسعد هرموش، طرابلس، 2015/9/18.

¹⁸⁴ المرجع نفسه.

ترشيح نائب واحد في الدائرة المذكورة، وسمي أسعد هرموش، وطلب من خالد الضاهر سحب ترشيحه، لكنه أصر على ترشيح نفسه فجرى فصله من الجماعة¹⁸⁵.

ويذكر أنه جرت أحداث أمنية خطيرة في الضنية في كانون الثاني/يناير 2000 تمثلت بخروج مجموعة مسلحة من الإسلاميين بقيادة "أبو عائشة" مع العديد من شباب طرابلس والشمال، حيث تمركزوا في أعالي الضنية. ولقد تركت هذه المجموعة أمنياً لفترة طويلة دون معالجة ليتم كشف كل خيوطها والمتصلين بها. وكان أحد الوسطاء خالد الضاهر، النائب عن الجماعة آنذاك، وتعرض لإطلاق نار وحصار. ثم تعرضت هذه المجموعة لهجوم عسكري وجوي من الجيش والمخابرات السورية، تطورت إلى سلسلة من الصدمات العسكرية في بلدات عاصون، وبقاع صفرين، وكفرحبو، وصولاً إلى نهر البارد، سقطت نتيجته عشرات القتلى والجرحى¹⁸⁶.

وكان لهذه المجموعة امتدادات خارجية مع بعض أطراف تنظيم القاعدة، مما دفع وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت Madeleine Albright للقول بأنه يجب وضع حد للظاهرة الأصولية المتفاقمة في شمال لبنان¹⁸⁷. كذلك كان بارزاً قول الصحفي اللبناني نقولا ناصيف نقلاً عن مصادر رئيس الجمهورية إميل لحود: "إن المقعد النيابي الذي وعدت به الجماعة الإسلامية لمصلحة رئيس مكتبها السياسي النائب السابق أسعد هرموش، أضحى في مهب الريح"¹⁸⁸.

وكانت الجماعة تتابع التطورات وتراجع المسؤولين السوريين الذين يديرون العملية الانتخابية بالكامل. واستمر هؤلاء بتوجيه رسائل اطمئنان للجماعة، والتي لم يكن أمامها خيار إلا القبول على مضض، أو الخروج من اللوائح والتعرض للضغط السياسي والأمني، تمهيداً للملاحقة والتصفية بحجة القضاء على التطرف والعنف¹⁸⁹.

¹⁸⁵ المرجع نفسه؛ ومقابلة أجرتها فاطمة عيتاني مع إبراهيم المصري، بيروت، 2016/6/24.

¹⁸⁶ مراسلات إلكترونية أجرتها فاطمة عيتاني مع أسعد هرموش، طرابلس، 2015/9/18.

¹⁸⁷ نقولا ناصيف، الحكومة تنتظر اقتراحات المسؤولين الأمنيين لاقرارها - ذيول حوادث الضنية تصل إلى انتخابات 2000، صحيفة النهار، بيروت، 2000/1/25، انظر: <http://bit.ly/2a4FUC1>

¹⁸⁸ المرجع نفسه؛ ومراسلات إلكترونية أجرتها فاطمة عيتاني مع أسعد هرموش، طرابلس، 2015/9/18.

¹⁸⁹ مراسلات إلكترونية أجرتها فاطمة عيتاني مع أسعد هرموش، طرابلس، 2015/9/18.

فأثرت الجماعة عدم تعريض عملها ومؤسساتها وعناصرها لمواجهة مع النظام الأمني اللبناني - السوري من أجل الانتخابات، واستمرت بوجودها في اللائحة الائتلافية¹⁹⁰.

وكان هناك اتصالات من رئيس الحكومة رفيق الحريري لضم مرشح واحد أيضاً من تيار المستقبل لللائحة هو أحمد ففتت. وجرت اتصالات مع مرشح الجماعة أسعد هرموش، وعصام فارس، وغازي كنعان، ورفيق الحريري لهذا الموضوع، لكن الراعي السوري رفض ضمّ مرشح الحريري وجاء بمرشح الحزب القومي عبد الناصر رعد قبل ثلاثة أيام من الانتخابات، مما عدّ تحجيماً للشارع السني وتفجيراً لللائحة، حيث عمل كل مرشح على هواه في نسج تحالفاته. وكان التعميم من النظام الأمني بشطب مرشح الجماعة - خلافاً لكل الوعود المقطوعة - لمصلحة مرشحين من لائحة ثانية¹⁹¹.

وقد رأّت الجماعة في هذا السلوك عملية غدر سياسي انتخابي، حيث يضطر المرشح أن يكون في تحالف محدد، مع عدم قدرته على التواصل مع المرشحين الآخرين، أو الاستفادة من تحالفه الأساسي. وبالتالي، لم يفز مرشح الجماعة، كما لم يفز خالد الضاهر الذي كان في لائحة الثالثة¹⁹².

أما في الدائرة الثانية؛ طرابلس - زغرتا - الكورة - البترون، فقد رشحت الجماعة عبد الله بابتي، وكانت الأمور تسير باتجاه التفاهم مع لائحة عمر كرامي بمواجهة لائحة ميقاتي - فرنجية، لكن اتصالات سورية عالية المستوى، وضغوطاً مارسها غازي كنعان دفعت الجماعة إلى تغيير موقفها باتجاه التفاهم مع ميقاتي - فرنجية¹⁹³، فخسرت أصوات الكثير من الطرابلسيين الذين لم يكونوا يوماً يحبذون نجيب ميقاتي. وجرى تحالف مع سليمان فرنجية في زغرتا التزم به، وأعطى الجماعة أكثر من عشرة آلاف صوت¹⁹⁴. وهو وحده لم يلتزم برغبة النظام السوري الذي خضع له مرشحو

190 المرجع نفسه.

191 المرجع نفسه.

192 المرجع نفسه.

193 المرجع نفسه.

194 مقابلة أجرتها أمل عيتاني مع عبد الله بابتي، طرابلس، 2011/4/26.

السنة في اللائحة في التخلي عن مرشح الجماعة، وكذلك فعل أطراف الهيئات الإسلامية في طرابلس بحجة أن الجماعة لم تستشرهم في قرار ترشيح عبد الله بابتي¹⁹⁵.

انتهت انتخابات سنة 2000 بخروج الجماعة من المجلس النيابي نتيجة ما رأت أنه تقسيم ظالم للدوائر، وعملية تحالفات غادرة، وقرار النظام الأمني بإضعاف وجودها وتحجيم دورها وإسقاط مرشحها¹⁹⁶.

أما في بيروت فلم تستطع الجماعة أن تصمد أمام الزحف الحريري الذي اكتسح كل المقاعد النيابية بما فيها مقعد رئيس الوزراء والسياسي العريق، سليم الحص، حيث فازت منافسته غنوة جلول، والتي كانت شخصية غير بارزة من تيار المستقبل.

وبغض النظر عن التحالفات المركزية، كانت للمناطق حرية اتخاذ القرار المناسب المتعلق بالتحالفات. وكان للجماعة قناعة بأنه لن يكون هناك فوز في صيدا إلا بالتفاهم مع حزب الله، ولكن لم تكن تستطيع أن تترك ساحة صيدا معطلة، وبالتالي تنسحب من المعركة. كذلك في بيروت كان هناك صعوبة بالفوز دون التفاهم مع الحريري. وكانت إمكانيات الفوز متاحة فقط في الشمال؛ الضنية وطرابلس¹⁹⁷. وقد احترم أداء الجماعة في انتخابات سنة 2000، في التفاعل الجماهيري، وفي إثبات وجودها على الأرض، وعرض مشروعها الانتخابي والسياسي، والتواصل مع الناس، ولتحريك الماكينة الانتخابية¹⁹⁸.

سابعاً: الانتخابات البلدية:

تتم آلية ترشيح الأسماء للانتخابات البلدية في الجماعة عبر ترشيح المجلس الإداري أو المحافظة للأسماء، ثم تؤخذ الموافقة من الإخوة العاملين على هذه الترشيحات، ثم تنتقل هذه الأسماء إلى المكتب السياسي، ومن ثم المكتب العام¹⁹⁹.

¹⁹⁵ عبد الله بابتي، ملاحظات على مسودة النص التي تمّ استلامها في بيروت، 2015/12/7.

¹⁹⁶ مراسلات إلكترونية أجرتها فاطمة عيتاني مع أسعد هرموش، طرابلس، 2015/9/18.

¹⁹⁷ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع أسعد هرموش، بيروت، 2014/9/18.

¹⁹⁸ المرجع نفسه.

¹⁹⁹ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع علي الشيخ عمّار، بيروت، 2014/9/9.

جاءت الانتخابات البلدية سنة 1998 أول اختبار عملي لتجربة انتخابية غير طائفية. وقد أثبتت الحالة الإسلامية فيها أنها أبعد ما تكون عن ممارسة الطائفية، كما استطاعت أن تتفقت من طوق الإقطاع السياسي في العملية الانتخابية. وقد كشفت الانتخابات عن أحجام سياسية واعدة للحالة الإسلامية؛ في حين أنها خلخت مواقع كانت تقليدياً محتكرة من قبل الإقطاع السياسي، وانحسر نفوذ الأحزاب الوطنية لمصلحة التيار الإسلامي. والانتخابات البلدية والاختيارية عادة ما تقوم على أساس عائلي عشائري أكثر مما تقوم على أساس سياسي، أو وطني، أو عقدي. وقد أكدت تلك الانتخابات على وعي الشارع الإسلامي والتفافه حول المشروع الإسلامي، فاقترحوا له أكثر مما اقترحوا لأي طرف آخر²⁰⁰.

كان الصف الداخلي في الجماعة مهيباً للدخول في الانتخابات البلدية، لكن اقتراح رفيق الحريري فكرة المناصفة في المجلس البلدي بين المسلمين والمسيحيين في بيروت، جعلت فيصل مولوي يدرس الفكرة عبر مجموعة دراسات، أصلت لفكرة الائتلافات، وأهمية الالتزام بهذا الائتلاف تصويتاً وعملاً مشتركاً، وغير ذلك، خصوصاً أن هناك حالة اعتقاد عند أبناء الجماعة أنهم معنيون بساحتهم، وعادة هم يصوتون للساحة الإسلامية، لا للساحة الأخرى. وفي تلك السنة جرى تأسيس لفكرة الانتخابات المشتركة العابرة للطوائف والالتزام بها، عبر مجموعة كتابات²⁰¹.

اتخذ المكتب السياسي المركزي في الجماعة الإسلامية قراراً مركزياً بالمشاركة في الانتخابات البلدية في كافة مناطق الساحة اللبنانية. وترك للمحافظات واللجان المحلية في المحافظات الحرية بإدارة العملية الانتخابية ترشحاً وتحالفاً، على أن تجري الموافقة على طبيعة التحالفات السياسية مركزياً في المكتب السياسي لاحقاً²⁰².

ولتسويق فكرة التصويت المشترك الإسلامي المسيحي، كانت هناك حاجة لقوة إسلامية تكون موجودة في اللائحة تساعد على تسويق هذه الفكرة، من هنا كان حرص الآخرين على وجود الجماعة، خصوصاً أن الجماعة كان لها شيء من الحضور في بيروت، لم يكن حضوراً وازناً أو حاسماً، ولكن كان لها رصيد أدبي في أذهان الناس؛

²⁰⁰ تقرير داخلي كتبه أسعد هرموش لمؤتمر الجماعة العام، آب/أغسطس 1998.

²⁰¹ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع عماد الحوت، 2014/9/27.

²⁰² مقابلة أجرتها رنا سعادة مع أسعد هرموش، بيروت، 2014/9/18.

فهي كانت تمثل الضمير الإسلامي، فإذا الجماعة الإسلامية وافقت على الدخول في لائحة مشتركة إسلامية مسيحية، ووافقت على التصويت للمسيحيين وصوتت للفكرة، هذا سيلقى قبولاً أكثر في الجمهور الإسلامي الملتزم بالتوجه نحو التصويت لهذه اللائحة²⁰³.

فعلى مستوى بيروت، رشحت الجماعة الحاج عصام برغوت، وكان هناك اتصالات ولقاءات لتشكيل لائحة ائتلافية، وبعد الحوار مع رفيق الحريري، تمّ انضمام عصام برغوت لللائحة التي فازت بكاملها²⁰⁴. وكان لفوز مرشح الجماعة تداعيات داخلية إيجابية، وذلك بسبب طبيعة المرشح الذي كان عليه إجماع داخلي، وكان قريباً من إخوانه، ولأنه كان على مستوى من العلاقات الاجتماعية، والخدماتية، إذ كانت طبيعته مؤثرة، لأنه كان محباً للعلاقات العامة، وللخدمات... أما الانعكاس السياسي فكان محدوداً، لأن الانتخابات البلدية في ذلك الوقت كان انعكاسها في لحظتها. والجماعة كانت ممثلة بعضو واحد من 24 عضواً، وكان ترتيبه السادس من حيث عدد الأصوات، وبالتالي فإن تأثير هذا العضو هو حتماً محدود. ولقد حاولت الجماعة أن تدعم عضو البلدية بلجنة مساعدة مؤلفة من مهندس، ومحامٍ ومسؤول علاقات عامة، لمحاولة دراسة الملفات ومساعدته في أخذ التوجهات، ولكن ضعف التمثيل داخل المجلس انعكس على التأثير²⁰⁵.

أما في طرابلس، فقد شكلت الجماعة مع القوى الإسلامية لائحة غير مكتملة من تسعة مرشحين حيث حققت إنجازاً كبيراً، فقد فاز ثمانية منهم، شكّلوا ثلث أعضاء المجلس البلدي. وكان ذلك في مواجهة لائحتين؛ الأولى لعمر كرامي مدعومة من المخابرات السورية والقوى المتحالفة معها، والثانية لرفيق الحريري الذي لم يفز إلا بأربعة أو خمسة مقاعد فقط²⁰⁶.

²⁰³ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع عماد الحوت، 2014/9/27.

²⁰⁴ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع أسعد هرموش، بيروت، 2014/9/18.

²⁰⁵ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع عماد الحوت، 2014/9/27؛ وأرشيف الجماعة الإسلامية، لوائح الجماعة الإسلامية تفوز في انتخابات المجالس البلدية والاختيارية (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

²⁰⁶ عزام الأيوبي، ملاحظات على مسودة النص التي تمّ استلامها في بيروت، 2016/1/5.

وفي القلمون، فازت اللائحة المؤلفة من 15 مرشحاً (مع لائحة المخاتير)، وكذلك في الضنية، وفي البلدات الرئيسية. كان يوجد في بعض البلدات لائحة للجماعة، وفي بلدات أخرى كانت اللائحة بالمشاركة مع العائلات؛ وفاز مرشحو الجماعة في كل البلدات التي لهم فيها وجود²⁰⁷.

ومن منطلق أن العمل البلدي هو عمل خدماتي، ولا يوجد فيه تنافس سياسي، سعت الجماعة الإسلامية إلى خوض الانتخابات البلدية في صيدا بالتعاون مع عدد من الأطراف. وتواصل علي الشيخ عمار مع بهية الحريري، ورفيق الحريري، ومصطفى سعد، ونزيه البزري، ومع الجمعيات والنقابات والروابط العائلية على إنشاء مجلس يمثل كل الأطراف، وكل المؤسسات وكل العائلات وكل التوجهات. وكان مصطفى سعد يعدُّ بأنه سيدرس المسألة في إطارها التنظيمي ويرد لاحقاً، وكان يرسل شقيقه أسامة للتفاوض مع الجماعة على أن يدخلوا سوياً دون الآخرين؛ أي دون جماعتي بهية والبزري. وفي نهاية الأمر، تم الاتفاق بين ثلاثة أطراف هي البزري، والحريري، والجماعة، بينما لم ينضم مصطفى سعد إلى هذا التحالف. ولكن من ناحية أخرى، كان الحريري يحاول أيضاً إقناع الجماعة عن طريق المفتي سليم سوسان على أن يدخلوا سوياً في الانتخابات دون عبد الرحمن البزري، وذلك لكثرة مطالبه؛ التي تضمنت رئاسة المجلس وعدداً كبيراً من الأعضاء. لكن الجماعة لم تقبل لأنها كانت تريد أن يتم تمثيل الجميع، وكانت حجتها بأن جمهورها الإسلامي يريد تعاوناً رباعياً وهو بالكاد يقبل بالتعاون الثلاثي²⁰⁸.

نجح مرشحو الجماعة الخمسة وهم: المهندس محمد الميسي، والدكتور هلال أبو زينب، والمهندس محمود بديع، والحاج زهير قبلاوي، والدكتور محي الدين السبع أعين، وحتى رئيس البلدية هلال قبرصلي الذي سمّته الجماعة، مقابل مرشح الحريري والبزري غسان مجذوب²⁰⁹.

أما في البقاع، فلم تترشح الجماعة للانتخابات البلدية سنة 1998 بشكل حزبي، إنما جاء الترشيح بشكل عام عائلياً وفردياً²¹⁰، حيث قامت الجماعة بدعم لوائح وأفراد من أعضائها، أو من مناصريها، وفاز عدد كبير منهم.

²⁰⁷ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع أسعد هرموش، بيروت، 2014/9/18.

²⁰⁸ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع علي الشيخ عمار، بيروت، 2014/9/9.

²⁰⁹ المرجع نفسه.

²¹⁰ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع سامي الخطيب، بيروت، 2014/9/9.

وفي الإقليم، قدمت الجماعة في الانتخابات البلدية لسنة 1998 نحو 34 مرشحاً للانتخابات في كافة قرى الإقليم، وقد كان أبرز تلك المناطق برجا؛ فقد قدمت الجماعة لائحة مستقلة من 17 مرشحاً عن 18 مقعداً في برجا، حققت فوزاً كاسحاً حيث حصلت على أكثر من 70% من عدد الأصوات. أما في القرى الأخرى، فقد تحالفت الجماعة مع العائلات والأحزاب، إذ إن طبيعة تشكيل اللوائح كانت عائلية وتراعي الجانب الحزبي²¹¹. ففي شحيم فازت اللائحة المدعومة من الجماعة الإسلامية بـ 12 مقعداً من أصل 18، وحصل أعضاء الجماعة فيها على أعلى نسبة من الأصوات. أما في كترمايا، فقد فازت اللائحة المدعومة من الجماعة بكامل أعضائها العشرة (من أصل 13 مقعداً)، كما فاز اثنان مدعومان من الجماعة، وفي عانوت فاز مرشح واحد للجماعة، وفي حصروت، استطاعت اللائحة المدعومة من الجماعة الإسلامية الفوز بكاملها، وفي داريا استطاعت الجماعة أن ترعى لائحة توافقية فازت بالتزكية²¹².

لقد برز دور لرئيس تيار المستقبل ورئيس الوزراء آنذاك رفيق الحريري في طرح موضوع التوافق في الانتخابات البلدية في كافة المناطق اللبنانية. وبالتالي فضلت الجماعة الدخول بتحالفات عائلية في كافة قرى الإقليم، إلا أن تعثر الأمر في برجا وعدم حصول التوافق هناك مع النائب علاء الدين ترو، دفع الجماعة بأن تخوض الانتخابات منفردة هناك²¹³.

وتجدر الإشارة إلى أن عمل المرأة في الحملة الانتخابية شكّل محوراً فاعلاً، وسبباً أساسياً في الفوز البلدي في برجا، نظراً لمشاركة أكثر من ثلاثمئة امرأة في الحملة، ونظراً لمشاركة أكثر من ثمانمئة امرأة في المهرجانات الانتخابية²¹⁴.

لقد أدى فوز الجماعة في الانتخابات البلدية في معظم قرى الإقليم إلى إثبات حضورها كأقوى تيار منظم قادر على الحشد في الإقليم، حتى أنها نافست أقوى الأحزاب كالحزب التقدمي الاشتراكي الذي وبالرغم من شعبيته، لم يستطع خوض الانتخابات بعدد كامل من العناصر المحسوبة له. وهذا لا شك قد ولد بعض

²¹¹ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع أحمد عثمان، بيروت، 2014/9/6.

²¹² أرشيف الجماعة الإسلامية، لوائح الجماعة الإسلامية تفوز في انتخابات المجالس البلدية والاختيارية.

²¹³ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع أحمد عثمان، بيروت، 2014/9/6.

²¹⁴ المرجع نفسه.

الحساسيات نظراً لخسارة البعض، إلا أنه سرعان ما رتبت الجماعة العلاقات مع كافة الأطراف، وعادت الأمور إلى طبيعتها²¹⁵.

ولعل أبرز أداء بلدي في الإقليم كان في برجا، وذلك بالرغم من أنها كانت تعاني من الإهمال من الجهات الرسمية في السابق، وبالرغم من تعرضها للحصار من قبل بعض الجهات²¹⁶.

وقد ترأس البلدية المهندس سلام سعد الذي وضع مخططاً توجيهياً لكل أحياء برجا لتلبية الاحتياجات الأساسية فيها. وبالرغم من أنها لم تكن بلدية غنية إلا أن سعد استدان وفتح اعتمادات للمضي في مشاريعه، ثم جرى بعدها تسديد تلك الديون من المداخل الجديدة. وقد استطاع سعد مع أعضاء بلديته تغيير البنى التحتية بشكل كامل والتي شملت شبكتي الصرف الصحي والمياه، وترميم الطرقات الداخلية بالإضافة إلى غيرها من التحسينات. فأسهمت البلدية في تنمية البلدة، وتلبية حاجاتها، وأنشأت أيضاً ملاعب لكرة القدم وكرة السلة²¹⁷.

وقد بلغ عدد الفائزين من مرشحي الجماعة وحلفائها في الانتخابات البلدية والاختيارية سنة 1998 ما مجموعه 407 رؤساء وأعضاء في المجالس البلدية، و106 مختير على مستوى لبنان²¹⁸.

التجربة الأولى للجماعة في الانتخابات البلدية تتفاوت بالتقييم؛ بداية، بعد انتهاء الانتخابات البلدية الأولى وفوز غالبية مرشحي الجماعة وحلفائها في الانتخابات؛ وجدت الجماعة أن الحضور القوي في المجال البلدي يجب أن يكون منظماً، فشكلت دائرة البلديات وكلفت عبد الله بابتي بحكم خبرته مستشاراً لها، حيث كان يشغل منصباً إدارياً في بلدية طرابلس، وعقدت مؤتمرين (1998، و2004). لكن اتساع رقعة الانتشار البلدي من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، واختلاف حاجيات، وظروف، وأوضاع البلديات بين المدن والقرى، واختلاف التحالفات، وعدم المتابعة؛ أضعف العمل المركزي البلدي، ودفع باتجاه ربطه بالمحافظات الأكثر قرباً منه والأقدر على متابعة شؤونه، لأنها سلطة تنفيذية محلية²¹⁹.

²¹⁵ المرجع نفسه.

²¹⁶ المرجع نفسه.

²¹⁷ المرجع نفسه.

²¹⁸ مراسلات إلكترونية أجرتها فاطمة عيتاني مع أسعد هرموش، طرابلس، 2015/9/18.

²¹⁹ المرجع نفسه؛ ومقابلة أجرتها رنا سعادة مع أسعد هرموش، بيروت، 2014/9/18.

وتعدُّ تجربة العمل البلدي ناجحة، تتفاوت بين منطقة وأخرى، فلقد أفادت الجماعة من وهج حضورها السياسي، والعائلي، والمناطقي²²⁰.

ثامناً: النقابات:

تواجدت الجماعة الإسلامية في العمل النقابي قبل سنة 2000، نظراً لوجود عناصر تابعة لها في النقابات المهنية الأساسية؛ نقابة الأطباء، والمحامين، والمهندسين، والصيادلة، ولكنها كانت تتفاوت بين منطقة وأخرى، وكان العمل فردياً، أو على عاتق المناطق²²¹. غير أن ثقل التأثير كان في نقابة المعلمين، التي كانت لجنتها جزءاً من رابطة الطلاب المسلمين في ذلك الوقت، نظراً لوجود مدارس تابعة للجماعة، وبالتالي فقد اتسعت شريحة المعلمين²²².

في الشمال، بدأ العمل النقابي المعلن سنة 1978، وكان ملحقاً بالعمل السياسي، بعد أن كان يقتصر على وجود بعض المهندسين وبعض المحامين؛ ففي نقابة المهندسين، كان أفراد الجماعة ذوو النزعة، أو المهارة السياسية، أو العلاقات العامة يزورون نقاباتهم. فاز بابتي بعضوية مجلس نقابة المهندسين في طرابلس، وأزاح سيطرة الشيوعيين بإسقاط مرشحهم في انتخابات النقيب سنة 1976. وفي سنة 2000، أصبح هناك مكتب نقابي مركزي²²³، يتابع ويرعى النشاط النقابي في كل المناطق اللبنانية.

رابطة المعلمين المسلمين: أسست الجماعة الإسلامية رابطة المعلمين المسلمين سنة 1996، وتولّى سامي الخطيب رئاسة أول مكتب لها. وسهلت هذه الرابطة تنسيب معلمي مدارس الإيمان النموذجية في بيروت والشمال إلى النقابة، إضافة إلى معلمين متفرقين من مدارس خاصة في الجنوب، والبقاع، والإقليم، وبالتالي أصبح عندها عدد كافٍ يخولها دخول انتخابات النقابة. فتم ترشيح سامي الخطيب في البقاع وسعيد

²²⁰ مراسلات إلكترونية أجرتها فاطمة عيتاني مع أسعد هرموش، طرابلس، 2015/9/18.

²²¹ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع أسعد هرموش، بيروت، 2014/9/18.

²²² مقابلة أجرتها رنا سعادة مع عماد الحوت، 2014/9/27.

²²³ المرجع نفسه؛ ومراسلات إلكترونية أجرتها فاطمة عيتاني مع أسعد هرموش، طرابلس، 2015/9/18؛ وعبد الله بابتي، ملاحظات على مسودة النص التي تمّ استلامها في بيروت، 2015/12/7.

عويك في طرابلس سنة 1996 لانتخابات مجلس النقابة²²⁴، ولم يحالفهم الحظ. وفي سنة 2000، ترشح إيهاب نافع، وحصل على مقعد في نقابة المعلمين²²⁵.

تاسعاً: موقف الجماعة الإسلامية من مشروع التسوية السلمية:

وقفت الجماعة الإسلامية في وجه عملية التسوية السلمية رافضة كل الاتفاقات التي وقعت بين العرب و"إسرائيل". وقد صدقت تحليلات الجماعة حول مآلات الأمور في حال المضي في التفاوض مع "إسرائيل"؛ فحين وقّع الرئيس المصري محمد أنور السادات اتفاقية كامب ديفيد Camp David Accords في 17/9/1978، رأت الجماعة أنه "لو أُتيح لاتفاق السادات أن يفرض فإن العالم العربي سيعيش فترة انهيار لا مثيل لها، فإسرائيل ستفرض نفسها سياسياً، وثقافياً، واقتصادياً على العالم العربي"²²⁶. كما رفضت الجماعة أيّ خطوة تطبيعية. ففي سنة 1977، استنكرت الجماعة زيارة السادات لـ"إسرائيل"، ورأت أنه "يتجاوز شعبه وإرادة المسلمين في كل مكان، ويتقدم ليصافح الأيدي الملتخة بالدم العربي غير عابئ بما يكون، وذلك استهتار بكرامة أمته وقيمها ما بعده استهتار"، وطالبت الجماعة بـ:

- "إحباط المؤامرة الرامية إلى تحقيق تسوية استسلامية ذليلة، واستنكار زيارة السادات لإسرائيل باعتبارها موقفاً متخاذلاً على طريق الصراع المصري مع اليهودية العالمية.
- تأصيل معاني الإيمان في النفوس لتصبح قادرة على أن تقول للحاكم "لا" وترغمه على أن يسمعها مهما كان الثمن.
- متابعة الإعداد للعدو الغاصب عسكرياً وروحياً وحضارياً لأن المعركة معه لن تنتهي بالتسوية، ولو أراد السادات وأسياده ذلك"²²⁷.

²²⁴ مقابلة أجرتها رنا سعادة مع سامي الخطيب، بيروت، 2014/9/9؛ ومراسلات إلكترونية أجرتها فاطمة عيتاني مع سامي الخطيب، الرفيد (البقاع، لبنان)، 2015/7/21.

²²⁵ مقابلة أجرتها رنا سعادة وفاطمة عيتاني مع إيهاب نافع، بيروت، 2015/8/27.

²²⁶ رئيس تحرير الأمان محاضراً: فتوى الصلح خارج موقع الإسلام، النهار، 1980/4/16.

²²⁷ الجماعة الإسلامية، عيد إسرائيل.. في زيارة السادات، (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

وقالت الجماعة في بيان لها سنة 1979، إن توقيع السادات لاتفاقية كامب ديفيد كان استسلاماً أمام العدوان الإسرائيلي، وإنها "الجريمة بعينها". وأكد البيان أن هذه ليست الجريمة الأولى، إنما هي نتيجة حتمية لمسلسل من الجرائم²²⁸.

ودعت الجماعة، في بيان لها في أيار/ مايو 1980، في ذكرى دخول الجيوش العربية إلى فلسطين، "العالم الإسلامي شعوباً وحكومات للاضطلاع بدورها ومسؤولياتها العقيدية، والتاريخية في إحباط المخططات الاستعمارية الصهيونية أياً كانت"، وقالت إنها تؤمن بأن الجهاد "هو طريق التحرير، وطريق العزة والكرامة"²²⁹.

ورأت الجماعة في تطبيع العلاقات بين مصر و"إسرائيل" تنفيذاً للمؤامرة التي أوجدت "إسرائيل"، وتعمل على ضمان بقائها، واستقرارها، وسيطرتها؛ ورأت فيه "التحدي الأكبر لإرادة شعوبنا العربية والإسلامية في كل مكان، من غير الجائز أن تمر دون وقفة صامدة في وجه هذا المخطط الاستعماري، الذي إن استمر لن يكتب لهذه الأمة إلا مزيداً من الذل، والعار، والارتداء في أحضان التبعية والاستعمار"²³⁰.

وتأسف فتحي يكن على نجاح المرحلة الأولى من اتفاقية كامب ديفيد في تصريح له في 1981/3/11، ورأى أن كامب ديفيد "مرحلة أتت أكلها كما يشتهي عملاء اليهودية الدولية"، وأنها مرحلة انتهت وسيُعتمد عليها في المرحلة اللاحقة بعد أن أدت دورها المطلوب مع مصر "التي تعتبر القوة العربية الأولى في مواجهة العدو الصهيوني". وأضاف يكن أن ما يسمى بالحكم الذاتي الفلسطيني ليس إلا لعبة تكتيكية أوهمت كثيراً من العرب واستدرجتهم نحو الحل الذي يمكن أن يكون له شكل دولي خاص في المنطقة. وأكد أن الأمة مقبلة على مرحلة جديدة لن تكون بأفضل من كامب ديفيد، فالمؤامرة سائرة دون أن تجد من يوقفها²³¹.

²²⁸ الجماعة الإسلامية، ماذا بعد الصلح المنفرد؟، 1979/3/30 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

²²⁹ الجماعة الإسلامية، 15 أيار وصمة عار في تاريخنا، متى تمحي؟ إعلان الجهاد هو البديل لاتفاقية كامب ديفيد والطريق الوحيد لتحرير الأرض وتحقيق النصر، 1980/5/15 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

²³⁰ أمين عام الجماعة الإسلامية: تطبيع العلاقات بين نظام السادات وإسرائيل تشكل تحدياً كبيراً لإرادة شعوبنا، الإنشاء، 1980/1/26.

²³¹ الجماعة الإسلامية، بدأت المرحلة الثانية من مؤامرة كامب ديفيد، 1981/3/11 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

وفي أجواء القصف الإسرائيلي الوحشي المتواصل على مدى أسبوعين (10-1981/7/24) للبلدات والقرى وقواعد الفدائيين خصوصاً في منطقة النبطية بجنوب لبنان؛ أدلى أمين عام الجماعة الإسلامية فتحي يكن في 18/7/1981 ببيان قال فيه إن ما يجري في لبنان وجنوبه وعاصمته هو "خزي للعرب وللأنظمة العربية المتخاذلة عن دورها الجهادي في مواجهتها للغطرسة الإسرائيلية المتزايدة. إنه نتيجة الارتهان لسياسات الدول الكبرى والمحافل الدولية الضالعة في الانحياز والتأمر على القضية الفلسطينية". وأضاف أنه "ليس مطلوباً من لبنان وحده أن يدفع ثمناً لا يملكه ولا يقوى عليه، في حين تعيش الأنظمة والجماهير العربية في كل مكان حياة الذل والخنوع وكأن الأمر لا يعينها"²³².

وبعد اغتيال السادات في 6/10/1981، أدلى فتحي يكن بتصريح قال فيه:

إن المصير الذي لقيه السادات هو المصير المحتوم الذي يلقيه كل أولئك الذين خانوا ربهم وشعبهم وأمتهم. إن مصير السادات هذا كان منتظراً منذ اللحظة الأولى لمبادرته الخيانية، التي تمخضت عنها اتفاقيات الذل والعار في كمب دايفيد، والتي جعلت مصر -قاعدة الجهاد الإسلامي- مرتعاً خصباً للعدو الصهيوني، وقاعدة عسكرية للقوات الأمريكية في قلب العالم الإسلامي²³³.

وبعد القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية بضم مرتفعات الجولان السورية لـ"إسرائيل" في كانون الأول/ ديسمبر 1981، أصدرت أمانة الإعلام في الجماعة الإسلامية بياناً للأمين العام فتحي يكن، أكد فيه أن هذا القرار دليل جديد على العقلية العدوانية لـ"إسرائيل"، وعلى سياستها التوسعية. ورأى أنه يعد نقضاً لاتفاقيات السلام المزعومة، و"صفعة قوية لمن توهموا بأن إسرائيل تريد السلام، وأنها يمكن أن تحترم عهودها واتفاقاتها". ورأى أن هذا القرار يُعدُّ "تحدياً صارخاً للعرب ولأنظمتهم وحكامهم، واستهانة بوجودهم وكرامتهم"²³⁴.

²³² تصريح للأمين العام للجماعة الإسلامية فتحي يكن بشأن ما يجري في لبنان وجنوبه وعاصمته، 18/7/1981 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

²³³ أمانة الإعلام، الجماعة الإسلامية، تصريح للأمين العام للجماعة الإسلامية فتحي يكن بشأن اغتيال السادات، 7/10/1981 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

²³⁴ أمانة الإعلام، تصريح للأمين العام للجماعة الإسلامية فتحي يكن بشأن القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية بضم مرتفعات الجولان السورية لـ"إسرائيل"، 15/12/1981 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

وفي شباط/ فبراير 1982، استنكر فتحي يكن اكتفاء الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصدارها قراراً يدعو إلى مقاطعة "إسرائيل" وفرض عقوبات اقتصادية، وسياسية، وعسكرية عليها، وشجب قرار ضمّ الجولان إليها، ورأى أنه غير كافٍ لإعادة الحقوق إلى نصابها. وأكد أن إعادة الحقوق لا تكون إلا "بالتصدي للعدو الصهيوني والقوى العالمية التي تقف وراءه"²³⁵.

وبعد توقيع اتفاق 17 أيار/ مايو بين لبنان و"إسرائيل" في سنة 1983، رفضت الجماعة الإسلامية الاتفاق، ورأت أنه الحلقة الثانية من مخطط التآمر الدولي بعد اتفاقية كامب ديفيد، ورأت أن الأنظمة العربية مسؤولة عن ما يحصل للدول العربية، وعن ما وصلت إليه القضية الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، من ضياع للهوية الإسلامية، وبسبب سياسة المزايدات التي تتبعها²³⁶.

ودعت الجماعة، على إثر استقبال بشير الجميل، رئيس الكتائب، لأريل شارون Ariel Sharon، وزير الدفاع الإسرائيلي، في بكفيا في لبنان، وزيارة داني شمعون لـ"إسرائيل"، إلى عقد لقاء إسلامي في دار الفتوى لاتخاذ موقف صريح يجمع كلمة المسلمين ويوحد صفهم، ويرفع الغطاء الإسلامي عن الحكومة باستقالة الرئيس شفيق الوزان من الحكم²³⁷.

وعملت الجماعة آنذاك مع غيرها من القوى الإسلامية على الضغط على الدولة اللبنانية بكافة الوسائل لإسقاطه، ورفضت منطلق الرئيس أمين الجميل الذي كان يرى أن إلغاء الاتفاق سوف يعطي "إسرائيل" مبرراً للبقاء إلى الأبد في جنوب لبنان. وشددت الجماعة على أن المقاومة هي التي أرغمت "إسرائيل" على تنفيذ انسحابها الأول نحو نهر الأولي، وهي التي سترغمها على تنفيذ أي انسحاب آخر. ورأت أن جدية ذلك منوطة بإلغاء الاتفاق على أن تتكفل المقاومة، مدنية كانت أم عسكرية، بالباقي²³⁸.

²³⁵ أمانة الإعلام، الجماعة الإسلامية، تصريح للأمين العام للجماعة الإسلامية فتحي يكن بشأن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة لمقاطعة "إسرائيل"، 1982/2/8 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

²³⁶ بيان من الجماعة الإسلامية حول الاتفاق اللبناني - الإسرائيلي، 1983/5/17 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

²³⁷ بيان صادر عن الأمانة العامة للجماعة الإسلامية في لبنان، 1983/8/19 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

²³⁸ شعبان والجوزو والجماعة الإسلامية يؤكدون وجوب إلغاء الاتفاق، النهار، 1984/2/28.

وقد حذرت الجماعة الإسلامية الحكومة اللبنانية حينها من الاستجابة للاستدراج الإسرائيلي بعقد صفقة تحفظ أمن "إسرائيل" وسلامة حدودها، مشيرة إلى أن على السلطة أن تدرك بأن "إسرائيل" هي التي تُلحّ على الانسحاب نتيجة ضربات المقاومة، وليست تلبية لطلب الحكومة أو الوفد العسكري المفاوض.

ورأت الجماعة أن خوف بعض الفئات المتضررة، ولا سيّما المارونية السياسية، يرتب عليها تلافي تداعيات الانسحاب وآثاره، بترتيب علاقتها مع القوى الإسلامية الفاعلة، لأن هذا وحده كفيل بأن يشكل ضمان أمنها وسلامتها، وليس التفاوض مع "إسرائيل" والارتهان لمصالحها²³⁹. والجدير بالذكر أن إجماع القوى الإسلامية على رفض اتفاق 17 أيار، والضغط الشديد باتجاه الغائه أعطى زخماً للعمل المقاوم، الذي قويت شوكته، بفعل الموقف الرفض لأي تقارب لبناني إسرائيلي²⁴⁰.

ومع انطلاق المفاوضات العربية الإسرائيلية في مدريد سنة 1991، رفضت الجماعة عملية التسوية السلمية برمتها، ثم عدت اتفاق غزة - أريحا Gaza-Jericho Agreement "قاع المنحدر السياسي الذي تردت فيه منظمة التحرير الفلسطينية منذ ما سمي إعلان دولة فلسطين عام 1988"، ورأت الجماعة حينها أن الجانب الفلسطيني سوف يدفع مقابل هذا المشروع ثمناً باهظاً هو التنازل عن كل الحقوق الفلسطينية و98% من فلسطين، بما في ذلك حق العودة ومدينة القدس، وكل ما يتعلق بالتحرير في ميثاق المنظمة، والإبقاء على المستعمرات اليهودية، وانتظار الهبات الدولية لإقامة مشاريع مشتركة لإنماء الضفة الغربية وقطاع غزة، "حيث يتحقق الحلم اليهودي بتزاوج الخبرة الصهيونية مع المال العربي واليد العاملة الفلسطينية، وليتحول الفلسطينيون إلى مجرد جسر للعبور اليهودي إلى العالم العربي اقتصادياً وثقافياً"²⁴¹.

كما رأت الجماعة الإسلامية أن اتفاق أوسلو Oslo يشكل خيانة للقضية الفلسطينية وتنازلاً عن حقوق الشعب الفلسطيني بالكفاح والمقاومة لاستعادة فلسطين، وأصدرت الجماعة الإسلامية بياناً واضحاً ضدّ الاتفاق. وهاجم نواب الجماعة في المجلس النيابي

²³⁹ بيان صادر عن الجماعة الإسلامية إزاء قرار الحكومة بتعليق المفاوضات مع "إسرائيل"، 1984/11/12 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

²⁴⁰ مقابلة أجرتها أمل عيتاني مع صلاح الدين أرقه دان، صيدا، 2011/2/16.

²⁴¹ بيان صادر عن الجماعة الإسلامية، لهذه الأسباب نرفض مشروع غزة أريحا، بيروت، 1993/9/10 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

ياسر عرفات الذي وقّع الاتفاق خلسة بدون موافقة الفصائل الفلسطينية، وبالرغم من معارضة الشعب الفلسطيني لهذا الاتفاق. كما هاجم نواب الجماعة الحكومة اللبنانية برئاسة الحريري التي لم تفرض الاتفاق، بل أدلى وزير خارجية لبنان فارس بويز ببيان أعلن فيه أن لبنان يرضى ويوافق على أي اتفاق يوافق عليه الشعب الفلسطيني وقيادته الممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية²⁴².

ومع توقيع اتفاقية وادي عربة بين الأردن و"إسرائيل"، جددت الجماعة رفضها للتسوية السلمية مع العدو الصهيوني، لاعتبارات مشابهة لرفضها لاتفاقيات أوسلو؛ وأكدت "أن الاتفاق الأردني الصهيوني، مثل اتفاق أوسلو، أو كامب ديفيد أو أي اتفاق لاحق مع العدو المغتصب، هو اتفاق مرفوض لا يُلزم إلا الموقعين عليه"، مضيفة أنه "اتفاق غير شرعي وغير معترف به من قبل أي من شعوب المنطقة العربية التي تمتلك مشروعاً بديلاً، حيث إن قرار إلغاء مثل هذه الاتفاقيات يمثل المادة الأولى فيه".

ورأت الجماعة في مؤتمر كامب ديفيد الذي عقد في تموز/ يوليو 2000 برعاية أمريكية بين الطرفين الفلسطيني برئاسة ياسر عرفات والإسرائيلي برئاسة إيهود باراك Ehud Barak، للبت في الحل النهائي للقضية الفلسطينية، أنه تصفية للقضية لصالح العدو الصهيوني، وأنه لم يُعقد إلا لإنقاذ عملية التسوية السلمية، و"خشية من تجدد الانتفاضة الفلسطينية في وجه الاحتلال والسلطة الفلسطينية". وأكدت الجماعة في البيان أن الصراع مع العدو الصهيوني صراع وجود وليس صراع حدود، وأن أي اتفاق يسقط حقّ اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم التي أخرجوا منها سنة 1948، باطل ولا يلزم أحداً²⁴³.

عاشراً: الأداء السياسي للجماعة الإسلامية في الهزيمات الفلسطينية:

بدأت العلاقات مع الحرس الثوري الإيراني وعباس الموسوي، في مخيم الجليل سنة 1982، وكانت العلاقة مميزة في الثمانينات مع حزب الله، وكانت تقام معهم احتفالات مشتركة، ويحضرها عباس الموسوي. وتألّفت لجنة تحت اسم لجنة التنسيق

²⁴² مراسلات أجرتها فاطمة عيتاني مع زهير العبيدي خلال الفترة 2015/8/8-2015/9/23.

²⁴³ بيان سياسي صادر عن الجماعة الإسلامية في لبنان حول مؤتمر كامب ديفيد، 2000 (نسخة محفوظة لدى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

من بسام كايد وإش كمثلين عن المخيم وخلييل الصيفي ومعه بعض الأعضاء، وعباس الموسوي ومعه بعض الأعضاء، وكانت اجتماعات هذه اللجنة تجري بشكل دوري ومستمر. استمرت هذه اللجنة نحو الخمسة أعوام، وكان التنسيق يتم على المستوى السياسي فقط، ولم يكن لدى الجماعة في المخيم عمل عسكري، بالرغم من عرض الحرس الثوري لهم الدعم المالي والعسكري. وقد جذبت العلاقة الإيجابية مع عباس الموسوي مخيم الجليل حصار حركة أمل له، في حرب المخيمات²⁴⁴. وفي الانتخابات النيابية سنة 1992، قام أعضاء الجماعة الفلسطينيون بالتعريف عن مرشحها من خلال المنابر، وزيارة البيوت، والتشجيع على انتخابهم²⁴⁵.

وفي مخيم البص، تعرض أهالي المخيم لمضايقات عناصر حركة أمل سنة 1986، فجرى التضييق على حركة الناس، واعتقل عدد كبير من الفلسطينيين، وحرقت بعض المنازل الفلسطينية على أطراف المخيم، واقتصر دور أبناء الحركة الإسلامية في المخيم على لعب دور الإغاثة للمتضررين، مع التحرك السياسي في الوقت نفسه باتجاه القوى السياسية والمرجعيات الدينية اللبنانية سعياً لوقف الاعتداءات، وذلك لأن المصلحة العليا قضت بالابتعاد عن الفتنة، وعدم الانجرار إلى معارك داخلية. غير أن التأثير الأكبر في مشروع العمل الإسلامي في المخيم أحدثته الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في فلسطين في 9/12/1987، وخصوصاً مع انتشار الأخبار التي تتحدث عن دور كبير لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) فيها، والتي رأوا فيها تعبيراً سياسياً عنهم، وأنها تحمل مطالبهم في المقاومة والتحرير، والعودة، والحفاظ على المقدسات²⁴⁶.

وفي مخيم عين الحلوة، شكّلت في المنتصف الثاني من السبعينيات لجنة مسؤولة تنظيمياً عن عين الحلوة، والمية ومية مرتبطة بمكتب صيدا، وتوالى على رئاستها حتى بداية الثمانينيات محمد عبد الهادي ثم معين مناع²⁴⁷. ولم يدخل عمل اللجنة في العمل السياسي، وكان أعضاء اللجنة فقط يقومون بعلاقات عامة، وذلك لأن تنظيمات الفصائل الفلسطينية التي كانت في المخيم رأت أن اللجنة ليست جزءاً من الواقع

²⁴⁴ مقابلة أجرتها رنا سعادة وفاطمة عيتاني مع إش، 2015/8/10.

²⁴⁵ المرجع نفسه.

²⁴⁶ رأفت مرة، الحركات والقوى الإسلامية في المجتمع الفلسطيني في لبنان، ص 55-59.

²⁴⁷ مقابلة أجرتها رنا سعادة وفاطمة عيتاني مع أحمد عبد الهادي، 2015/8/18.

السياسي الفلسطيني لأنها تتبع للجماعة الإسلامية اللبنانية، وبالتالي كانوا يمنعونهم من الانخراط في المؤسسات السياسية الموجودة في المخيم، كاللجنة الشعبية وغيرها من الأطر. وفي أوائل التسعينيات، وبسبب العلاقات العامة وفعالية ودور الجماعة الإسلامية في ذلك الوقت، فرضوا أنفسهم في المخيم وأصبح لديهم الحق بممارسة العمل السياسي في إطار المؤسسات السياسية الفلسطينية، وأصبح لديهم عضو في اللجنة الشعبية، وأصبحوا يحضرون لقاءات الفصائل باسم "الجماعة الإسلامية - مخيمات صيدا"²⁴⁸.

وفي تموز/ يوليو سنة 1990، دارت اشتباكات عنيفة بين حركة أمل، وحزب الله شرق صيدا، وفي إقليم التفاح في قضاء النبطية جنوب لبنان، بدعوى أن الحزب بدأ يتمدد نحو جنوب لبنان. ودخل العنصر الفلسطيني على الخط، بعد أن قام ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، بإرسال قواته لتقف إلى جانب حركة أمل، الأمر الذي استدعى قيام الشيخ هشام شَرِيْدَة، وجمال سليمان، أحد ضباط حركة فتح سابقاً وأمير جماعة أنصار الله لاحقاً، بمهاجمة مواقع حركة فتح والوقوف إلى جانب حزب الله، مما أدى إلى سقوط ما لا يقل عن مئة قتيل من أبناء المخيم في المعارك التي زجت فتح نفسها فيها، بالإضافة إلى الاشتباكات الفلسطينية - الفلسطينية بين حركة فتح - المجلس الثوري وحركة فتح - ياسر عرفات، التي أدت إلى سقوط عشرات الضحايا؛ في معارك لها ارتباطات خارجية، مما أفرز وقائع سياسية وأمنية وميدانية مختلفة داخل مخيم عين الحلوة، أثرت في توجه بعض الفصائل والقوى، وأسهم ذلك في التأثير على تفكير الإسلاميين في المخيم من أبناء الجماعة الإسلامية نحو المشروع الفلسطيني²⁴⁹.

وبدأ أبناء الجماعة الإسلامية في مخيم عين الحلوة يشعرون أن الاعتبارات الدعوية، والتنظيمية، والعسكرية، والإدارية للجماعة الإسلامية لا تنطبق تماماً على واقعهم الفلسطيني، وأن هذا الواقع مختلف في جوانب كثيرة عن الواقع اللبناني، خصوصاً أن انتماءهم في الجماعة الإسلامية المصنفة على أنها قوة سياسية لبنانية، حال دون دخول أبناء الحركة الإسلامية إلى اللجنة الشعبية في المخيم، وظل المسؤول السياسي للجماعة في

²⁴⁸ المرجع نفسه.

²⁴⁹ رأفت مرة، الحركات والقوى الإسلامية في المجتمع الفلسطيني في لبنان، ص 66-75.

المخيم يتواصل مع كافة القوى، لكن دون أن ينضم إلى أي إطار سياسي، على الرغم من مشاركتهم في الانتشار الأمني مع فصائل فلسطينية في المخيم للمحافظة على أمن الأهالي واستقرار المجتمع. وهو ما دفع بأبناء الجماعة الإسلامية في مخيم عين الحلوة إلى العمل لإنشاء إطار "القوى الإسلامية" داخل المخيم، الذي انضمت له كل القوى الإسلامية، والذي أسهم في تنسيق جهود الإسلاميين، وتوحيد موقف القوى الإسلامية في القضايا الفلسطينية العامة، وفي التعامل مع الفصائل الفلسطينية، وتفعيل دور الإسلاميين دعوياً، وتعزيز حضورهم في المجتمع ووقف التنافس بينهم، والتخفيف من حدة مواقف بعض الجهات الإسلامية. ثم أسهمت الجماعة الإسلامية في المخيم في تشكيل "لجنة المتابعة الفلسطينية"، التي تجمع كل القوى الفلسطينية في المخيم، من فصائل منظمة التحرير والقوى الإسلامية، وفصائل تحالف القوى الفلسطينية، وعمل هذا الإطار على صياغة موقف فلسطيني موحد تجاه الأحداث والتطورات²⁵⁰.

وفي بداية التسعينيات تمّ تفعيل العمل السياسي في المخيم وأصبح لدى الجماعة الإسلامية علاقات مع الكثير من الجهات الرسمية والحزبية اللبنانية فيما يعني المخيم فقط، وكان ممثلهم السياسي أسامة عباس موجوداً في المكتب السياسي في صيدا، وتوسعت العلاقات إلى أن انفصل التنظيم الفلسطيني عن التنظيم اللبناني²⁵¹.

كانت علاقة الجماعة الإسلامية في المخيم مع الأحباش سيئة، إذ قام الأحباش بعدة اعتداءات، منها الاعتداء على الشيخ محمد العلي، وكانوا يرفعون تقارير عن أعضاء الجماعة الإسلامية لمخابرات الجيش اللبناني والمخابرات السورية، حيث تمّ اعتقال بعض الأعضاء²⁵².

وفي مخيم المية ومية، وفي منتصف سنة 1985 دخل الإسلاميون في المخيم إلى اللجنة الشعبية، حاولت بعض الفصائل منعهم، لكن هذا المنع لم يؤدّ إلى نتيجة. عمل الإسلاميون من خلال اللجنة الشعبية على نشر قوة أمنية لحماية أمن، واستقرار المخيم، وضربت هذه القوة نموذجاً في الاستقرار الأمني، والاجتماعي في المخيم. وعمل

²⁵⁰ المرجع نفسه.

²⁵¹ مقابلة أجرتها رنا سعادة وفاطمة عيتاني مع أحمد عبد الهادي، 18/8/2015.

²⁵² المرجع نفسه.

أعضاء الجماعة الإسلامية على إزالة ركام المنازل المدمرة في أثناء المواجهات، ووزعوا مساعدات اجتماعية على الأهالي²⁵³.

وفي مخيم شاتيلا، حسنّ مجيء المبعدين إلى لبنان، وزيارتهم للمخيمات، وإقامتهم الدروس في بداية التسعينيات، من العلاقة بين أبناء الحركة الإسلامية مع الفصائل الفلسطينية ومع السوريين²⁵⁴.

وفي مخيم نهر البارد، كانت المشاركة الأولى للجماعة في لجنة المتابعة الخاصة في المخيم سنة 1986، كما شاركوا بلجنة المتابعة بهيئة التنسيق الشمالية عن مخيم نهر البارد والبداوي. كما شكلت الجماعة هيئة شمالية تحت اسم "هيئة نصرّة المقاومة الإسلامية في الجنوب"، ويتم من خلالها جمع تبرعات للجماعة. وفي هذا الوقت تمّ الإعلان أنهم جماعة إسلامية، وصاروا يحملون الصناديق ويجمعون التبرعات في المخيم²⁵⁵.

وفي سنة 1987، اندلعت انتفاضة الأقصى وقرر أعضاء الجماعة في مخيمي نهر البارد والبداوي إقامة أول نشاط في مخيم البداوي تحت اسم حماس وبموافقة الجماعة، ولكن هذا القرار قوبل بمعارضة شديدة من الفصائل الفلسطينية، إلى أن تمّ التنسيق بين شباب المخيم والجهة الديموقراطية لتحرير فلسطين بإقامة المهرجان واستضافة فتحي يكن، ومع ذلك قامت الفصائل بإفشاله ووضعوا حواجز أمنية، ومنعوا الضيوف من الدخول، فكانت أول مواجهة بين شباب الجماعة في المخيم والفصائل في مخيم البداوي، وأقيم الاحتفال ولكن بعدد محدود²⁵⁶.

في هذه الفترة، كانت العلاقة بين الفصائل الفلسطينية والجماعة الإسلامية سيئة في نهر البارد، نظراً للهيمنة السورية على الفصائل، وخوفها من النمو الإسلامي، ولكن لم يحدث بينهم صدام فعلي نظراً لوجود العشائرية في المخيم، وبسبب العلاقات الجيدة للجماعة مع أبناء المخيم، نظراً للسلوك الجيد والخدمات الاجتماعية التي كانوا يقدمونها. أما العلاقة مع الأحباش فكانت متوترة نظراً لعلاقتهم مع المخابرات السورية، والجهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وفتح الانتفاضة.

²⁵³ رأفت مرة، الحركات والقوى الإسلامية في المجتمع الفلسطيني في لبنان، ص 75-81.

²⁵⁴ مقابلة هاتفية أجرتها فاطمة عيتاني مع فهد حسين، بيروت، 2015/11/8.

²⁵⁵ مقابلة أجرتها رنا سعادة وفاطمة عيتاني مع محمد الحاج، 2015/8/26.

²⁵⁶ المرجع نفسه.

وقد حاول الألباش الاستيلاء على المسجد الكبير سنة 1988، واحتلوه لمدة ثلاثة أيام، لكن تمت إعادة المسجد بعد هجوم قام به شباب الجماعة داخل المخيم. ولم تتدخل حينها الفصائل، وتمّ اعتقال محمد الحاج بعد أسبوع من الحادثة لمدة 24 يوماً في عنجر، وحدثت بعدها عدة اعتقالات وتمّ الإفراج عنهم فيما بعد. أما علاقة الجماعة الإسلامية في مخيم البارد مع حركة التوحيد، والعلويين، والقوميين، وحزب البعث فكانت جيدة. وقد حصلت بداية اللقاءات مع السوريين أواخر سنة 1987 بعد اندلاع الانتفاضة، ولعب انفتاح الجماعة دوراً في إقامة هذه العلاقة، لكن بقيت الاعتقالات قائمة²⁵⁷.

وخلال الفترة 1987-1992، شاركت الجماعة الإسلامية في نهر البارد والبدواوي في اللجنة السياسية في الجماعة برئاسة علي الشيخ عمار، كما تمّ تأسيس جمعية سنابل للإغاثة والتنمية (جمعية مرخصة بإشراف الجماعة) في تلك الفترة، وكان لنهر البارد عضوان فيها، ثم انحلت في بداية التسعينيات بتدخل أمريكي²⁵⁸.

²⁵⁷ المرجع نفسه.

²⁵⁸ المرجع نفسه.